الخلاف النحوي

في المنصوبات

منصور صالح محمد علي الوليدي



جدارا للكتاب العالمي

الخلاف النحوي في المنصوبات

منصور صالح محمد علي الوليدي

٢٠٠٦

جدارا للكتاب العالمي
عمان- الأردن

عالم الكتب الحديث
إربد- الأردن

حقـــوق الطبـــع محفوظـــة

الطبعة الأولى

٢٠٠٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٧٥٠/ ٤/ ٢٠٠٦)

٤١٥

الوليدي، منصور

الخلاف النحوي في المنصوبات/ منصور صالح محمد علي الوليدي.- إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٦.

(   ) ص.

ر.إ.: (٧٥٠/ ٤/ ٢٠٠٦)

الواصفات: /قواعد اللغة//اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو ترجمته إلا بعد أخذ الإذن الخطي المسبق من الناشر والمؤلف.

ردمك: ISBN 9957-466-42-9

Copyright ©
All rights reserved



عالم الكتب الحديث

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: ٧٢٧٢٢٧٢ ـ ٠٩٦٢+   خلوي: ٥٢٦٤٢٦٣ ـ ٠٧٩

فاكس: ٩٦٢-٧٢٦٩٩٠٩+

صندوق بريد (٣٤٦٩)   الرمز البريدي (٢١١١٠)

almalktob@yahoo.com

جدارا للكتاب العالمي

للنشر والتوزيع

عمان-العبدلي-مقابل جوهرة القدس

تلفاكس: ٥٦٦٧٢١١

فهـرس المحتويـات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ح
شكر وتقدير	ط
المقدمة	١
التمهيد	٧
الفصل الأول	
الخلاف في الأقسام والمصطلحات والحدود	١٩
المبحث الأول: الخلاف في أقسام المنصوبات	٢١
▪ الطريقة الأولى:	٢١
• عند المبرد	٢١
• عند ابن السرّاج	٢٣
• عند الفارسي	٢٤
• الخلاف في المفعولات	٢٦
• المشبه به	٣٢
▪ الطريقة الثانية:	٣٤
• عند ابن شقير	٣٧
• عند ابن هشام وابن آجرّوم	٤٤

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني: الخلاف في المصطلح	٤٩
▪ النصب	٥٤
▪ المنادى	٥٥
▪ الاغراء	٥٦
▪ شبه المفعول	٥٦
▪ المفعول المطلق	٥٧
▪ الظرف	٥٨
▪ المفعول له	٦٠
▪ المفعول معه	٦١
▪ الحال	٦٢
▪ التميز	٦٣
▪ لا النافية	٦٥
▪ خبر كان	٦٦
▪ المفعول الثاني لـ (ظن)	٦٧
▪ خبر (ما) الحجازية	٦٧
▪ خبر أفعال المقاربة	٦٨
▪ النعت	٧٠
▪ العطف	٧١
▪ البدل	٧٣

الموضوع	رقم الصفحة
▪ التوكيد	٧٥
▪ عطف البيان	٧٥
المبحث الثالث: الخلاف في الحدود	٧٨
▪ المنصوب	٧٨
▪ الفضلة	٧٩
▪ المفعول به	٨١
▪ المنادى	٨٣
▪ الاختصاص	٨٤
▪ التحذير	٨٥
▪ الإغراء	٨٧
▪ المفعول المطلق	٨٨
▪ المفعول فيه	٩٠
▪ المفعول له	٩٣
▪ المفعول معه	٩٦
▪ الحال	١٠٠
▪ التمييز	١٠٣
▪ المستثنى	١٠٧
▪ اسم إن وخبر كان	١١٠
▪ اسم لا النافية للجنس	١١٠
▪ التابع	١١١

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: أحكام المنصوبات	١١٥
المبحث الأول: شروط المنصوبات	١١٧
▪ المفعول له	١١٧
▪ المفعول معه	١٢٣
▪ الحال	١٢٤
▪ التمييز	١٣٢
▪ لا النافية للجنس	١٣٤
▪ كان وأخواتها	١٣٧
▪ ما المشبهة بليس	١٣٧
▪ لا المشبهة بليس	١٤٤
▪ لات	١٤٦
المبحث الثاني: الخلاف في العوامل	١٤٨
▪ عوامل المنصوبات	١٤٨
▪ العامل في المفعول به	١٥٥
▪ العامل في المنادى	١٥٧
▪ العامل في المفعول المطلق	١٥٨
▪ العامل في الظرف	١٦١
▪ العامل في المفعول معه	١٦٤
▪ العامل في الحال	١٦٨

الموضوع	رقم الصفحة
▪ العامل في المستثنى	١٧٣
▪ إعمال (إنّ) المخففة	١٧٦
▪ ناصب الخبر بعد ما الحجازية	١٧٧
▪ إعمال (إنْ) النافية عمل ليس	١٧٨
▪ إعمال (لا) عمل ليس	١٨٠
▪ إعمال (لات) عمل ليس	١٨١
المبحث الثالث: المنصوبات بين الإعراب والبناء	١٨٢
▪ الخلاف في (إياك)	١٨٢
▪ الخلاف في المنادى	١٨٥
▪ الخلاف في الظرف	١٩٢
▪ الخلاف في (غير)	١٩٥
▪ الخلاف في اسم لا النافية	١٩٧
الفصل الثالث: رتبة المنصوبات	٢٠٥
المبحث الأول: التقديم والتأخير	٢٠٧
▪ المفعول به	٢٠٧
▪ المفعول معه	٢١٣
▪ الحال	٢١٤
▪ التمييز	٢١٨
▪ المستثنى	٢٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
▪ أخبار كان وأخواتها	٢٢٣
▪ خبر ما الحجازية	٢٢٨
▪ لا النافية للجنس	٢٢٩
المبحث الثاني: الاحتمالات الإعرابية في المنصوبات	٢٣٠
▪ ما كان سببه الاشتراك في دلالة الصيغة	٢٣١
▪ ما كان سببه الحذف	٢٣٤
▪ ما كان سببه قبول الجملة لتعدد المعنى	٢٣٥
▪ ما كان سببه خروج الكلمة عن الحدود التي وضعها النحويون للوظيفة النحوية	٢٣٦
▪ ما كان سببه عدم ظهور العلامة الإعرابية	٢٣٩
▪ ما كان سببه تعدد الدلالة المعجمية للكلمة	٢٤٠
▪ ما كان سببه دلالة العامل	٢٤٣
▪ ما كان سببه تعدد آراء النحويين	٢٢٤

الموضوع	رقم الصفحة

نماذج من الشعر العربي ٢٤٦

- تعدد الوجوه في بعض التراكيب ٢٤٩
- جاء زيد ركضا ٢٤٩
- ذهبت الشام ٢٥٠
- جاء زيد وحده ٢٥١
- قعد القرفصاء ورجع القهقرى ٢٥٢
- طلبته جهدك وأرسلها العراك ٢٥٢
- اما صديقا فأنت صديق ٢٥٣
- أقائما وقد قعد الناس ٢٥٣
- كلمته فاه إلى في. ٢٥٤
- عسى زيد أن يفعل ٢٥٥
- عجبت أنك مسافر وعجبت أن سافرت ٢٥٦
- زيد في الدار قاعدا فيها ٢٥٧
- (سوى) هل تلزم الظرفية ٢٥٨

الخاتمة ونتائج البحث ٢٦٠

المصادر والمراجع ٢٦٣

مقدّمة

لا يخفى أنّ الدراسات النحوية اليوم باتت تدور في حلقة مفرغة، فهي في مجملها لم تتحرّر من عباءة الدرس النحوي القديم، بل ظلّت ترزح تحت وطأة مفهوماته وأسسه التي بناها النحاة الأوّلون منذ شيّدوا صرحه الراسخ، انطلاقاً من ثقافة عصرهم ووعي الواقع اللغوي بكل تفاصيله وتنويعاته التي حاولت كتب اللغة استيعابها وتدوينها. وإذا كان منهج اللغويين يومذاك سليماً، لأنصرافهم إلى جمع اللغة وتصنيف موادها، فإنّ منهج النحويين وقع تحت طائلة إقحام مفاهيم ثقافة العصر إلى عملهم، فكان التعليل وكان التأويل وكان الاحتجاج، ومن ثمّ امتزج تقعيد اللغة بنشاط فكري واسع أثقل الدرس النحوي بما ليس منه. ومع انطلاق صيحات جريئة من لدن بعض القدماء لرفض كثير من هذا الفضول الذي لا جدوى

منه، بل لا صحّة له، على نحو ما وجدنا عند السهيلي وابن الطراوة وابن مضاء من الأندلسيين، وأخرى مثلها من بعض المحدثين مثل إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ومن نسج على منوالهم، مع كل هذا فإننا نجد جمهور المعاصرين من الدارسين الأكاديميين في مجال الدرس النحوي يدورون في دوّامة القدماء بكل تعقيداتها وإشكالها وأوهامها. ولعلّ هذا يفسّر الإخفاق الواضح في عملية تدريس النحو في الجامعة وهزال النتيجة التي باء بها الدرس النحوي، على كثرة الجهد المبذول فيه، وغزارة الساعات المخصصة له.

ومع إقرارنا بأنّ ظاهرة الازدواج اللغوي الحادّة والثنائية اللغوية التي يعيشها مجتمعنا العربي بعامة تقف وراء بؤس الحصيلة المترتبة على هذا الجهد، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل أنّ الطريقة العقيمة التي تعرض بموجبها مسائل النحو وأبوابه لها دورها الواضح في هذا الإخفاق الذي يعزل الدرس النظري تماماً عن لغة العصر وما

استجدّ فيها من تطوّر الأساليب وتنوع الاستخدام. وما لم نلتفت إلى لغة الثقافة المعاصرة في مجمل تجليّاتها في الأدب والصحافة والمدوّنات العلمية بالدرس والتحليل فسوف نظلّ ندور في متاهات التقعيد النظري الذي يعزل الطالب عن مجتمعه وعصره الذي يحياه كل يوم. ونحن نعلم علم اليقين أنّ وظيفة علم النحو وصف اللغة واستقراء قوانينها وهذا ما فعله القدماء بجدارة في لغة معاصريهم الماثلة في الإنتاج الأدبي والنص القرآني ومحاورات أهل اللغة في بيئاتهم العربية الخالصة.

والواضح أنّ جزءاً من تحقيق هذه المهمة يبدأ من مراجعة جهود القدماء والنظر إليها بعين النقد والتحليل والتقويم.

وفي ظني أنّ محاولة السيد منصور صالح في هذه الدراسة التحليلية لظاهرة النصب في العربية انطلقت من نيّة واعية في تقديم تفسير لغوي دلالي لهذه الظاهرة، ودورها في بناء الجملة العربية،

بعيداً عن تكهّنات القدماء وتفسيراتهم المضطربة، ولعلّه في هذا الجهد يقدّم مشاركة واعية في إعادة النظر في تفسير الظواهر الإعرابية مع كونه واجه صعوبة بالغة في التحرّر من عبء الموروث القديم في التفسير والتعليل الذي هيمن ولا يزال يهيمن على الفكر النحوي العربي القديم والمعاصر.

أرجو أن يجد القارئ الكريم وعياً جديداً ومذاقاً طريفاً في هذه الدراسة لظاهرة النصب في الأسماء تكون جزءاً من نسيج واسع نأمل أن يزدهر وتتسع مساحته في عالم النحو والدراسات النحوية ينهض بها زملاؤه من الشباب الدارسين ليواصلوا بها مسيرة الرواد الأفذاذ الذين أتحفوا المكتبة النحوية بالدراسات المستنيرة والنظريات الرائدة التي لم تجد حتى الآن ما تستحقّه من اهتمام وانتباه لتؤدي دورها في توعية الدارسين الذين لا يزالون يرزحون اليوم تحت وطأة

التركة الثقيلة لمفاهيم المناطقة النحاة ومن جرى على أثرهم من الألفاف المقلِّدين.

أدعو الله أن يوفّق صاحب هذا الجهد ويمهِّد له السبيل لدراسات مستنيرة قادمة لا تزال بحاجة ملحّة إليها.

صاحب أبو جناح

تعز في ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٥م

التمهيـــد



التمهيد:

إن الحديث عن (الخلاف) هو حديث عن النحو برمّته؛ إذ يرتبط (الخلاف) بالموضوعات النحوية جميعاً -تقريباً- فلا تكاد تطالع موضوعاً نحوياً؛ دون أن تجد اختلاف النحويين في تفسير ظواهره، أو تعليله، أو بيان عامله، أو نحو ذلك، كما أن طبيعة النحو العربي تساعد على نموّ (الخلاف)؛ إذ إنه علم اجتهادي، فللنحوي فيه أن يرتجل من المذاهب ما يدعو الى القياس ما لم يخالف نصاً.[1]

إن هذه الطبيعة الاجتهادية قادت النحويين الى التفكير في تعليل الظواهر اللغوية؛ فهم لم يكتفوا بوصف ما يلاحظونه، بل مضوا يعللونه بتعليلات خرجت بهم في غير موضع عن روح اللغة، وفهم أساليبها، وتطورها. ثم ذهب النحويون أيضاً إلى البحث عن أصول بعض المسائل، وكان يُثار بينهم الجدل، وتقام بينهم المناظرات، ولعلها -أي المناظرات- الابتداء الحقيقي للخلاف.[2]

وإذا أضفنا إلى هذا أن التراكيب العربية لا تخضع لنظام واحد في التقديم والتأخير، وزدنا عليه ما جاء عن العرب من تراكيب تخالف القياس، أو تخالف أكثر كلام العرب، واختلاف نظرة النحويين لهذه التراكيب، عرفنا أن الحديث عن (الخلاف) هو حديث عن النحو.[3]

---

[1] - ينظر الاقتراح للسيوطي (٣٥).

[2] - ينظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف د/محمد خير الحلواني (٧٠-٧١).

[3] - المرجع نفسه (٧٢).

وإذا كان الحديث عن الخلاف هو حديث عن النحو، فكيف يكون الحديث عن المنصوبات التي يدور البحث في الخلاف فيها؟ فهي أكثر أبواب النحو العربي اتساعاً وخلافاً، بل إن النصب- كما قال الخليل- خزانة النحو،[1] فإذا كان الرفع عند النحويين علماً للفاعلية، والنصب علماً للمفعولية، والجر علماً للمضاف إليه، وجدنا أن المجرورات محصورة، وكذلك المرفوعات، أما المنصوبات فإنها تشمل كل ما عدا ذلك؛ ولهذا فإننا نجد أن النحويين قد تحيّروا في تقسيم المنصوبات، واستعملوا أكثر من طريقة لتوضيح ذلك، ومن هنا فجَعْل النحويين النصب علماً للمفعوليّة[2] وما شُبّه بها فيه نظر، لأن النصب يشمل مجموعة من الوظائف ((لا يربط بينها رابط معيّن من معنى، أو حكم، سوى حالة النصب التي تعمها جميعاً))[3] فالمفعولات الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وبقية المنصوبات، لا جامع يجمع بينها إلا النصب، وإنما تنصب هذه الوظائف لأنه ليس هناك ما يوجب لها الرفع أو الخفض، وكان النصب أخفَّ الحركات.

قال القرطبي: ((وإنما نصب التمييز لأنه ليس له ما يخفضه، ولا ما يرفعه، وكان النصب أخفَّ الحركات فجعل لكل مالا عامل فيه))[4] والملاحظ هنا أن القرطبي لا يرى للنصب عاملاً، بمعنى أن المنصوبات خزانة تضم كل ما خلا عن الإسناد أو الإضافة. وبهذا يكون النصب

---

[1] - المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين د/ صاحب أبو جناح (٢٤).

[2] - ينظر شرح الرضي (١/ ٢٠٠ و٣٤٣).

[3] - دراسات في نظرية النحو تطبيقاتها (٢٥).

[4] - تفسير القرطبي (٣/ ١٣٧).

أوسع أبواب النحو العربي، أو كما قال الخليل (خزانة النحو)، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نستطيع أن نتجاوز كثيراً من المشكلات التي تواجه النحويين في تقدير عامل النصب في هذه الكلمة، او ذلك التركيب، وهذا يقودنا إلى الحديث عن نظرية العامل، وسيأتي الكلام عنها في مبحث قادم.

وإذا كان النصب خزانة النحو فإن الخلاف فيه واسع أيضاً، وقد حظي الخلاف بصورة عامة بالبحث والتدقيق قديماً وحديثاً، واقيمت عليه دراسات تركزت على توضيح صورة الخلاف بين المدرستين، أو في إطار المدرسة الواحدة، وستتحدث هنا عن الخلاف بصورة موجزة.

أسباب الخلاف:

هناك عدة أمور كانت سبباً في بروز الخلاف أهمها :

١- المادة اللغوية:

إنّ طبيعة المادة اللغوية التي تمتاز بالمرونة، والسعة، وغزارة الألفاظ، كانت سبباً في نشوء الخلاف ((فالعربي يرجع إلى حسّه الفطري يقدّم ويؤخر في أجزاء الكلام، ومن هنا كان النحوي يجتهد بقدر ما يملك من حس لغوي، ونفاذ ذهني، يفهم بهما العبارة العربية فهماً قد يختلف عن فهم غيره، وهذا يفسّر لنا كلمة المبرد[1] لتلميذه ابن كيسان ((هذا شيء خطر لي فخالفت النحويين)) وكلمة ابن جني[2] ((فالخلاف إذن بين العلماء أعمّ منه بين العرب وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما

---

١ - الأشباه والنظائر (٥/ ٩٢).

٢ - الخصائص (١/ ١٦٨).

اتفقت العرب عليه كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وكلٌ ذهب مذهباً، وإنْ كان بعضه قوياً، وبعضه ضعيفاً)))).[1]

كما اختلفت المفردات من قبيلة إلى أخرى، وربما استعملت هذه القبيلة المفردة المستعملة عند القبيلة الأخرى بمعنى مغاير تماماً، كما أن المادة اللغوية نفسها كانت تحتمل الاختلاف، لأنها بقيت مدوّنة بحروف غير معجمة إلى مدة ليست بالقصيرة.

كما أن عدم ظهور الإعراب على بعض المفردات ساعد على فتح باب الاجتهاد، مثل اختلافهم في إعراب (الذين) في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[2] ونحو ذلك من الكلمات التي لم يظهر فيها الإعراب.

٢- الاختلاف المنهجي:

اختلفت مناهج العلماء عند جمع المادة العلميّة، ومن ثمّ عند التطبيق ووضع القواعد، فلكل منهم أسلوبه الخاص، ويتضح ذلك في استعمالهم للأصول النحوية كالقياس، والسماع، والرواية،[3] فالكوفيون ((كانوا يمارسون فنوناً كلها تقوم على الرواية الواسعة كالقراءات، والتفسير، والشعر، فأنكروا على البصريين إهدار ما سمّوه غير فصيح من كلام بعض القبائل، وجوّزوا القياس على كل ما سُمع من العرب، حتى ولو كان بيتاً واحداً، وإنْ خالف الشائع الأفشى في كلام العرب، وبناءً

---

١ - الخلاف النحوي لمحمد خير الحلواني (٦٨) والاحتجاج وأصوله له أيضاً (١٧).

٢ - من الآية (٣) من سورة الأنبياء، وينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٩١١) والبيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٥٨) ومسائل الخلاف النحوية لكريم سلمان الحمد (٢٤).

٣ - ينظر مسائل الخلاف النحوية (٥٣).

على ذلك الأصل جوّزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد، وهو الذي سماه البصريون شاذاً))[1] وهذا القول وإن كان يفتقر إلى الدقة، فإنه مؤشر على المسلك الكوفي في توسيع الخلاف في اللغة حول ما يجوز وما لا يجوز في اللغة.

وقد تُروى بعض النصوص والشواهد بروايات مختلفة، فتكون هذه الروايات سبباً في الخلاف.[2]

٣- العامل الزمني:

لقد اختلف النحويّون في قضية الاحتجاج، وحاولوا أن يحصروا المادة اللغويّة التي يُحتجّ بها في حقبة معيّنة، وكل ما جاء فيها فهو صحيح سواء قاله امرؤ القيس، أو قاله ابن هرمة ((وقد حمل التطور اللغوي في الحقبة التي سبقت الدراسات النحوية صيغاً وكلمات تحجّرت مع الزمن، وزالت منها أصوات، وأضيفت إليها أخرى، ثم إن هذه الكلمات أثارت بسبب ما أصابها من تطور جدلاً بين النحاة))[3] فكان لذلك أثر في اختلاف النظر إلى مثل هذه المفردات.[4]

٤- سعة الاطّلاع :

هذا أمر يرجع إلى العلماء أنفسهم إذ تختلف سعة مرويّاتهم وقدرتهم على التحليل اللغوي وفهم مقاصد العرب في كلامها.

---

[1] - نشأة الخلاف في النحو لمصطفى السقا مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٠/ ٩١).

[2] - ينظر الكتاب (٤/ ٢٠٣ و ٢٠٤) والخصائص (١/ ٧٤) و(٢/ ٢٤٠-٣٤٠).

[3] - الخلاف النحوي (٦٥) وينظر الاحتجاج وأصوله في النحو العربي للحلواني (٤٠٠).

[4] - ينظر الخلاف بين نحاة البصرة لعطا محمد موسى (٢٠).

نشوء الخلاف وتطوّره:

بدأت بوادر الخلاف بين عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر من جهة، وأبي عمرو بن العلاء من جهة أخرى، حينما عارض الحضرمي الفرزدق في رفعه (مجلّف) وجرّه (ريرُ)، ومنعه (مواليا) من الصرف، فجوّز أبو عمرو الرفع على تقدير (لم يبق مجلّف).

كما أن عيسى بن عمر كان يأخذ على النابغة رفعه (السم ناقع) وحقّه أن ينصب، وهناك مسائل أخرى تدور في تلك الحقبة.

وبهذا يكون بدء الخلاف بنشوء النحو تقريباً؛ لأن قواعد النحو كانت تحتمل أكثر من وجه.[1]

ثم أخذ الخلاف ينمو بنموّ النحو، حتى جاء الخليل وتلميذه سيبويه، فتنوّعت القضايا، وتفرّعت المسائل، واختلفت وجهات النظر، وبدأت ظواهره تقوى في المناظرات التي كانت تجري بين العلماء في مجالس المناظرة والبحث حول آية أو بيت أو عبارة.[2]

ثم بدأت الخلافات تأخذ شكلاً آخر مع بروز مدرسة الكوفة وتأصيل أصولها على يد الكسائي والفراء ((ولم ينته القرن الثاني حتى طويت بنهايته (أو بعده بقليل) حياة سيبويه، والكسائي، والفراء، والأخفش، وحتى تبدّل النزاع النحوي الذي أملته المنافسة بين هؤلاء العلماء، فاستحال في أذهان المتأخرين خلافاً بين طرفين ينتمي كل منهما إلى بلد، فسيبويه والأخفش- على ما بينهما من فوارق في المنهج والرأي-

---

[1] - ينظر مسائل الخلاف النحوية (١٦-١٧) ونشأة الخلاف في النحو (٩١).

[2] - ينظر مسائل الخلاف النحوية (١٨).

يصبح نحوهما عند من جاء بعدهما نحواً بصرياً، مضافاً إليه آراء الخليل ويونس. ويصبح ما خلّفه الكسائي، والفراء، ممثلاً لمذهب آخر ينتمي إلى مدرسة الكوفة)).[1]

ثم جاء عصر ثعلب والمبرد، فاشتدّ الخلاف بينهما، وكل منهما رأس مدرسته، والظاهر أن ثعلباً أوّل من أكثر من ذكر آراء البصريين والكوفيين مقروناً بعضها إلى بعض، فهو يستعمل (قال البصريون)، أو (أهل البصرة)،[2] و(قال الكوفيون)، أو (أهل الكوفة).[3]

وجاء بعد ذلك أبوبكر بن السراج، والزجاج، وأبوبكر بن الأنباري، وأبو موسى الحامض، وأخذوا في المفاضلة بين المذهبين.

ثم ظهرت أخيراً طبقة من النحويين حاولوا الجمع بين آراء هاتين المدرستين، والتوفيق بينها، أمثال ابن كيسان وابن الخياط وغيرهما.

كتب الخلاف:

ظهرت في تاريخ النحو العربي كتب عرضت الخلاف بين النحويين، سواء كان ذلك بين البلدين (البصرة والكوفة) أو بصورته العامة بين النحويين جميعاً، وكثير من هذه الكتب مفقود، أو غير مطبوع، ومن هذه الكتب:

١. (المهذب في النحو) لأبي علي أحمد بن جعفر الدِيَنَوري ٢٨٩هـ.
٢. (اختلاف النحويين) لأحمد بن يحي ثعلب ٢٩١ هـ.

---

[1] - الخلاف النحوي (٤٢).

[2] - ينظر مجالس ثعلب (٥٨، ١٧٨، ٢١٦، ٢٤٩).

[3] - ينظر المجالس (١٠٦، ٣٥٩).

٣. (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون) لأبي الحسن بن كيسان ٢٩٩ هـ.

٤. (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) لأبي جعفر النحاس ٣٣٨ هـ.

٥. (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين) لأبي محمد بن درستويه ٣٤٧هـ.

٦. (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين) لأبن درستويه أيضاً.

٧. (الاختلاف) لعبيد الله الأزدي ٣٤٨ هـ.

٨. (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن على بن عيسى الرماني ٣٨٤هـ.

٩. (الانتصار لثعلب) لأحمد بن فارسْ ٣٩٥هـ.

١٠. (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) لابن فارس أيضاً.

١١. (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة) لعبد المنعم بن محمد الغرناطي ٥٩٧هـ.

١٢. (الإسعاف في مسائل الخلاف) لأبي محمد بن إياز ٦٨١هـ.

١٣. (الذهب المذاب في مذاهب النحاة) ليوسف الكوارني الكردي ٧٦٨هـ.

وقد ذكرت بعض الدراسات التي ناقشت الخلاف النحوي كتاباً في الخلاف اسمه (الواسط) لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري[1] والصحيح أنه ليس من كتب الخلاف.[2] وقد نسبه سعيد الأفغاني لأبي

---

١ - ينظر مسائل الخلاف النحوية (٩٩) وفي أصول النحو (٢٢٨) ومن تاريخ النحو (٩٢).

٢ - ينظر مقدمة التبيين للعكبري تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين (٨٠).

البركات الأنباري صاحب الإنصاف، وهي نسبة غير صحيحة، بل هو لأبي بكر محمد بن القاسم المتوفَّى في سنة ٣٢٨هـ، وقد صرّح بذلك ابن الشجري في أماليه.[1]

أمّا ما وصل إلينا من كتب الخلاف النحوي فهي:

١. (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)[2] لأبي البركات الأنباري ٥٧٧هـ.

٢. (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)[3] لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ.

٣. (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة)[4] لعبد اللطيف الشرجيّ الزبيدي ٨٠٢هـ.

كما حقق الدكتور محمد خير الحلواني كتاباً في الخلاف سمّاه (مسائل خلافية في النحو) لأبي البقاء العكبري، والصحيح أنه قطعة من كتاب التبيين.[5]

---

[1] - ينظر أمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٥ و ٤١٤) ومسائل الخلاف النحوية (٩٩).

[2] - اقيمت على الكتاب كثير من الدراسات مثل:

أ- (الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية) رسالة دكتوراه للدكتوره عفاف محمد حسانين في جامعة عين شمس.

ب- (ابن الأنباري في كتابه الإنصاف) رسالة دكتوراه للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم في جامعة القاهرة.

ج- (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف) رسالة ماجستير للدكتور محمد خير الحلواني جامعة بغداد.

د- (أبو البركات الأنباري ودراساته النحويّة) للدكتور فاضل السامرائي .

[3] حققه الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين رسالة ماجستير.

[4] - حققه الدكتور طارق عبد عون الجنابي.

[5] - ينظر التبيين (٧٢-٧٣).

الفصل الأول

الخلاف في الأقسام والمصطلحات والحدود

- المبحث الأول: الخلاف في أقسام المنصوبات
- المبحث الثاني: الخلاف في المصطلحات.
- المبحث الثالث: الخلاف في الحدود.

المبحث الأول

الخلاف في أقسام المنصوبات

اختلف النحويون في طريقة تقسيم المنصوبات وحصرها، وقد سلكوا في ذلك ما يناسب مذاهبهم، واصطلاحاتهم، وما يرونه الأصوب بناءً على قواعدهم التي وسموها.

وهناك طريقتان في تقسيم المنصوبات:

الطريقة الأولى:

وهي طريقة الإجمال ثم التفصيل، وأول ذكر لهذه الطريقة جاء في (المقتضب) حيث قال: ((اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى، والمفعول على ضروب...)).[١]

ونلاحظ أنَّ المبرد قد حصر المنصوبات في هذين النوعين: المفعول والمشبه به. ثم ذكر من المنصوبات – بعد ذلك – المصدر،[٢] والمفعول به، والمفعول فيه، والحال، وأخبار كان وأخواتها،[٣] ومفعولات (علمت) و(ظننت)، واسم لا النافية للجنس،[٤] والمستثنى.[٥] مع أن أخبار كان وأخواتها واسم لا النافية ليس من المفعولات، ولا من المشبهات بها.

---

[١] - المقتضب للمبرد (٤/ ٢٩٩).

[٢] - ينظر المقتضب (٤/ ٢٩٩).

[٣] - ينظر المقتضب (٤/ ٣١٧).

[٤] - ينظر المقتضب (٤/ ٣٥٧).

[٥] - ينظر المقتضب (٤/ ٣٨٩).

في حين نجد أن ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) كان أكثر وضوحاً واهتماماً بالتقسيم،[1] إذ قسّم المنصوبات قسمة أولى على ضربين:

الضرب الأول: وهو العام الكثير، كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه – إنْ كان له تابع – وفي الكلام دليل عليه، فهو نصْب.

وقوله (وفي الكلام دليل عليه) لا يريد أن ثمّة محذوف بل يريد ماله وظيفة في الجملة.

وهذا الضرب ينقسم على قسمين:

١- المفعول.

٢- المشبّه بالمفعول.

والمفعول ينقسم على خمسة مفعولات هي:

١- المفعول المطلق.

٢- المفعول به.

٣- المفعول فيه.

٤- المفعول له.

٥- المفعول معه.

أما المشبّه بالمفعول فهو قسمان:[2]

- **الأول:** ما يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى، وهو يشمل ثلاثة أقسام:

---

[1] - ينظر الأصول في النحو لابن السراج (١/ ١٥٨).

[2] - ينظر الأصول في النحو (١/ ٢١٢).

أ- ما كان العامل فيه فعلاً حقيقياً. وهذا يشمل الحال والتمييز.

ب- ما كان العامل فيه ماهو على لفظ الفعل، وليس بفعل.[1]
وهذا يشمل خبر كان وأخواتها.

ج- ما كان العامل فيه حرفاً جامداً.[2] وهذا يشمل إنّ وأخواتها.

ويلاحظ أن التشبيه هنا من جهة الحركة لا من جهة المعنى؛ لأن المشبّه بالمفعول حقيقةً هو من قبيل (ذهبت الشام).

- الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع.[3] وهذا يشمل المستثنى.

الضرب الثاني: من القسمة الأولى ((كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة، أو مضمرة، وقد تمّا بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما، ولولاهما لصلح أن يضاف إليه)).[4]
وهذا يشمل تمييز المقادير والأعداد.

ونلاحظ على ابن السراج ما يلي:

١ - تقسيمه المشبّه بالمفعول على ثلاثة أقسام بناءً على العامل. وسيأتي الكلام عن العامل في موضعه.

---

١ - ينظر المرجع نفسه (١/ ٢٢٨).
٢ - ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٢٩).
٣ - ينظر المرجع نفسه (١/ ٢٨١).
٤ - المرجع نفسه (١/ ١٥٩) وينظر (١/ ٣٠٦).

٢- قوله إنَّ (كان وأخواتها) ليست بأفعال. فيه نظر، فهي- أصلاً- دالة على حدث مقترن بزمان، بدليل ورودها تامة في بعض استعمالاتها.

٣- عنايته بالتقسيم وتمييز كل نوع من غيره، وقد ذكر في تقسيمه المفعولات الخمسة، والحال، وتمييز النسبة، والمستثنى، واسم إن وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، كما عدَّ تمييز المقادير والأعداد (تمييز الذات) قسماً قائماً بنفسه، مخالفاً لتمييز النسبة الذي جعله مشبهاً بالمفعول.

وقد تبع أبو علي الفارسي شيخه ابن السراج في هذه القسمة، فقد قسَّم المنصوبات على ضربين:

((أحدهما ما يجيء بعد تمام الكلام. (ولا يريد بتمام الكلام تمام معناه، بل يريد تمام الإسناد باستيفاء جزئية، والواضح أن معنى الكلام يفتقر في إتمامه إلى المنصوبات التي يقوم عليها مدار الإخبار في أغلب التركيبات).

والآخر ما يجيء منتصباً عن تمام الاسم.

فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين:

١- مفعول.

٢- مشبه بالمفعول.

فالمفعول ضروب: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول له))[1]

١- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (١٩٣).

أما المشبّه بالمفعول فهو على ضربين:[1]

الأول: ما كان المنصوب فيه هو المرفوع. ويلاحظ أنه لا يأتي بعد تمام الكلام بل لابدّ من ذكره ليتم الكلام والمعنى أيضاً.

الثاني: ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع.

فالأول على ضروب منها: ما كان خبر كان وأخواتها، وخبر ما، واسم إنّ وأخواتها، ومنها الحال، والتمييز.

ثم ذكر المستثنى بعد شرحه للحال والتمييز، وهو ما قصده بقوله ((ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع)).

والضرب الثاني من القسمة الأولى: وهو ما انتصب عن تمام الاسم وهو ما عبر عنه الخليل قوله انتصب عن تمام الكلام، ويكون في الأعداد والمقادير.[2]

وقد سار النحويون على هذه القسمة، وجعلوا المفعولات أصلاً في النصب، وغيرها محمولاً عليها،[3] غير أنهم لم يميّزوا الضرب الثاني من القسمة الأولى، بل جعلوه التمييز باباً واحداً، ولكنهم بعد ذلك اختلفوا في عدد المفعولات، ولم تتفق كلمتهم عند حديثهم عن المشبّه بالمفعول.

1- ينظر الإيضاح (٢١٩).

2- نرى بوضوح أن أبا علي قد حاكى شيخه ابن السراج ليس في تقسيمه فقط بل في أمثلته أيضاً ينظر تمثيله في الأعداد والمقادير (٢٢٣)

3- ينظر الفوائد والقواعد للثمانيني (٢٥٢) وتوجيه اللمع لابن الخباز (١٦٤) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٤٣) والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي (٢١٣) وشرح ألفية ابن معط للموصلي (١/ ٥٢٣-٥٢٤).

الخلاف في المفعولات:

هذه المسألة فيها عدة أقوال:

القول الأول: أنه لا مفعول إلا المفعول به، أما بقية المفعولات فهي مشبهة بالمفعول به.

وهذا القول نُسب إلى الكوفيين، وقد نقل ذلك السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل.[1]

وقد علل الدكتور مهدي المخزومي سبب إطلاق الكوفيين تسمية المفعول على المفعول به فقط ((بأنّ كل واحد منهنّ ليس بمفعول يقابل الفاعل، بحيث يكون واقعاً عليه الفعل، فشبّهوه به، لأنه يُشركه في النصب، على نحو يكون الفعل واقعاً فيه، أو له، أو معه)).[2]

وهذه المفعولات الأربعة التي عدّها الكوفيون مشبهة بالمفعول به، أطلق عليها الفراء مصطلحات غير المفعولية، فقد سمّى المفعول له بالتفسير.[3] كما أطلق مصطلح (المحل)[4] على المفعول فيه، في حين يسمي الكسائي المفعول فيه (صفة)،[5] وقد يستعمل الفراء أحياناً اصطلاح (المصدر) ويريد به (المفعول المطلق).[6]

ولكنّ هذا القول لم يكتب له القبول، ولم يشتهر في كتب النحويين، ويصعب إقناع المتعلم به، ولاسيما في ظل عدم اتضاح الرؤية عند الكوفيين أنفسهم، إذ لم يتفقوا على مصطلحات محددة للمفعولات

---

1 - ينظر همع الهوامع للسيوطي (٣/ ٨) وشرح التصريح للأزهري (١/ ٤٩٠)
2 - مدرسة الكوفة (٣٠٩)
3 - ينظر معاني القرآن (١/ ١٧) و (١/ ٧٣).
4 - ينظر شرح التصريح (١/ ٥١٥) والمصطلح النحوي لعوض حمد القوزي (١٦٣).
5 - ينظر المراجع السابقة.
6 - ينظر دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره (٢٢١).

الأربعة كما رأينا، ثم هذه المشبهات بالمفعول (المفعولات الأربعة) ماذا نسميها؟ وما الفرق بينها وبين بقية المنصوبات؟ أظننا سنرجع إلى قول البصريين الآتي.[1]

القول الثاني: أنها ثلاثة مفعولات: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه ((أما المنصوب بمعنى اللام، والمنصوب بمعنى (مع) فليسا بمفعولين)).[2]

وهذا مذهب الخوارزمي،[3] ونسبة ابن الخباز إلى الزجاج، قال ابن الخباز:((وأسقط أبو إسحاق الزجاج المفعول معه، وذكر في المعاني أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر، فصارت المفاعيل عنده ثلاثة)).[4]

كما ذكر ابن هشام أنّ الزجاج صيّر المفعول معه مفعولاً به، وقدّر (سرت وجاوزت النيل). ولم يذكر مذهبه في المفعول له.[5]

وقد قادنا البحث في (معاني القرآن) للزجاج إلى أنه قد اختلف قوله عند إعراب ما جاء مفعولاً له، فتارة يصرِّح بأنه مفعول له،[6] وأخرى يجعله (منصوباً على معنى المفعول له)،[7] وأحياناً يقول: ((وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر))،[8] وهو مصدر حقيقة وإنما أراد بالتأويل أنه

---

1 - ص (٢٦).

2 - شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي (١/ ٤٠٧).

3 - المرجع نفسه.

4 - توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز (١٦٥)..

5 - ينظر شرح قطر الندى لابن هشام (٣٣٤).

6 - ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٩٧) و(٣/ ١٩٣ و ٢٣٦).

7 - المصدر السابق (١/ ٢٧٩).

8 - المصدر السابق (١/ ٩٧).

في حكم المفعول المطلق. وأحياناً يجمع بين كونه مصدراً ومفعولاً له،[1] وأحياناً أخرى يجوّز الأمرين في الإعراب.[2]

ويتضح -جلياً- اهتمام الزجاج بالمعنى في تناوله لهذه المنصوبات، فهو يفسّر ما يعربه ليتّضح المعنى، ولكنّه في تفسيره هذا يقرّب ما أعربه مفعولاً له من المفعول المطلق، بما يوهم أنهما عنده سواء. فمثلاً عند إعراب قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[3] يقول: ((وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنّه قال: يحذرون حذاراً، لأن جَعْلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت))[4]

وعندما استطرد في شرح بيت حاتم:

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره
وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

قال: ((المعنى وأغفر عوراء الكريم لادّخاره، وأعرض عن شتم اللئيم للتكرُّم)).[5]

---

1 - المصدر السابق (١/ ١٧٣).

2 - المصدر السابق (١/ ٣٢٢).

3 - من الآية (١٩) من سورة البقرة.

4 - معاني القرآن وإعرابه (١/ ٩٧).

5 - معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٧٣).

ونحن نلاحظ أنه أعرب (حذرَ الموت) مفعولاً له، ولكنه في تفسيره وتوضيحه للإعراب مثّله بالمفعول المطلق وقد تكرر[1] هذا أيضاً في إعراب قوله تعالى:[2] ﴿أَنْ يَكْفُرُواْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْياً أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾.

وربما تعارضت أقوال الزجاج عند إعراب المواضع المتشابهة، ففي الآية السابقة في سورة البقرة ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ قال: ((وليس نصبه (أي حذرَ الموت)) لسقوط اللام، وإنما نصبه أنّه في تأويل المصدر))[3] وفي إعراب قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[4] قال: ((ونصب (حذر الموت) على أنه مفعول له، والمعنى خرجوا لحذر الموت فلما سقطت اللام نصب على أنّه مفعول له)).[5]

هذا مع وجود التشابه الواضح بين الآيتين.

ويبقى الإشكال في اختلاف إعراب الزجاج لما جاء مفعولاً له من آية إلى أخرى، وربما أوهَمَنا قوله ((وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر)) مع تفسيره ما يعربه وتقديره لفعل من جنس المفعول لأجله، أنه يعدّ المفعول لأجله من جنس المفعول المطلق، وقد كِدْت أقول به، إلا أن ما حجزني عن هذا، أنّه جوّز الأمرين معاً (المفعول له والمصدر) في إعراب قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ

---

1 - ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٧٣).

2 - من الآية (٩٠) من سورة البقرة.

3 - معاني القرآن وإعرابه (١/ ٩٧)

4 - من الآية (٢٤٣) من سورة البقرة.

5 - معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٢٢)

﴿الْمَوْتِ﴾[1] مما يدل على تغايرهما عنده إذ قال: ((ونصب (حذر الموت) على أنّه مفعول له، والمعنى خرجوا لحذر الموت، فلما سقطت اللام نصب على أنه مفعول له. وجاز أن يكون نصبه على المصدر، لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذاراً)).[2]

وقد نسب النحويون إلى الزجاج -أيضاً- أنه يسقط المفعول معه، ويجعله مفعولاً به، ويقدر (سرت وجاوزت النيل).[3] وليس في أيدينا ما يدل على صحة هذه النسبة أو خطئها، ولكن ما وجدناه في (معاني القرآن وإعرابه) لا يُثبت هذه النسبة إليه فانه في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ﴾ [4] غلّط[5] من زعم أن المعنى (اجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)، كما أنّه في إعراب قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [6] قال ((ويجوز أن يكون (والطير) نصب على معنى مع، كما تقول (قمت وزيداً) أي قمت مع زيد، فالمعنى أوّبي معه ومع الطير))[7] ولو كان يسقط المفعول معه ما ذكر هذا الوجه، أو لتأوّله بغير ما تأوّله به.

1- من الآية (٢٤٣) من سورة البقرة.

2- معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٢٢)

3- ينظر شرح المفصل (٢/ ٤٩) والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (٣٧٩) وشرح التصريح (١/ ٥٣١) والانصاف (١/ ٢٤٨) وتوجيه اللمع لابن الخباز (٢٠٠).

4- من الآية (٧١) من سورة يونس.

5- ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٧-٢٨).

6- من الآية (١٠) من سورة سبأ.

7- معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٤٣).

القول الثالث: وهو مذهب السيرافي الذي زاد سادساً وهو المفعول منه نحو ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[1] لأن المعنى من قومه[2] فـ ((من أثبت المفعول منه صارت عنده ستة))[3] ولم يَسْلَم أبو سعيد من النقد إذ قال ابن إياز موجهاً نقده إلى مذهب أبي سعيد: ((وهذا ضعيف جداً لأنه يقتضي أن يُسمَّى نحو قولك (نظرت إلى زيدٍ) مفعول إليه (وانصرفت عن خالد) مفعولاً عنه)).[4]

ولكننا لا نعرف هل يُجري أبو سعيد (المفعول منه) على كل منصوب بنزع الخافض، أو أنه –عنده– مقصور على السماع.

القول الرابع: أن المفعولات خمسة. وهي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه. وهو قول البصريين،[5] ونسبة ابن الخباز إلى جمهور العلماء،[6] ونعته ابن هشام بأنه الصحيح.[7]

وهذا المذهب أشهر من غيره وأقرب إلى فهم المتعلّم، وأحسن في التيسير على المبتدئ، وهو الذي درج عليه النحويون في كتبهم.[8]

---

1 - من الآية (١٥٥) من سورة الأعراف.

2 - ينظر شرح قطر الندى لابن هشام (٢٣٤).

3 - توجيه اللمع (١٦٥)

4 - الأشباه والنظائر للسيوطي (٥/ ١٥).
ولا أرى تعليل ابن إياز قوياً في نقده لمذهب أبي سعيد لأن ابن إياز مثّل بمثالين مجرورين وأبو سعيد مثّل بمثال منصوب.

5 - ينظر الهمع (٣/ ٨) وشرح التصريح (١/ ٤٩٠).

6 - ينظر توجيه اللمع (١٦٥).

7 - ينظر شرح قطر الندى (٢٣٣).

8 - ينظر الأصول في النحو (١/ ١٥٩) والجمل للزجاجي (٣١٦) والإيضاح للفارسي (١٩٣) واللمع لابن جني (١٠١) والفوائد والقواعد للثمانيني (٢٥٣).

وهناك مذاهب أخرى تكاد تكون اصطلاحات لأصحابها، مثل مذهب الجرمي الذي يعدّ المفعول له منتصباً انتصاب المصادر التي تكون حالاً، ويقدِّر في قوله تعالى (حذر الموت) محاذرين الموت. ولكن هذا لا يطّرد له في كل مفعول لأجله.[1]

كما يُسمي الجوهري المستثنى مفعولاً دونه.[2] غير أننا لا نعلم شيئاً عن اصطلاحات الجرمي والجوهري في بقية المفعولات.

المشبّه بالمفعول:

المقصود به ما عدا المفعولات الخمسة من المنصوبات، إذ شبّهها النحويون بالمفعول، ولنا أن نسأل -هنا- هل وجه الشبه بين المفعول وبقية المنصوبات قائم على وجود النصب فقط؟ وهل هذا يكفي للقول بالشبه؟ لا أظن ذلك لأن المفعوليّة وظيفة لها خصائص لا توجد في خبر كان، ولا في اسم إنّ، ولا في المستثنى، ولا في التمييز.

ومهما يكن من أمر فلا يوجد خلاف حقيقي فيه، وإنْ وُجد فهو أقرب ما يكون إلى الخلاف الاصطلاحي الذي ينشأ بناءً على تبويب العلماء لمؤلفاتهم.

فمثلاً: نجد أن ابن السراج يقسّم المشبّه بالمفعول على قسمين:[3]

الأول: ما يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى.

---

1 - ينظر شرح الكافية للرضي (١/ ٦١٠).

2 - ينظر شرح قطر الندى (٢٣٣).

3 - ينظر الأصول في النحو (١/ ٢١٢).

الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع.

فالأول يشمل -عنده- الحال، والتمييز، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها.

والثاني يشمل المستثنى.

إلا أنّ ابن السراج – ومثله ابو علي الفارسي الذي جاراه في تقسيمه هذا – أخرج من جملة المشبّه بالمفعول تمييز المقادير والأعداد، والظاهر أن سبب ذلك أنهما لم يجدا عاملاً فعلياً أو ما في حكمه يفسّر النصب على ما جرت عليه مواضعات النحويين غير أنّ كثيراً من النحويين بعد ذلك أدخلوا تمييز المقادير والأعداد -وهو ما جعله ابن السراج والفارسي تبعاً لما ذهب إليه الخليل[1] ينتصب عن تمام الاسم- في باب التمييز، ولعلهم فعلوا ذلك حتى تتميز المصطلحات وتتضح.

أما ابن الخباز فيقسّم المشبه بالمفعول- قسمة أولى على قسمين:[2]

الأول: ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع.

وهذا يشمل -عنده- التمييز، والاستثناء.

الثاني: ما كان المنصوب فيه نفس المرفوع.

وهذا يشمل خبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والحال.

ثم يقسّمها تقسيماً آخر على فضلات، وعمد:

---

1 - ينظر الكتاب (٢/ ١٢٠ و ٣٣٠).

2 - ينظر توجيه اللمع (٢٠١-٢٠٢).

فالفضلات -عنده-: ما يجوز تركه مثل الحال، والتمييز، والمستثنى. وما ذهب إليه هنا موضع نقاش؛ لأن من هذه التكملات التي تُسمى فضلات ما يكون مدار الإخبار أو الإنشاء ومحور اهتمام المخبر والسامع فلا يمكن تركه.

والعُمَد: ما لا يجوز تركه مثل: خبر كان، واسم إنّ.

وهناك من ذكر المشبّه بالمفعول بصورة تفصيلية،[1] وأضاف إلى ما سبق: المعرفة المنصوبة بالصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم لا النافية للجنس وهو مبني لا معرب، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، غير أنَّ هذه الثلاثة يمكن أن تلحق بما تقدم، فمعمول الصفة، المشبّهة يندرج في المفعول أو التمييز، ولا النافية للجنس تعمل عمل إن، وخبر ما ولا المشبّهتين بليس يلحق بـ(خبر ليس).

الطريقة الثانية:

وهذه الطريقة في تقسيم المنصوبات هي طريقة التفصيل أي ذكر عدد المنصوبات بصورة مفصّلة، وأول ما نجد ذلك عند ابن شقير في كتابه (المحلى في وجوه النصب)، فإنه عدّد واحداً وخمسين وجهاً للنصب أدرج فيها التوابع ومنصوبات الأفعال وفرّع في الباب الواحد مثل الحال والتمييز والمفعول به وسواها وهي:[2]

١. النصب من المفعول به.

---

[1] ينظر شرح ألفية ابن معط للموصلي (١/ ٥٢٣-٥٢٤).

[2] ينظر المحلى في وجوه لابن شقير (٢)

٢. النصب من المصدر.
٣. النصب من القطع.
٤. النصب من الحال.
٥. النصب من الظرف.
٦. النصب بـ(إن وأخواتها).
٧. النصب بخبر كان.
٨. النصب من التفسير.
٩. النصب من التمييز.
١٠. النصب بالاستثناء.
١١. النصب بالنفي.
١٢. النصب بـ (حتى وأخواتها).
١٣. النصب بالجواب بالفاء.
١٤. النصب بالتعجب.
١٥. النصب الذي فاعله مفعول ومفعول فاعل.
١٦. النصب من نداء النكرة الموصوفة.
١٧. النصب من الإغراء.
١٨. النصب من التحذير.
١٩. النصب من اسم بمنزلة اسمين.
٢٠. النصب بخبر ما بال وأخواتها.
٢١. النصب من مصدر في موضع فعل.
٢٢. النصب بالأمر.
٢٣. النصب بالمدح

٢٤. النصب بالذم.

٢٥. النصب بالترحّم.

٢٦. النصب بالاختصاص.

٢٧. النصب بالصرف.

٢٨. النصب بـ(ساء) و(بئس) و(نعم).

٢٩. النصب من خلاف المضاف.

٣٠. النصب على الموضع لا على الاسم.

٣١. النصب من نعت النكرة المقدم على الاسم.

٣٢. النصب بالنداء المضاف.

٣٣. النصب على الاستغناء.

٣٤. النصب الذي يقع في النداء المفرد.

٣٥. النصب على البنية.

٣٦. النصب بالدعاء.

٣٧. النصب بالاستفهام.

٣٨. النصب بخبر (كفى) مع الباء.

٣٩. النصب بالمواجهة.

٤٠. النصب بفقدان الخافض.

٤١. النصب بـ(كم) إذا كان استفهاماً.

٤٢. النصب الذي يحمل على المعنى.

٤٣. النصب بالبدل.

٤٤. النصب بالمشاركة.

٤٥. النصب بالقسم.

٤٦. النصب بإضمار كان.

٤٧. النصب بالترائي.

٤٨. النصب ب(وحده).

٤٩. النصب بالتحثيث.

٥٠. النصب من فعل دائم بين صفتين.

٥١. النصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام.

ولكن بعد دراسة هذه الوجوه وجدنا الملاحظات التالية:

١- لم يقصر ابن شقير هذا التقسيم على الأسماء، بل أدخل فيه الأفعال، مثل: المنصوب بحتى وأخواتها، والجواب المنصوب بعد الفاء، كما أدخل الحروف مثل: سوف، والأسماء المبنيّة مثل: أين، والأعداد المركّبة. مثل: خمسة عشر، والمركبات المزجيّة، مثل: معدي كرب، والأفعال الماضية وما شبّه بها مثل إنْ وليت.

٢- أدخل في جملة المنصوبات بعض اصطلاحاته، مثل(النصب بالصرف) إذ مثّل له أولاً بالأفعال، مثل (لا أركبُ وتمشي) و (لا أشبعُ وتجوع). ثم أدخل فيه بعض الأسماء وجعلها منصوبة على الصرف، مثل ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾[1] و﴿سَلَامٌ قَوْلاً مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[2].

ونستطيع أن نقول: إنّ بعض الأنواع ليست من المنصوبات أصلاً، أما النوع الثاني عشر، والثالث عشر، والخامس والثلاثون، فظاهر.

١- من الآية (٤) من سورة القيامة.

٢- من الآية (٨٥) من سورة يس.

وأما النوع السابع والعشرون فتمثيله بالأسماء مثل (قادرين) و(قولاً) وما يشبهه لا يُسلّم له بها لأنها ليست نوعاً قائماً بنفسه، بل تلحق بالمنصوبات الأخرى كما سيأتي.

وأما النوع التاسع عشر فقد مثّل فيه بالمبني والمعرب، والمعرب فيه -أيضاً- ليس قسماً قائماً بنفسه.

إذن يبقى ستة وأربعون قسماً منصوباً، غير أنّ الدراسة والتمحيص لهذه الأقسام تفيد الحقائق التالية:

أولاً: مجمل ما تبقّى من منصوبات ابن شقير ستة وأربعون نوعاً، ويرى الناظر – وللوهلة الأولى – تفريعاً واسعاً في الأعاريب.

فمثلاً:

١- **المفعول به: ذكره ست مرات بأسماء مختلفة:**

١. النصب من المفعول به — برقم ١

٢. النصب بالتعجب — برقم ١٤

٣. النصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل — برقم ١٥

٤. النصب من الإغراء — برقم ١٧

٥. النصب من خلاف المضاف — برقم ٢٩

٦. النصب بالمواجهة — برقم ٣٩

ففي الأمثلة التي ساقها لكل نوع -تقريباً- من هذه الأنواع الستة نجد أنّ المنصوب فيها هو مفعول به، ولكنه تارة يأتي في سياق التعجب، وتارة في سياق الإغراء، وهكذا.

٢- **المصدر: ذكره أيضاً ست مرات، بأسماء مختلفة أيضاً:**

١. النصب من المصدر — برقم٢

٢. النصب من مصدر في موضع فعل		برقم ٢١

٣. النصب بالأمر		برقم ٢٢

٤. النصب بالدعاء		برقم ٣٦

٥. النصب بالاستفهام		برقم ٣٧

٦. النصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام		برقم ٥١

٣- الحال: وقد ذكره ثماني مرات:

١. النصب من القطع		برقم ٣

٢. النصب من الحال		برقم ٤

٣. النصب بخبر ما بال وأخواتها		برقم٢٠

٤. النصب من نعت النكرة المقدم على الاسم		برقم ٣١

٥. النصب على الاستغناء		برقم٣٣

٦. النصب بالتراثي		برقم٤٧

٧. النصب بـ (وحده)		برقم٤٨

٨. النصب من فعل دائم بين صفتين		برقم٥٠

وهو يسوق أمثلة في كل نوع من هذه الأنواع الثمانية، والمنصوب فيها دائماً يكون حالاً، ولكن سياقاته تختلف من نوع إلى آخر.

٤- التمييز: ذكره خمس مرات.

١.النصب من التفسير		برقم ٨

٢.النصب من التمييز		برقم ٩

٣.النصب بـ(ساء) و(بئس) و(نعم)		برقم٢٨

٤ .النصب بخبر كفى مع الباء برقم٣٨

٥ .النصب بـ(كم) إذا كانت استفهاماً برقم٤١

٥- النعت المنصوب على القطع: وقد ذكره ثلاث مرات، مع أنه تابع لما قبله في إعرابه:

١. النصب بالمدح برقم٢٣

٢. النصب بالذم برقم٢٤

٣. النصب بالترحّم برقم٢٥

٦- العطف على محل المنصوب: وقد ذكره أربع مرات، مع أنه أيضاً تابع لما قبله في إعرابه:

١. النصب على الموضع لا على الاسم برقم٣٠

٢. النصب الذي يقع في النداء المفرد برقم٣٤

٣. النصب الذي يُحمل على المعنى برقم٤٢

٤. النصب بالمشاركة برقم٤٤

وفي كثيرٍ من أمثلة هذه الأنواع تداخل وقد حملناها على الأغلب.

أما الأنواع التي لم تكرّر فهي:

١. النصب من الظرف برقم ٥

٢. النصب بإنّ وأخواتها برقم ٦

٣. النصب بالاستثناء برقم١٠

٤. النصب بالنفي (اسم لا النافية للجنس) وهو مبني برقم١١

٥. النصب من التحذير وهو في باب المفعول برقم١٨

٦. النصب من الاختصاص وهو كسابقه برقم٢٦

٧. النصب بالبدل وهو تابع لما قبله برقم٤٣

٨. النصب بالتحثيث وهو مفعول به برقم٤٩

ثانياً: هناك تداخل يبدو لأول وهله في أمثلة بعض الأنواع. فمثلاً:

١- النوع الخامس عشر (الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل)، وهو المسمي عند النحويين بالإعراب على القلب مثل (خرق الثوبُ المسمارَ) وكسر الزجاجُ الحجر وقد ادخلناه في المفعول به، مثّل له بالأمثلة التالية:

﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [1]

﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [2]

﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [3]

فالمنصوب في المثال الأول هو الضمير (الياء) مفعول به والأصل فيه أن يكون فاعلاً بلغتَ الكِبر، وفي المثال الثاني (مفاتحه) اسم إن، والموقع ليس له فالأصل: ما إن العصبة لتنوء بمفاتحه أو تنوء العصبة بمفاتحه. وفي المثال الثالث شيباً وهو تمييز وأصله الرفع فالتقدير: اشتعل شيب الرأس. ولا يمكن أن نجعل هذه الأنواع قسماً واحداً منصوباً بل كلّ يلحق بما يناسبه. والواضح أنّ المصنف اعتمد الأساس الأسلوبي في تصنيف المنصوبات، والمعلوم أن

---

[1] - من الآية (٤٠) من سورة آل عمران.

[2] - من الآية (٧٦) من سورة القصص.

[3] - من الآية (٤) من سورة مريم.

المنصوبات شغلت أوسع أبواب الوظائف النحوية في الأساليب العربية بخلاف المرفوعات والمجرورات المقتصرة على دائرتين محدودتين من دوائر المواقع الإعرابية لذا أطلق الخليل مقولته (النصب خزانة النحو).

٢- النوع التاسع والعشرون (النصب من خلاف المضاف)

مثل فيه بأمثلة تشمل المفعول به والحال والمصدر. وهذا يرجع إلى ما ذكرناه من اعتماده محور الأساليب والمعاني لا المظهر الإعرابي وحده.

٣- هناك بعض المنصوبات مثّل لها في إطار منصوبات أخرى، ولكنه لم يذكرها باسمها مثل:

١- لا المشبّهة بليس، فإنه مثّل لها في النوع الحادي عشر وهو (النصب بالنفي)، ومثّل فيه بـ لا النافية للجنس أكثر من لا المشبهة بليس. لكثرة استعمالها في النفي وقلة الأخيرة.

٢- معمول الصفة المشبهة، مثّل له في سياق النوع التاسع والعشرين الذي تقدم الحديث عنه.

ثالثاً: أغفل ابن شقير ذكر بعض المنصوبات هي:

١. المفعول لأجله.

٢. المفعول معه.

٣. خبر كاد وأخواتها. وهو جملة فعلية جعلها النحويون في موضع نصب قياساً على أخوات كان وهي مسألة ظنية ولعلة اهملها لهذا السبب.

٤. خبر بقية الحروف المشبهة بليس، وهي (ما وإن ولات).

٥. التوكيد المنصوب.

٦. معمولا ظن وأخواتها. ولعله استغنى عنهما بالمفعول به لأنهما منه.

٧. مفعولات أعلم وأخواتها. وهي مثل سابقاتها.

والغريب أنه يفرّع المنصوبات في واحد وخمسين وجهاً من جانب، فيذكر الحال ثماني مرات، وباصطلاحات متعددة، وكذا المفعول المطلق، وغيرها، في حين يغفل من جانب آخر ما تقدم ذكره.

وإذا محّصنا المصطلحات، وجمعنا المتفرق، وجدنا أن ابن شقير ذكر تسعة عشر منصوباً هي:

١. المفعول به.

٢. المصدر.

٣. الحال.

٤. الظرف.

٥. اسم إنّ.

٦. خبر كان.

٧. التمييز.

٨. المستثنى.

٩. اسم لا النافية للجنس.

١٠. المنادى.

١١. التحذير.

١٢. النعت.

١٣. الاختصاص.

١٤. العطف على محل المنصوب.

١٥. نزع الخافض.

١٦. البدل.

١٧. الإغراء.

١٨. لا العاملة عمل ليس.

١٩. المشبّه بالمفعول.

والأخيران بناءً على تمثيله لهما وإنْ لم يسمِّهما.

كما أننا نجد طريقة التفصيل في ذكر المنصوبات بوضوح في المؤلفات التعليمية، والمقدمات النحوية، مثل: المقدمة الآجرومية، وشذور الذهب، وغيرهما. ففي هاتين المقدّمتين نرى أنّ ابن هشام، وابن آجّروم، قد جعلا المنصوبات خمسة عشر[1] نوعاً، اتفقا في معظم هذه الأنواع، واختلفا في القليل منها.

فمما اتفقا عليه: المفعولات الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم إن وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، فهذه أحد عشر نوعاً وأضاف ابن هشام خبر الأحرف المشبَّهة بليس، والمشبّه بالمفعول، وخبر كاد، وأدخل الفعل المضارع المنصوب في جملة المنصوبات، في حين أضاف ابن آجّروم المنادى، والتابع للمنصوب،

---

[1] - ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام (٢١٣) وشرح الكفراوي للآجّرومية (١٢٧-١٢٨).

وسها عن المنصوب الخامس عشر، كما أنّه عدّ المفعول فيه نوعين قبل ذلك.

ونستطيع أن نقول في خلاصة هذا المبحث: إن الطريقتين كليتهما تؤديان هدفاً واحداً، وهو حصر المنصوبات وإفرادها عن غيرها، غير أن هاتين الطريقتين لا تخلوان من موضع للنقد، فقد انتقد بعض النحويين[1] الطريقة الأولى (طريقة الإجمال ثم التفصيل) بأن النحويين قسمّوا المنصوبات إلى قسمين: أصل في النصب وهو المفعولات الخمسة، ومحمول عليه وهو الحال، والتمييز، والمستثنى، وغيرها. والذي جعلوه خارج المفعولات يمكن أن يدخل بعضه في المفعولات فمثلاً: الحال عند بعض النحويين يمكن أن تلحق بالظرف، لأن الفعل يقع فيها (أي جاء في حال كذا)، بل قد أطلق بعضهم على الحال أنها مفعول فيه.[2] ويعترض عليه بأنها لا تدل على زمان ولا على مكان بل هي وصف لصاحبها، ولم تتبعه في الإعراب تفريقاً بينها وبين النعت للزوم النعت للمنعوت وانتقال الحال، وميّزوا بينهما أيضاً بلزوم تنكير الحال. كما أن المستثنى يمكن أن يُعدّ مفعولاً، بشرط إخراجه، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية،[3] ففي جَعْل المفعول معه والمفعول له أصلاً في النصب لكونهما مفعولين، وجَعْل المستثنى، والحال، فرعين نظر.

أما الطريقة الثانية (طريقة التفصيل) فيمكن أن يؤخذ عليها التطويل الذي يؤدي إلى صعوبة الحصر، فقد تفوق المنصوبات عند

---

١ - ينظر شرح الكافية (١/ ٣٤٣).

٢ - ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٦٤).

٣ - بل قد سماه الجوهري مفعولاً دونه كما تقدم.

بعضهم الخمسين نوعاً،[1] وقد تصل عند بعضهم إلى ستة وعشرين نوعاً،[2] كما أنه قد يقسّم المنصوب الواحد إلى عدة أنواع طلباً للتكثير.

وأخيراً نقول: إن النصب علامة لكل ما لم يكن مسنداً إليه أو تابعاً له ولا مجروراً مضافاً إليه أو تابعاً له وهذا يشمل:

١. المفعول به.
٢. المنادى.
٣. الاختصاص.
٤. الإغراء.
٥. التحذير.
٦. مفعولي ظن.
٧. مفعولات أعلم.
٨. المشبّه بالمفعول.
٩. المنصوب بنزع الخافض.
١٠. المفعول المطلق.
١١. ظرف الزمان.
١٢. ظرف المكان.
١٣. المفعول لأجله.
١٤. المفعول معه.
١٥. الحال.
١٦. التمييز.

---

١. ينظر المحلى لابن شقير (٢).
٢. ينظر الكواكب الدرية للأهدل (٣٢٥).

١٧. المستثنى.

١٨. اسم إنّ وأخواتها.

١٩. اسم لا النافية للجنس. وهو مبني

٢٠. خبر كان وأخواتها.

٢١. خبر الحروف المشبّهة بليس.

٢٢. خبر كاد. وهو جملة فعلية يجعله النحويون في موضع نصب قياساً على خبر كان.

٢٣. عطف البيان المنصوب.

٢٤. النعت المنصوب.

٢٥. التوكيد المنصوب.

٢٦. البدل المنصوب.

٢٧. عطف النسق على المنصوب.

(٢٣–٢٧) **وهذه التوابع ليست أصنافاً مستقلة بل تتبع ما قبلها**

فإذا أدخلنا المنادى، والاختصاص، والإغراء، والتحذير، ومفعولي ظن، ومفعولات أعلم، والمشبه بالمفعول، والمنصوب بنزع الخافض، في المفعول به، وأدخلنا الظرفين في (المفعول فيه)، وجعلنا اسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، وما عَمِلَ هذا العمل في نوع واحد هو (منصوب الأحرف الثمانية،[1] وإن كان النفي يختلف وظيفةً ودلالةً عن إنّ وأخواتها. وألحقنا الأحرف المشبّهة بليس بـ(كان وأخواتها)، وإن كان النفي في ليس والحروف المشبهة بها يختلف دلالةً ومعنى عن خبر كان. وجعلنا التوابع نوعاً واحداً، تلخص لنا أثنا عشر نوعاً هي:

---

[1] - ينظر أوضح المسالك لابن هشام (١/ ٢٩١) وشرح التصريح (١/ ٢٩٣).

١. المفعول به.
٢. المفعول المطلق.
٣. المفعول فيه.
٤. المفعول له.
٥. المفعول معه.
٦. الحال.
٧. التمييز.
٨. المستثنى.
٩. اسم الأحرف الثمانية.
١٠. خبر كان وما حمل عليها.
١١. خبر كاد وأخواتها. وهو منصوب افتراضاً لأنه يأتي جملة لا مفرداً.
١٢. التابع للمنصوب.

المبحث الثاني

الخلاف في المصطلحات

إنَّ البحث في المصطلح النحوي سعياً إلى تاريخ ظهوره، وتبلور مفهومه، أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم، يصطدم بالمتاعب نفسها التي يواجهها الباحث في نشأة النحو وتكوّن مادته وتطورها قبل ظهور كتاب سيبويه.[1]

ونظراً لأهمية المصطلحات في الميزان النحوي، فقد اهتم بها الدارسون، لأنها تبرز جانباً من ملامح كل مدرسة، فهي في الغالب تخضع لمزاياها وتبدو فيها خصائصها.[2]

وكلمه (مصطلح) -كغيرها من الكلمات- لم تأخذ معناها إلا بعد مدّة زمنيّة ليست بالقصيرة، ولم يتضح هذا المعنى إلا في وقت متأخر.

فالمصطلح لغةً: لفظ مأخوذ من مادة (صلح) نقيض فسد.[3] أما في الاصطلاح: فتعني ((اتفاق جماعة على أمر مخصوص)).[4] فإنْ تم هذا الاتفاق بين علماء الحديث فهو مصطلح حديثي، وإنْ تم بين علماء الفقه فهو مصطلح فقهي، وإنْ تم بين علماء النحو فهو (المصطلح النحوي) فالاسم، والفعل، والحرف، والفاعل، والمفعول، كلها مصطلحات تُطلق

---

1 - ينظر إشكالية التاريخ لنشأة المصطلح النحوي. مجلة المعجمية (٤٧٧).

2 - ينظر نحو القراء الكوفيين لخديجة مفتي (٣٣٩).

3 - ينظر لسان العرب لابن منظور مادة (صلح).

4 - المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث (٢٢).

على مسمّيات معينة عند النحويين، وقد يكون لهذه المسميات دلالات أخرى عند غير النحويين واللغويين، فمثلاً مصطلح (الهمز) يدل -عند اللغويين والنحويين- على تحقيق الهمزة في اسم أو فعل، ولكنه يعني معنى آخر عند الناطقين باللغة، فقد حكى الأصمعي قال: ((قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل ؟ فقال: إني إذن لرجل سوء. قلت. أتجر فلسطين ؟ قال: إني إذن لقوي))[1] فالأعرابي لا يعرف للهمز معنى سوى الشتم، ولا للجر معنى سوى السحب، أما اللغويون فيعرفون معنيين آخرين لهذين المصطلحين.

وقد كان للعلماء المتقدمين كابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، والكسائي، وغيرهم الفضل في ظهور المصطلحات النحوية، ثم أخذها عنهم تلاميذهم، والنحويون من بعدهم، وقبلوا منها، وردّوا، وناقشوا، واعترضوا، حتى استقرّ الحال على الصورة التي نعرفها الآن، وربما بقي أكثر من مصطلح لمعنى واحد كالنعت والوصف، إلى يومنا هذا.

إن صياغة المصطلح وتحديده على وجه الدقة قضية لها وجهان:

الأول: وجه تاريخي يتصل بتطوّر المصطلح، وتطور صياغته عبر العقود الأولى من تاريخ الفكر النحوي عند العرب، فالمصطلحات غير موحّدة، بل قد يرد للظاهرة الواحدة مصطلحان بل أكثر، وهي (المصطلحات) متناثرة في كتب النحويين المتقدمين على غير نظام ثابت، وهذه ظاهرة واضحة في كتب المتقدمين مثل: كتاب سيبويه، ومعاني

---

1 - عيون الأخبار لابن قتيبة (٢/ ١٧٣).

القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، لأن المصطلح النحوي لم يكن قد استقر بعد على صورة ثابتة وموحّدة على نحو ما نجده في كتب المتأخرين.[1]

الثاني: وجه توثيقي يتصل بالعلاقة بين ما اصطلح عليه النحويون البصريون أو الكوفيون، وبين ما نُسب إليهم في كتب النحو.

أما قضية اختلاف النحويين في المصطلحات، فأمر أملته المناهج العلميّة التي يتّبعها النحويون، وأصول كل طائفة، وفلسفتها، ونظرتها إلى اللغة والنحو.

وطبيعي أن نحصر المصطلحات التي سنناقشها في مصطلحات المنصوبات وما يتصل بها. ولكن قبل ذلك نقرر ما يلي:

١- نسب النحويون المتأخرون إلى الكوفيين مصطلحات عدة، وتناقل النحويون ذلك في كتبهم، حتى شاعت نسبة هذا المصطلح أو ذاك إليهم دون التأكّد من صحة هذه النسبة، ويرجع سبب ذلك -في تقديري- إلى اندثار مؤلفات الكوفيين، إذ لم يبق في أيدينا منها شيء، وما تبقّى من كتب الكوفيين فهي ليست كتباً مؤلفة في أبواب النحو ومسائله، وإنما هي كتب معاني للقرآن، أو مجالس أمليت، أو نحوها، وفيها شيء من النحو -قلّ أو كثر- ولكنه لا يعطينا الصورة المتكاملة عن النحو الكوفي، نعم، أقيمت كثير من الدراسات على النحو الكوفي، واتضحت كثير من معالمه، ولكنّ عدم وجود كتب للكوفيين أنفسهم فتح باباً لاجتهاد الدارسين يلجون منه إلى تفسير عبارات الفراء أو ثعلب بما يفهمونه هم، لا

---

[1] - ينظر المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين (١).

بما أراده الفراء أو ثعلب، ولا لوم على هؤلاء الدارسين، لأنّ هذا هو منتهى اجتهادهم في تفسير عبارات الكوفيين.

٢- كُتُب البصريين متوافرة، كالكتاب، والمقتضب، ولكنّ صعوبة عبارات الكتابين فتح -أيضاً- أبواباً في تفسير مراد سيبويه أو المبرد، وربما نُسب إليهما ما لم يريداه، بسبب سوء فهم مرادهما، فربما شرحا مصطلحاً، أو مسألة، وتوسعا في الشرح والتقريب لهذه المسألة، فيحصل الخلط بين ما ذكراه أولاً، وما شرحاه ثانياً.

٣- لم تستقرّ صورة المصطلح النحوي إلا بعد مدّة زمنية ليست بالقصيرة، وربما كان القرن الرابع هو ابتداء استقرار المصطلح النحوي، أما ما قبل ذلك فإن المصطلحات متداخلة تداخلاً عجيباً، لا أقول بين البصريين والكوفيين، ولكن أقول بين البصريين أنفسهم، أو بين الكوفيين أنفسهم. وربما اختار أحد الكوفيين مصطلح البصريين أو العكس، مما يسبب صعوبة في نسبة هذا المصطلح أو ذاك إلى البصريين أو الكوفيين.

٤- تعدد المصطلحات عند النحويين المتقدمين ظاهرة واضحة جداً عند الدارسين، ولنضرب أمثلة على ذلك:

١- المفعول المطلق:

سماه سيبويه (الحدث والحدثان) و (الفعل) و (مصدراً وتوكيداً)

وسماه الكسائي: (الفعل).

وسماه الفراء: (المصدر).

٢- **الظرف:**

سماه سيبويه (الظرف) و(المستقر) و(الغاية) و(الحين) و(ظرف الدهر).

وسماه الكسائي: (الصفة).

وسماه الفراء: (المحل) و(الصفة).

وسماه ثعلب: (الصفة) و(الأوقات).

٣- **التفسير:**

مصطلح كوفي أطلقه الفراء على (التمييز) و(المفعول لأجله) و(البدل المطابق).

٤- **البدل:**

سماه الكوفيون (الترجمة) و(التبيين) و(المردود) و(التكرير).

وقل مثل ذلك في مصطلحات أخرى مثل الحال، والنعت، والعطف، والصفة، وغيرها.

النصب:

النصب للمعربات عند البصريين، ويقابله (الفتح) عند الكوفيين.

قال الرضي: ((والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدّميهم ومتأخريهم تقريب على السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس، ولا يفرّقون بينهما)).[1]

وسيبويه في أول كتابه يذكر هذا التفريق، فيجعل الرفع والنصب والجر والجزم للمعربات والفتح والكسر والضم والوقف للمبنيات.[2]

والنصب أيضاً من مصطلحات الخليل.[3]

وكذلك صنع المبرد،[4] غير أن سيبويه والمبرد ربما وقع منهما التساهل فيطلقان ألقاب الإعراب على ألقاب البناء.[5]

أما الفراء فهو كغيره من الكوفيين لم يفرّق بين (النصب) و (الفتح).[6]

---

1 - شرح الكافية (٢/ ١١١).

2 - ينظر الكتاب (١/ ١٣ و ١٥).

3 - ينظر الكتاب (٢/ ٦٠ و١٨١) والمصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين (١١).

4 - ينظر المقتضب (١/ ٣-٤).

5 - ينظر حاشية عضيمة على المقتضب (١/ ٤/ ٥).

6 - ينظر معاني القرآن (١/ ١٧ و١٨ و١٧٠).

المنادى:

عدّ بعض الباحثين مصطلح (المنادى) مصطلحاً بصرياً، ويقابله (المدعو) عند الكوفيين،[1] غير أن البحث أثبت أن مصطلح المنادى يرد عند البصريين كالخليل،[2] وسيبويه،[3] والمبرد.[4] كما ويرد عند الكوفيين كالفراء، وثعلب، اللذين سمياه (النداء).[5]

أما مصطلح (المدعو)، فهو من مصطلحات سيبويه[6] قبل الفراء الذي أكثر من استعماله.[7] كما استعمله المبرد أيضاً.[8]

وبهذا يتبين أن مصطلح (المدعو) ليس مصطلحاً كوفياً خالصاً، بل ورد عند سيبويه، والمبرد. كما ورد عند الفراء، وثعلب مصطلح (النداء)، مما يفيد أن المصطلحين متداخلان في الاستعمال عند المتقدمين.[9]

والحقيقة أن (المنادى) و(المدعو) مصطلحان متماثلان في المعنى، غير أن الأول كُتِب له الشيوع عند النحويين فيما بعد، كالزجاجي،[10] والفارسي،[11] ومن جاء بعدهم،[12] واختفى الثاني من الاستعمال.

---

1 - ينظر دراسة في النحو الكوفي (٢٨١).
2 - ينظر الكتاب (٢/ ١٨٤)
3 - ينظر الكتاب (٢/ ١٨٢ و١٨٥و ٢٢٤).
4 - ينظر المقتضب (٤/ ٢٠٢ و٢٠٤).
5 - ينظر معاني القرآن (١/ ١٢١) و(٢/ ١١٦) و(٣/ ١٠) ومجالس ثعلب (٢/ ٣٨٥).
6 - ينظر الكتاب (٢/ ٢٢٩).
7 - ينظر معاني القرآن (١/ ١٢١ و٣٢٦).
8 - ينظر المقتضب (٤/ ٢٣٣)
9 - المصطلحان معاً عند ابن السراج في الأصول (١/ ٣٢٩ و٣٣٣ و٣٤٠).
10 - ينظر الجمل (١٤٧).
11 - ينظر الإيضاح العضدي (٢٤٤).
12 - ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٢٨٨) وهمع الهوامع للسيوطي (٣/ ٣٢).

الإغــراء:

هو من مصطلحات الخليل إذ قال ((ويه منصوبة إغراء))،[1] ولكن سيبويه سمّاه (الأمر)[2] كما استعمل أبو عبيدة مصطلح (الإغراء)،[3] وهو أيضاً من مصطلحات الكوفيين،[4] ثم استعمله المتأخرون.[5]

شبه المفعول:

هذا اصطلاح كوفي، ويقصدون به المفعولات الأربعة المشاركة للمفعول به في النصب، ويقابله عند البصريين المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.[6]

وقد ربط الدكتور مهدي المخزومي بين اصطلاح البصريين والتأثير الكلامي، لأن الإطلاق والتقييد من اصطلاحات المتكلمين.[7]

وهذا المصطلح (شبه المفعول) يكتنفه الغموض، فما وجه الشبه بين هذه (الشبيهات بالمفعول) والمفعول به، ثم الا يَسوّغ هذا الشبه

---

1 - ينظر المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين (١٩).

2 - ينظر الكتاب (١/ ٢٥٣).

3 - ينظر المقتضب (٤/ ٢١١).

4 - ينظر التبيان للعكبري (١/ ٣٤٦) والإنصاف لأبي البركات (١/ ٢٢٨).

5 - ينظر الجمل للزجاجي (٢٤٤) والعلل في النحو للوراق (٢١٥).

6 - ينظر شرح التصريح (١/ ٤٩٠) وهمع الهوامع (٣/ ٨).

7 - ينظر مدرسة الكوفة (٣٠٩)

تسميتها بالمفعول سواء كان مطلقاً أو مقيداً بـ (له أو معه أو فيه)؟ وكيف نفرّق مثلاً بين المفعول المطلق والمفعول له في ظل تسميتها جميعاً بـ (التشبيهات بالمفعول)؟

المفعول المطلق:

هو اصطلاح بصري، وقد أطلق عليه سيبويه عدة تسميات كـ(الحدث والحدثان)،[1] و(الفعل)،[2] و(مصدراً وتوكيداً).[3]

كما استعمل الأخفش[4] والمبرد[5] (المصدر) للدلالة على المفعول المطلق. وقال عنه المبرد إنه ((مفعول أحدثه الفاعل)).[6] أي أنه المفعول الذي يصدق عليه اسم (مفعول) حقيقة لأنه من عمل الفاعل.

أما الكوفيون فلا يرون مفعولاً إلا المفعول به -كما تقدم- غير أنهم يستعملون اصطلاحات أخرى، فالكسائي سماه (الفعل)[7] والفراء يسميه -أحياناً- (المصدر)،[8] وأحياناً يجعله (منصوباً بفعل مضمر).[9]

وقد علل الزمخشري تسميته بالمصدر ((لأن الفعل يصدر عنه)).[10] أما إطلاق مصطلح (الفعل) فمن حيث كونه حركة للفاعل

---

1 - ينظر الكتاب (١/ ٣٤)
2 - ينظر الكتاب (١/ ٢٣٢ و٢٢٠) وشرح المفصل (١/ ١٠٩).
3 - ينظر الكتاب (١/ ٢٣١ و٢٧٨ و٣٨٠)
4 - ينظر معاني القرآن (١/ ٩) و(٢/ ٤٦٥)
5 - ينظر المقتضب (٣/ ٢٦٦ - ٢٦٧).
6 - المقتضب (١/ ٧٤).
7 - ينظر إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٠١).
8 - ينظر معاني القرآن (٢/ ١٣٥).
9 - ينظر معاني القرآن (٣/ ٥٧).
10 - ينظر المفصل (٥٦) وهذا التعليل مبني على مذهب البصريين.

كما قال ابن يعيش.[1] وأما مصطلح (الحدث) فلأنه -أصلاً- مصدر فهو حدث غير مقيد بزمان.

وقد اختلف النحويون في تسمية المصدر المنصوب بفعله أو بما ينوب منابه مفعولاً مطلقاً، فمنهم من قال: إنما سُمّي مفعولاً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ (مفعول) ولا يقيّد بصفة، بخلاف باقي المفعولات التي لا يطلق عليها لفظ (مفعول) إلا بتقييد (بها أولها أو فيها أو معها).

وقيل: لأن الفعل يصل إليه بنفسه، وبقية المفعولات يصل إليها الفعل بتقدير (في)[2].

قال ابن عصفور: ((وكلاهما حسن))[3] ولكن الأول أشهر في كتب النحويين.[4]

الظرف:

هو اصطلاح البصريين[5] كالخليل،[6] وسيبويه،[7] والأخفش،[8] والمبرد،[9] ويطلق عليه سيبويه أيضاً (المستقر)،[10] و(الغاية)،[11] ويسمي ظروف الزمان (ظروف الدهر)، و(الحين).[12]

---

1 - ينظر شرح المفصل (١/ ١٠٩)

2 - ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٦٣).

3 - ينظر المصدر السابق.

4 - ينظر شرح التصريح (١/ ٤٩٠) والهمع (٣/ ٩٤) وحاشية الصبان (٢/ ٦٢٥).

5 - ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٠٤) وحاشية الصبان (٢/ ٦٤٨) ومدرسة الكوفة (٣٠٩).

6 - ينظر الكتاب (٣/ ٢٨٩)

7 - ينظر الكتاب (١/ ٤٢٠) و(٢/ ٣١١) و(٣/ ٢٨٤).

8 - ينظر معاني القرآن (١/ ٤٩ و ١٩٩)

9 - ينظر المقتضب (٣/ ١٧٥)

10 - ينظر الكتاب (١/ ٥٥) و(٢/ ١٢٤) و(٣/ ٥٠٣) قال السيرافي في شرح الكتاب (٣/ ١١) ((وإذا كان الظرف أو حرف الجر خبراً سمي مستقراً لأنه بمعنى استقر))

11 - ينظر الكتاب (١/ ٤١٧) و(٣/ ٢٨٦)

12 - ينظر الكتاب (١/ ٤١٩) و(٤/ ٨٨)

أما الكوفيون فلا يستعملون (الظرف)، بل لهم اصطلاحات أخرى. فالكسائي، والفراء، وثعلب، يسمونه (الصفة).[1] كما يُكثر الفراء من تسميته (المحل).[2] ويسميه ثعلب أيضاً (الأوقات).[3] كما نُسب إلى الكوفيين عامتهم مصطلح (الغايات).[4]

وقد اعترض الكوفيون على مصطلح (الظرف)، لأن الظرف هو الوعاء المتناهي، وليس اسم الزمان واسم المكان كذلك. وأجيب بأن هذا اصطلاح مجازي ولا مشاحة في الاصطلاح.[5]

ومن الباحثين من صَوّب رأي الفراء في تسمية الظرف بـ(المحل)، لأن الظرف محل لما يقع فيه سواء كان دالاً على زمان، أو دالاً على مكان.[6] ولا شك أن مصطلح (المحل) قريب في المعنى من (الظرف)، ولكن ماذا نقول عن مصطلح (الصفة) عند الكوفيين؟ الذي يتداخل مع النعت.

وقد أخذ جمهور من النحويين بمصطلح الظرف.[7]

1- ينظر معاني القرآن (1/ 345) ومجالس ثعلب (1/ 64) والأصول في النحو (1/ 204 و 260).
2- ينظر معاني القرآن (1/ 38) والأصول في النحو (1/ 204).
3- ينظر مجالس ثعلب (1/ 44 و176) و (2/ 523).
4- ينظر المصطلح النحوي (163)
5- ينظر حاشية الصبان (2/ 648)
6- ينظر دراسة في النحو الكوفي (223)
7- ينظر الأصول في النحو (1/ 190 و197) والجمل للزجاجي (203) والعلل في النحو للوراق (223) وغيرها.

المفعـول لــه:

المفعول له من مصطلحات سيبويه،[١] وقد قال في توضيح هذا المصطلح ((فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لِمَ كان))[٢] ويلاحظ أن سيبويه يفسر النصب هنا بكونه تكمله وعلة لما قبله ولم يفسره بعامل لفظي. وسماه الفراء والطبري (تفسيراً)،[٣] وأطلق عليه الطبري أيضاً (الجزاء)،[٤] ونُسب إلى الزجاج أنه يعد المفعول له نوعاً من أنواع المفعول المطلق، وقد ناقشنا هذه المسألة في المبحث الأول، ورجّحنا أنه يفرّق بينهما.[٥]

والحقيقة أن مصطلح (الجزاء) ليس هو المصطلح المناسب لهذا الباب، فهو يطلق أيضاً في باب الشرط.

أما مصطلح الفراء (التفسير)، وهو بضمن كلام سيبويه أيضاً - فإن الفراء نفسه أطلقه على عدّة مسميات منها (التمييز)، و(البدل المطابق)،[٦] ثم إن المنصوب في هذا الباب لا يصلح أن نطلق عليه (تفسيراً) دون إضافة، فهو تفسير للحدث أو عذر عنه؛ أو للعذر -كما قال سيبويه[٧]- ولهذا نجد أن مصطلح (التفسير) هو إلى باب التمييز أقرب منه إلى باب المفعول له.

ويبقى مصطلح المفعول له سالماً من الاعتراض.

---

١ - ينظر الكتاب (١/ ٣٦٩).

٢ - الكتاب (١/ ٣٦٧).

٣ - ينظر معاني القرآن (١/ ١٧ و٧٣) وتفسير الطبري (١/ ٣٥٤) (٥/ ٩١).

٤ - ينظر تفسير الطبري (٢/ ٣٤٠).

٥ - ينظر المبحث الأول (٢٤).

٦ - ينظر دراسة في النحو الكوفي (٢٢٦ – ٢٣٠) وينظر معاني القرآن (١/ ٧٩ و٢٢٥ -٢٢٦).

٧ - ينظر الكتاب (١/ ٣٦٧).

المفعول معه:

هو من مصطلحات سيبويه إذ قال بعد أن مثّل بـ(ما صنعت وأباك) و (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) ((إنما أردت: ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك))[1] غير أنه في الباب نفسه قرنه بالمفعول به، فقال ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به))[2] وقال أيضاً بعد أن مثل بـ (مازلت وزيداً) ((أي مازلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به)).[3]

وأطلق عليه الفراء مصطلح (الصرف)،[4] كما أطلق المصطلح نفسه على الفعل المضارع المنصوب بعد واو المصاحبة. أما ثعلب فقد مثّل له بـ (استوى الماءُ والخشبة)، ثم قال: ((يجعلون الواو بمعنى مع)).[5]

وقد استعمل النحويون بعد ذلك مصطلح سيبويه، وكُتب له الذيوع[6].

1- الكتاب (١/ ٢٩٧) وينظر (١/ ٢٧٤).
2- الكتاب (١/ ٢٩٧)
3- الكتاب (١/ ٢٩٨).
4- ينظر معاني القرآن (١/ ٣٤).
5- ينظر مجالس ثعلب (١/ ١٠٣)
6- ينظر الأصول (١/ ١٥٩) والجمل (٣١٦) والإيضاح (١٩٣) والفوائد والقواعد للثمانيني (٢٥٣).

الحال:

الحال هو مصطلح البصريين، وقد استعمله سيبويه، والأخفش، والمبرد.[1]

كما أطلق سيبويه على الحال (الخبر)،[2] و (الصفة)،[3] وسماه (مفعولاً فيه)،[4] وتابعه المبرد في هذه التسمية.[5]

أما الكوفيون فيصطلحون على (القطع)، كالكسائي،[6] والفراء،[7] وثعلب.[8] وقد يستعمل الفراء وثعلب أيضاً (الحال)،[9] كما يسميها الفراء أيضاً (الفعل).[10]

قال أبو حيان: إن ((الفراء فرّق، فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال)).[11]

ولم يأخذ النحويون بتفريق الفراء، بل استعملوا مصطلح (الحال)[12]، وبناءً على تسمية سيبويه والمبرد الحال بـ (مفعول فيه)، عدّ

---

[1] ينظر الكتاب (٢/ ٨١ و٨٧ و١٨٠) ومعاني القرآن (١/ ٢١٠) والمقتضب (٣/ ٢٧١).

[2] - ينظر الكتاب (٢/ ٤٩ - ٥٠).

[3] ينظر الكتاب (٢/ ١٢٢).

[4] - ينظر الكتاب (٢/ ٨٧).

[5] - ينظر المقتضب (٤/ ١٦٦).

[6] - ينظر إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٢٨) و(٢/ ٣٩٣).

[7] - ينظر معاني القرآن (١/ ٧ و١١ و١٢ و٢٠٠ و٢٠٧).

[8] ينظر مجالس ثعلب (١/ ١٤٦) وتفسير الطبري (٥/ ١٣٧) و (١/ ٢٣٠ و٣٣٠).

[9] - ينظر معاني القرآن (١/ ٣٠٩) و (٢/ ٤٢٥) ومجالس ثعلب (١/ ١٤٦ و١٧٨).

[10] ينظر معاني القرآن (١/ ٥٥) و(٢/ ٢٧٣) وينظر دراسة في النحو الكوفي (٢٥٩)

[11] - البحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٢٥).

[12] - ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ٥٣ و٧٠) والأصول في النحو(١/ ٢١٣) والإيضاح (٢٢٠) والمفصل في النحو (٢٢٧) والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٧) والفوائد والقواعد (٢٩٩)..

بعض النحويين الحال من (المفعول فيه)، وذلك لأنهم رأوها منتصبة عن تمام الكلام، ومقدّرة بـ(في)، مقيدة للفعل، فسموها (مفعولاً فيه) لشبهها بظرف الزمان.[1] ولكن الاصطلاح استقر على المغايرة بين الحال والظرف، فالحال تكون لبيان هيئة الفاعل والمفعول ونحوهما، وليس الظرف كذلك، فسمّوا هذا النوع من الوصف حالاً.[2]

التمييز:

أطلق النحويون على (التمييز) مصطلحات عدة كالتمييز والمميِّز، والتفسير والمفسِّر، والتبيين والمبيِّن.[3]

ولا شك ان هذه المصطلحات جميعاً متقاربة الدلالة. وعند المتقدمين من النحويين نجد الخليل يسميه (التبيين والتفسير)[4] وسيبويه وَصَفَهُ ومثّل له[5] وربما سماه (التفسير)،[6] كما يتداخل أحياناً مع الحال.[7]

وسماه الأخفش(التفسير)[8]، في حين أطلق عليه المبرد (التبيين والتفسير)[9].

١ـ ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٦٤).

٢ـ ينظر شرح المفصّل للخوارزمي (١/ ٤٢٤) وشرح المفصّل لابن يعيش (٢/ ٥٥) والأشباه والنظائر (٤/ ٥٤).

٣ـ ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٦٢١) وشرح الألفية للأندلسي (٣/ ٣) والهمع (٤/ ٦٢) وحاشية الصبان (٢/ ٧٥٣).

٤ـ ينظر الكتاب (٢/ ١٨١).

٥ـ ينظر الكتاب (١/ ٤١٧) و(١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٦) و(٢/ ١١٧ و١٤١).

٦ـ ينظر الكتاب (٢/ ١٧٣).

٧ـ ينظر الكتاب (٢/ ١١٨) وتنظر حاشية هارون (١/ ١٦٢).

٨ـ ينظر معاني القرآن (١/ ١٣٩).

٩ـ ينظر المقتضب (٣/ ٣٢ و٢٥٩ و٢٧٢).

أما الكوفيون كالفراء،[1] وثعلب[2]، فيسمَونه أيضاً (التفسير). وهكذا نجد أن مصطلح التفسير مستعمل عند الخليل، وسيبويه، والأخفش من البصريين، مثلما هو مستعمل عند الفراء وثعلب. كما استعمل الخليل والمبرد أيضاً مصطلح (التبيين).

ونخرج من هذا بخلاصة أن الكوفيين ليسوا أوّل من استعمل مصطلح(التفسير)، بل إنهم مسبوقون في ذلك، وإن كانوا قد أكثروا من استعماله،[3] الأمر الذي جعل بعض الباحثين ينسب مصطلح(التفسير) للكوفيين،[4] وهو متداول عند البصريين والكوفيين معاً.

غير أنّ النحويين الذين جاءوا بعد ذلك كالزجاج،[5] وابن السراج،[6] والزجاجي،[7] والفارسي،[8] والوراق،[9] وابن جني،[10] والصيمري،[11] والثمانيني،[12] وغيرهم اقتصروا على مصطلح (التمييز)، ثم شاع هذا المصطلح عند المتأخرين.[13]

---

[1] - ينظر معاني القرآن (١/ ٧٩) و(٢/ ٣٠٨) و(٢/ ٣٤١).

[2] - ينظر مجالس ثعلب (١/ ٢٦٥).

[3] - ينظر معاني القرآن للفراء(١/ ٢٢٥) و(٢/ ٣٠٨ و٣٤١) وتفسير الطبري (٥/ ٩١).

[4] - ينظر المصطلح النحوي (١٦٤) ودراسة في النحو الكوفي (٢٢٦) ونحو القراء الكوفيين (٣٤٣).

[5] - ينظر معاني القرآن وإعرابه(١/ ١٤١).

[6] - ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٢٢).

[7] - ينظر الجمل (٢٤٢).

[8] - ينظر الإيضاح (٢٢٣).

[9] - ينظر العلل في النحو (٢٤٣).

[10] - ينظر اللمع (١١٩).

[11] - ينظر التبصرة والتذكرة (١/ ٣١٦).

[12] - ينظر الفوائد والقواعد (٣٠٤).

[13] - ينظر شرح ابن عقيل (١/ ٦٠١) وأوضح المسالك (٢/ ٣١٥).

لا النافية:

اصطلح الكوفيون على تسمية (لا النافية) بـ (لا التبرئة) في مقابل (لا النافية للجنس) عند البصريين.

وقد استعمل الفراء مصطلح (التبرئة) كثيراً في معانيه،[1] حتى ظن بعض الباحثين أنه من صنع الفراء فقال: ((فقد ورد عنده كثيراً ولم أجد من ينسبه إلى أحد))، [2] وليس كما قال، بل قد استعمله قبله الكسائي،[3] وتابعهما في استعماله أبو العباس ثعلب.[4]

أما سيبويه فقد تحدث عن لا النافية في أكثر من باب،[5] ولكنه لم يسمِّها بـ(لا النافية للجنس)، ونجدها تعني نفي الجنس عند المبرد،[6] ومن جاء بعده كابن السراج،[7] والفارسي،[8] وقد سار المصطلحان معاً عند النحويين.[9]

---

1 - ينظر معاني القرآن (١/ ١٢٠-١٢١).

2 - المصطلح النحوي للقوزي (١٧٢)

3 - ينظر الأصول في النحو (١/ ٣٨١) وإعراب القرآن للنحاس (١/ ١٧٩).

4 - ينظر مجالس ثعلب (١/ ١٣١ – ١٣٢).

5 - ينظر الكتاب (٢/ ٢٧٤ و٢٨١ و٢٩٠).

6 - ينظر المقتضب (٤/ ٣٥٧).

7 - ينظر الأصول في النحو (١/ ٣٦٧ و ٣٧٩).

8 - ينظر الإيضاح (٢٥٤).

9 - ينظر المغني لابن هشام (٣١٣) والفوائد والقواعد (٢٤٤).

خبر كـــان:

ذهب البصريون إلى أن المنصوب بعد كان خبر لها.[1] وهو مذهب ثعلب من الكوفيين.[2] وربما سماه المبرد(مفعولاً).[3] في حين ذهب الكوفيون إلى أنه(حال).[4] وقال الفراء: إنه منصوب لشبهه بالحال.[5]

واختار الخوارزمي في شرح المفصّل مذهب الكوفيين.[6] والشبه بين (الحال) و (خبر كان) من حيث المعنى واضح، ولكن الحال لا تكون إلا نكرة في الغالب، وخبر كان ليس من شرطه ذلك، كما أن خبر كان هو خبر المبتدأ بكماله، وليست الحال كذلك، كما أن الحال تقدر بـ (في) وليس كذلك خبر كان. وكل هذه الفروق ترجّح مذهب البصريين،[7] وقد فصّل القول في هذه المسألة أبو البقاء العكبري في (التبيين).[8]

---

[1] - ينظر الكتاب (١/ ٤٥ وما بعدها) و(٢/ ٣٨٨) والأصول في النحو (١/ ٨٢) والتبصرة والتذكرة (١/ ١٨٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٦).

[2] - ينظر مجالس ثعلب (١/ ١٦٠).

[3] - ينظر المقتضب (٣/ ٩٨).

[4] - ينظر الإنصاف (٢/ ٨٢١) والهمع (٢/ ٦٤) ودراسة في النحو الكوفي (٢٥٩-٢٦٠).

[5] - ينظر معاني القرآن (١/ ٤٠٩) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٦) والهمع (٢/ ٦٤).

[6] - ينظر شرح المفصّل (١/ ٤٢٣)

[7] - ينظر الأصول في النحو (١/ ٨٣) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢١٧ و٢٣٢) والإيضاح (١٣٥) والتبصرة والتذكرة (١/ ١٨٥).

[8] - ينظر التبيين (٢٩٥ -٣٠١) وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (١٢١) واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ١٦٧)

المفعول الثاني لظن:

ذهب الجمهور من النحويين إلى أن المعمول الثاني لظن وأخواتها مفعول ثانٍ،[1] واختاره ثعلب من الكوفيين.[2]

أما الكوفيون فيعدّونه أيضاً (حالاً)،[3] كخبر كان، مستدلين بوقوعه جملة، وظرفاً، وجاراً ومجروراً، وعُورض هذا بوقوعه معرفة، وجامداً، وبأنه لا يتم الكلام بدونه، وليس هذا شأن الحال فقد يتم دونها الكلام.[4]

خبر ما الحجازية:

اختُلف في المنصوب بعد ما الحجازية كقوله تعالى ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾،[5] فيرى البصريون أنه خبر لما، منصوب بها، لأن (ما) -عندهم- تشبه ليس فعملت عملها.[6]

قال الزجاج: ((وسيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء، يزعمون أن (بشراً) منصوب خبر ما، ويجعلونه بمنزلة ليس)).[7]

---

[1] - ينظر المساعد لابن عقيل (١/ ٣٥٢) وشرح التصريح (١/ ٣٥٨) والإنصاف (٢/ ٨٢١).

[2] - ينظر مجالس ثعلب (١/ ١٠٢).

[3] - ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ٤٠٩) وشرح الكافية (٢/ ٩٩٩) وشرح التصريح(١/ ٣٥٨).

[4] - ينظر حاشية يس على شرح التصريح (١/ ٢٤٦ – ٢٤٧).

[5] - من الآية (٣١) من سورة يوسف.

[6] - ينظر الإنصاف (١٦٥) والتبيين (٣٢٤) واللباب (١/ ١٧٥) وائتلاف النصرة (١٠٧) و (١٦٥).

[7] معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٠٧-١٠٨) وينظر الكتاب (١/ ٥٩).

ويرى أهل الكوفة أن المنصوب هنا نُصب بنزع الخافض، لأن (ما) حرف غير مختص، فلا ينبغي أن يعمل، وأحسن أحواله أن يعمل في الاسم الواحد، ويكون العمل في الاسم الآخر لحرف الجر، إلا أنه حذف تخفيفاً. فانتصب الاسم بعده.[1]

قال الفراء ((نصبت (بشراً) لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك))[2] وقال عند قوله تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[3] ((الأمهات في موضع نصب لما ألقيت منها الباء)).[4]

وقول الكوفيين يقتضي أن حرف الجر أصل في التركيب[5] وليس كذلك وستأتي هذه المسألة عند الحديث عن عامل النصب في خبر (ما) في الفصل الثاني.[6]

خبر أفعال المقاربة:

مذهب الجمهور أن المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة خبر لها،[7] وهو مذهب سيبويه، إذ يقول ((فالفعل ها هنا بمنزلة الفعل في كان، إذا قلت (كان يقول)، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلة ثَمّ، وهو ثَمّ خبر كما أنه ها هنا خبر)).[8]

---

1 - ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٦).
2 - معاني القرآن (٢/ ٤٤).
3 - من الآية (٢) من سورة المجادلة.
4 - معاني القرآن (٣/ ١٣٩).
5 ينظر اللباب (١/ ١٧٥).
6 - ينظر (١٤٣).
7 - ينظر المغني لابن هشام (٢٠١).
8 - الكتاب (٣/ ١٦٠) وينظر (٣/ ١٥٨).

وهو أيضا قول الأخفش[1] والمبرد الذي قال: ((وخبرها مصدر لأنها لمقاربته))[2] وقال أيضاً: ((لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن، أو الفعل مجرداً)).[3]

ونُسب إلى الكوفيين إعراب (أن يفعل) في محل رفع بدل مما قبله بدل اشتمال، والمعنى (قرب قيام زيد) فقُدِّم الاسم وأُخِّر المصدر.[4] قال الرضي ((والذي أرى أنّ هذا وجه قريب لأن عسى بمعنى يُتوقَّع ويُرجى قيامه)).[5]

وقد نسب ابن مالك إلى سيبويه أن المقرون بأن في هذا الباب ليس خبراً، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر.[6]

كما نسب ابن هشام، والسيوطي إلى سيبويه، والمبرد أنهما يجعلان الفعل المقترن بأن (مفعولاً به).[7]

وقد رأينا أن ما في (الكتاب) و (المقتضب) خلاف ذلك، فالظاهر أنهما يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان)، فالمرفوع بعدها اسم، والمصدر المؤول خبر، أما تفسيرهما بـ (قارب أودنا) فهو تفسير للمعنى لا للإعراب. وكذلك إطلاق (الفاعل) على اسم كاد وأخواتها و(المفعول) على الخبر لا يدل على ما ذُكر، فقد أطلق سيبويه على اسم كان أنه (فاعل)،[8] وأطلق المبرد على خبر كان أنه (مفعول).[9]

---

1 - ينظر معاني القرآن (٢/ ٣٣٨).
2 - المقتضب (٣/ ٦٨).
3 - المقتضب (٣/ ٧٠).
4 - ينظر شرح الكافية (٢/ ١٠٧١) والهمع (٢/ ١٣٨) والمغني (١/ ٢٠١).
5 - شرح الكافية (٢/ ١٠٧١).
6 - ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٩٤).
7 - ينظر المغني (٢٠١ - ٢٠٢) وينظر (٤٣) والهمع (٢/ ١٣٨).
8 - ينظر الكتاب (١/ ٤٥).
9 - ينظر المقتضب (٣/ ٩٨) كما تنظر حاشية عضيمة على المقتضب (٣/ ٦٨-٦٩).

ويردّ مذهب الكوفيين أن البدل حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام. وليس هذا شأن البدل.[1]

النعـــت:

النعت والصفة مصطلحان شائعان في كتب النحو العربي، وقد نقل السيوطي عن أبي حيان أن التعبير بـ(النعت) هو اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة.[2]

قال ابن يعيش ((والصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج. فعلى هذا يقال للباري موصوف، ولا يقال له منعوت، وعلى الأول هو موصوف ومنعوت)).[3]

وقد استقر الحال على بقاء المصطلحين معاً.[4]

أما النحويون المتقدمون كالخليل، وسيبويه، والفراء، والأخفش، والمبرد، وثعلب، فيتداخل عندهم في هذا الباب عدة مصطلحات مثل النعت، والوصف، والتوكيد، والصفات، وحروف الجر.

---

1 - ينظر المغني (٦٠٢)
2 - ينظر الهمع (٥/ ١٧١).
3 - شرح المفصل (٣/ ٤٧)
4 - ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤٣ و٥٣) و(٥/ ٢٣٠) والأصول في النحو (٢/ ٢٣) والعلل في النحو (٢٣٤-٢٣٥) وتوجيه اللمع (٢٧٥ و٣٢٣) والتبصرة والتذكرة(١/ ١٦٩) و(١/ ١٥٦).

فالخليل يستعمل (الصفة)،[1] كما استعمل (الصفة) أيضاً سيبويه،[2] والأخفش،[3] والمبرد.[4]

أما الفراء وثعلب فيستعملان (النعت).[5]

غير أن سيبويه والمبرد ربما استعملا مصطلح الكوفيين وهو (النعت).[6] والفراء قد يستعمل مصطلح البصريين (الوصف).[7]

كما يطلق سيبويه والمبرد مصطلح (الصفة) على (التوكيد)،[8] في حين يطلق الفراء مصطلح (الصفات) على حروف الجر.[9]

العطف:

استعمل سيبويه مصطلح (العطف)،[10] كما سماه (الشركة)،[11] وسمّى حروف العطف (حروف الإشراك).[12]

---

1 - ينظر الكتاب (٢/ ١١٦).

2 - ينظر الكتاب (٢/ ٥٨-٥٩).

3 - ينظر معاني القرآن (١/ ١٥).

4 - ينظر المقتضب (٤/ ١٥٥).

5 - ينظر معاني القرآن (١/ ٧ و٤٤ و٣١٣) ومجالس ثعلب (٢/ ٥٢٦).

6 - ينظر الكتاب (١/ ٤٢١-٤٢٣) والمقتضب (٣/ ٢٥٨) و(٣٨٧)

7 - ينظر معاني القرآن (١/ ٣٤٧) و(٢/ ٢٠٦).

8 - ينظر الكتاب (٢/ ١١٦ و٣٨٥ و٣٩٢) والمقتضب (٤/ ١٠٥) و(٣/ ٢١٠ و٣٤٢).

9 - ينظر معاني القرآن (١/ ٢١) و(١/ ٣١-٣٢).

10 - ينظر الكتاب (١/ ٢٤٦) و(١/ ٢٧٧-٢٧٨).

11 - ينظر الكتاب (١/ ٤٤١) و(٢/ ٣٧٨ و٣٨٢).

12 - ينظر الكتاب (٢/ ٥٩) و(٣/ ٥٢)..

كما استعمل مصطلح (العطف) الأخفش[1] والمبرد.[2]

أما الكوفيون كالكسائي،[3] والفراء،[4] وثعلب[5] فيسمّونه (النسق)، غير أن الفراء أطلق عليه أيضاً مصطلحات أخرى كـ(المردود)،[6] و (الرد)،[7] (المكرر والتكرير)،[8] بالإضافة إلى (العطف).[9]

وقد نسب السيوطي مصطلح (الشركة) إلى البصريين جميعاً،[10] ومصطلح (النسق) ليس مصطلحاً كوفياً خالصاً، فقد استعمله الخليل أستاذ المدرستين.[11]

وقد استعمل النحويون مصطلح البصريين،[12] ولم يكتب النجاح لمصطلح (النسق)، ولعل كثرة المصطلحات -ولاسيما عند الفراء- قد ساعدت على رواج مصطلح (العطف).

---

1 - ينظر معاني القرآن (١/ ١٦٨ و٢٢٢).

2 - ينظر المقتضب (٤/ ١٥١) و(٤/ ١٩٥).

3 - ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ٧٥)

4 - ينظر معاني القرآن (١/ ٧٢ و١٥٧ و٢٢٤ و٢٣٥).

5 - ينظر مجالس ثعلب (١/ ٦٠) و(٢/ ٣٦٨).

6 - ينظر معاني القرآن (٢/ ٢٣٧) و(٣/ ٦١).

7 - ينظر معاني القرآن (١/ ٣٦٠) و(٢/ ٣٨٢).

8 - ينظر معاني القرآن (١/ ٢٣٦ و٢٤٨) و(٢/ ٢١١ و٢٩٢)

9 - ينظر معاني القرآن (١/ ٢٣٥) و(٢/ ٢٩١).

10 - ينظر الهمع (٥/ ٢٢٣)

11 - ينظر المصطلح النحوي في كتاب العين (٢٤) ومقدمة في النحو منسوبة إلى خلف الأحمر (٨٥).

12 - ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ٥٤ و١١٢) والأصول في النحو (٢/ ١٩) والجمل (١٣) والإيضاح (٢٨٤) والتبصرة والتذكرة (١/ ١٣١).

البــدل:

البدل هو مصطلح البصريين،[1] وقد استعمله سيبويه،[2] والأخفش،[3] والمبرد،[4] وقد يسمي سيبويه توكيد الضمير (بدلاً).[5]

أما الكوفيون فيستعملون مصطلحات متعددة في التعبير عن البدل منها:

١- الترجمة: وهو من مصطلحات الكسائي،[6] والفراء،[7] وثعلب.[8]

٢- التكرير: وهو أيضاً من مصطلحات الكسائي،[9] والفراء،[10] ويطلق أيضاً على العطف عند الفراء.

٣- المردود: وهو من مصطلحات الفراء،[11] ويطلق على العطف أيضاً.

1- ينظر شرح التصريح (٢/ ١٩٠) وحاشية الخضري (٢/ ١٠٧).

2- ينظر الكتاب (١/ ٣٩٨) و(١/ ٤٢١) و(١/ ٤٣١ و٤٣٩).

3- ينظر معاني القرآن (١/ ١٧).

4- ينظر المقتضب (٣/ ٢٧١) و(٤/ ٢١١) ولم يستعمل المبرد مصطلح (التبيين) بقصد البدل بخلاف ما قاله صاحب المصطلح النحوي لأن ما ذكره المبرد إنما أراد به التمييز لا البدل ينظر (٣/ ٢٧٢).

5- ينظر الكتاب (٢/ ٣٨٦).

6- ينظر تفسير القرطبي (١٥/ ٢٥٢).

7- ينظر معاني القرآن (١/ ١٦٨) والموفي في النحو الكوفي (٦٠).

8- ينظر مجالس ثعلب (١/ ٢٠).

9- ينظر إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٠٧).

10- ينظر معاني القرآن (١/ ٥١) و(٢/ ١٧٨) و(٣/ ٢٧٩) وقد يسميه (مكروراً) (٥/ ٢٣٤).

11- ينظر معاني القرآن (١/ ٥١) و(٣/ ٢٧٩).

٤- التفسير: وهو أيضاً من مصطلحات الفراء،[1] ويطلق على التمييز.

٥- التبيين: وقد نسبه إليهم غير واحد من النحويين.[2] ويطلق أيضاً على التمييز.

((وهذه المصطلحات الكثيرة عند الكوفيين منها ما ثبتت نسبته إلى أصحابه، ومنها ما ينسب إليهم بصفة عامة))[3]

ويرى بعض الباحثين أن ((هذه المصطلحات -وإنْ كانت كثيرة ودلالاتها واحدة- فإنما ذلك من رحابة اللغة، وسعة أفق الفراء..... ولذا فقد قيل: إنّ الفراء أدقَ في مصطلحه من البصريين))[4]

والحقيقة أنه لا غبار على سعة أفق الفراء، ولا على امتلاكه ثروة لغوية كبيرة، ولا على مكانته، وإمامته، ولكنّ تعدد المصطلحات وتداخلها، وإطلاق أكثر من مصطلح على مسمى واحد يؤدي إلى الارتباك في تحديد المقصود، وتشتيت الذهن، وضياع الدلالة.

---

[1] ينظر معاني القرآن (١/ ١٩٢) والبحر المحيط (٧/ ٢٦٩) وتفسير الطبري (٥/ ٢٣٤).

[2] ينظر شرح التصريح (٢/ ١٩٠) والأشموني (٣/ ١١٣٠).

[3] - ينظر المصطلح النحوي (١٦٤).

[4] - ينظر دراسة في النحو الكوفي (٢٢٦).

التوكيد:

هو اصطلاح البصريين كسيبويه،[1] والأخفش،[2] والمبرد،[3] وأحياناً يسميه سيبويه (وصفاً)، [4] و (صفة)، [5] وقد يسميه المبرد (النعت)، [6] و(الصفة). [7]

أما الكوفيون فيسمونه (التشديد).[8] وقد اختار ثعلب مصطلح البصريين. [9]

ولعل مصطلح التوكيد أقوى في الدلالة من مصطلح (التشديد)، وبه جاء التنزيل. قال الله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا** ﴾،[10] وأخذ به النحويون. [11]

عطف البيان:

(عطف البيان) من مصطلحات سيبويه،[12] والمبرد،[13] وابن السراج،[14] الفارسي. [15]

---

1 - ينظر الكتاب (1/ 160) و(2/ 206).
2 - ينظر معاني القرآن (1/ 134 و 219).
3 - ينظر المقتضب (3/ 210-211).
4 - ينظر الكتاب (2/ 385 -386).
5 - ينظر الكتاب (1/ 248).
6 - ينظر المقتضب (3/ 210) و(3/ 342).
7 - ينظر المقتضب (4/ 105).
8 - ينظر معاني القرآن للفراء (1/ 177) و(3/ 122).
9 - ينظر مجالس ثعلب (2/ 592).
10 - من الآية (91) من سورة النحل.
11 - ينظر معاني القرآن وإعرابه (4/ 233) والأصول في النحو (2/ 19 و45) والجمل (13) والإيضاح (284) وتوجيه اللمع (255).
12 - ينظر الكتاب (2/ 185).
13 - ينظر المقتضب (4/ 209 – 220).
14 - ينظر الأصول في النحو (2/ 45).
15 - ينظر الإيضاح (284).

وقد نسب العكبري إلى الكوفيين أنهم لا يترجمون لهذا الباب،[1] ولعل مراده أنهم لا يصطلحون عليه بهذه التسمية.

وقال السيوطي: ((إن الكوفيين يسمونه(الترجمة)))[2] وقد ذكر عبداللطيف الشرجي أن الكوفيين يجعلون المرفوع بعد إلا في قول القائل (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) عطف بيان،[3] وذكر أيضاً أنهم يجوّزون عطف البيان من النكرات.[4]

وقد ذكر النحويون مسائل اتفاق وافتراق بين البصريين والكوفيين في عطف البيان،[5] مما يدل على إنه من اصطلاحاتهم.[6]

وقد وجدت أن البصريين والكوفيين اتفقت كلمتهم في عدة مصطلحات مثل:

١- المفعول به.[7]

٢- التحذير.[8]

---

[1] ينظر أسرار العربية (٢٩٧) والأشباه والنظائر (٣/ ٢١٨).

[2] ينظر الهمع (٥/ ٩٠).

[3] ينظر ائتلاف النصرة (١٧١)

[4] ينظر ائتلاف النصرة (١٠١)

[5] ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٤٣) وشرح التصريح (٢/ ١٤٧ -١٤٩).

[6] ينظر الموفي في النحو الكوفي (٦١).

[7] ينظر الكتاب (١/ ٣٣) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٦٦) ومجالس ثعلب (١/ ٣١٦).

[8] ينظر الكتاب (١/ ٢٧٣) والمقتضب (٣/ ٢١٢) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢٦٨).

٣- الاختصاص.[1]

٤- الاستثناء.[2]

٥- اسم إن.[3]

٦- النصب بنزع الخافض.[4]

٧- الإتباع.[5]

---

1 - ينظر الكتاب (٢/ ٢٣٣) والمقتضب (٣/ ٢٩٨) ولم أجد ما يدل على وجود خلاف في هذا المصطلح.

2 - ينظر الكتاب (١/ ٥٧) ومجالس ثعلب (١/ ١٠١) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٠).

3 ينظر الكتاب (١/ ٩٥) ومجالس ثعلب (١/ ١٠٥) والهمع (٢/ ١٥٥).

4 - ينظر الكتاب (١/ ٣٨) ومعاني القرآن (٢/ ٢٧٢) وشرح السيرافي(٢/ ٣٠١-٣١٤).

5 - ينظر الكتاب (٢/ ٢٢٤) ومعاني القرآن (٢/ ٢٩٨) ومجالس ثعلب (١/ ١٠٥).

المبحث الثالث

الخلاف في الحدود

الحد: لغةً المنع، ويعني أيضاً الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر.[1]

أما في الاصطلاح: فالحدُ ((تعريف الشيء بالذات، والتعريف: إعلام ماهية الشيء. أو ما يميّزه عن غيره)).[2]

وقال الفاكهي: ((اعلم أن الحد والمعرّف في عرف النحاة، والفقهاء، والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو: ما يميز الشيء عما عداه)).[3]

ولا يصير الشيء مميزاً للشيء عما عداه إلا إذا كان جامعاً لأفراد المحدود، مانعاً من دخول غيرها فيه.

وقوله: (في عُرْف النحاة والفقهاء والأصوليين) يخرج به عرف المنطقيين، فإن لهم اصطلاحاً آخر، إذ المعرّف عندهم أعمّ من الحد.

المنصوب:

قال الرماني في حد المنصوب: ((كلمة عمل فيها عامل النصب))[4] وهذا الحد قاصر عن توضيح معنى الاسم المنصوب، إذ يحتاج أولاً إلى معرفة العامل.

1- ينظر لسان العرب مادة (حدد) (٣/٧٩).

2- الكليات (٢/٢٣٩).

3- شرح الحدود النحوية (٤٩).

4- الحدود للرماني (٦٨).

وقال ابن الحاجب: ((المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية))[1] ويبدو هذا التعريف مبنياً على تقسيم النحويين للمنصوبات إلى أصل في النصب وهي المفعولات الخمسة، ومحمول عليه وهو غير المفعولات.

ويمكن أن يقال: إن المنصوبات متنوعة تؤدي وظائف دلالية لا يجمعها جامع فلا يمكن حصرها بحد واحد ومن هنا لم يحدها أكثر النحويين.

الفضلة:

مصطلح الفضلة شائع في كتب النحويين ويطلق على باب المنصوبات، وأقدم من استعمله -حسب علمي- المبرد،[2] ثم تلقّفه الناس عنه، ويطلق النحويون هذا المصطلح على مكملات الجملة، فبعد أن يستقل الفعل بفاعله والمسند بالمسند إليه يكون ما يذكر بعد ذلك فضلة.

وقد اختلف النحويون في تعريف الفضلة، فرأى كثير من النحويين أن الفضلة: ما يستقل الكلام بدونها، أو: ما يجوز تركها والاستغناء عنها.[3]

وذهب آخرون إلى أن الفضلة ((ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه))[4] والمراد بالتمام هنا ليس تمام المعنى، بل تمام الإسناد فقط، وهو لا يقتضي تمام المعنى بالضرورة.

---

[1] - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٣٨٧).

[2] - ينظر المقتضب (٣/ ١١٦).

[3] - ينظر شرح ابن يعيش (١/ ٧٤) وتوجيه اللمع (٢٠٢) وشرح التسهيل (٢/ ٣٢١).

[4] - ينظر شرح قطر الندى (٣٩٠) وشرح التصريح (١/ ٥٧٠).

ومنشأ الخلاف -في نظري- أمران:

الأول: المعنى اللغوي لكلمة (فضلة).

الثاني: إن من المنصوبات ما يُعدّ جزءاً أساسياً في الكلام، لا يكتمل المعنى بدونه، وليس هو بزائد، وكيف يُعد زائداً وهو جزء أساسي في الجملة؟! مثل قوله تعالى ﴿وَإِذَا قَامُواْ إِلَى الصَّلَاةِ قَامُواْ كُسَالَى﴾[1]

ومثله قول الشاعر:

إنما الميْتُ من يعيش كئيباً

كاسفاً باله قليل الرجـاء

فـ (كسالى) و (كئيباً) حالان لا يستغني عنهما المعنى، ومثل هذا كثير، ولا شك أن هذا -وإنْ جاء بعد الأركان الأساسية في الجملة- فأن له معنى يقصده المتكلم، لا يصح إغفاله، ثم إن الغالب على المنصوبات أنها كذلك.

وبهذا نصل إلى أن المسألة مرتبطة بالمعنى، فلا يصح إطلاق هذا المصطلح على كل منصوب.

---

(1) من الآية (١٤٢) من سورة النساء.

المفعول به:

وصف ابن السراج المفعول به قائلاً ((اعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به لأنه لما قال القائل: ضرب وقتلَ قيل له: هذا الفعل بمَنْ وقع؟ فقال: بزيدٍ أو بعمرٍو)).[1]

ومن هذا المعنى صاغ الزمخشري حدّه الذي اشتهر في كتب النحويين ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل)).[2] وقد نسب ابن هشام في (قطر الندى) هذا الحد لابن الحاجب، وليس كما قال.[3]

وقد اختُلِف في تفسير (الوقوع) في هذا الحدّ:

فقال ابن يعيش: ((يريد: يقع عليه المصدر، لأن المصدر فعل الفاعل)).[4]

ويُشكِل عليه (ما ضربت أحداً) و (لا تضربْ زيداً).

وقال ابن الحاجب: المراد بالوقوع تعلّقه بما لا يعقل إلا به.[5]

وقد اعترض الرضي على تفسير ابن الحاجب (للوقوع)، لأن هذا التفسير يقتضي أن تكون المجرورات في (مررت بزيدٍ) و (قربت من عمرٍو) ونحوها مفعولاً بها، ولا شك أنه يقال لها: (مفعول به) ولكن بواسطة حرف الجر، والمقصود هنا هو المنصوب لا غير.[6]

1- الأصول في النحو (١/ ١٧١).

2- المفصل (٦٠) وينظر توجيه اللمع (١٧٤) وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٤٠٥) والإرشاد إلى علم الإعراب (٢١٧) وقطر الندى (٣٣٤) والهمع (٣/ ٧) وشرح الحدود للفاكهي (٣٤١).

3- ينظر شرح قطر الندى لابن هشام (٣٣٤)

4- شرح المفصل (١/ ١٢٤).

5- ينظر شرح المقدمة الكافية (٢/ ٤٠٥).

6- ينظر شرح الكافية (١/ ٣٩١).

وفسّر الرضي مراد الزمخشري بقوله: (لفظ جار الله يريد: ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع، ليدخل المنصوب في (ما ضربت زيداً) و (أوجدت ضرباً) و (أحدثت قتلاً)، فكأنك أوقعت (عدم الضرب) على زيد، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه (الإيجاد))).[1]

أما ابن عصفور فيقول: ((هو كل فضلة، انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة)).[2] وهو تعريف يخلو من القول بالإعمال اللفظي.

وحدّه أبو حيان- وهو مأخوذ من حدّ ابن عصفور- ((هو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصّة)).[3] وهذا الحد ينظر إلى معنى المفعول لا إلى اللفظ الاصطلاحي.

وكون المفعول به (محلاً) للفعل، لا يُعرف عند النحويين/ ثم إن المفعول فيه (محل) أيضاً.

قال الرضي: ((والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: ما يصح أن يعبّر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت، أو المجعول مثبتاً)).[4]

وحَدُّ الرضي جيّد، إلا أنّ حدّ الزمخشري أيسر وأسرع للفهم، لاسيما إذا أضيف إليه قيد (النصب) ليخرج المجرور في نحو (مررت بزيد) فيصير حدّ المفعول به ((هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل)) أي يتعلّق به فعل الفاعل.

---

[1] - شرح الكافية (١/ ٣٩١).
[2] - شرح الجمل (١/ ١٦٢).
[3] - ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٦).
[4] - شرح الكافية (١/ ٣٩٢).

المنادى:

النداء: لغة بمعنى الدعاء.[1]

ولا شك أنّ المعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللغوي، ويتداخل هذا المصطلح (النداء) مع مصطلح (المنادى)، والفرق بينهما واضح، فالنداء أسلوب يصدر من المتكلم، والمنادى: هو ما يقع عليه النداء، وبعبارة ابن السراج ((أصل النداء تنبيه المخاطب ليقبل عليك))[2] وقال ابن الخشاب: ((هو رفع الصوت بالمنادى بأحد حروفه))[3] وفيه اشتراط رفع الصوت وليس بشرط.

وما يهمنا هنا هو (المنادى) لأنه هو المنصوب. قال ابن الحاجب: ((وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً))[4] ولكن كيف تكون (يا) نائبة مناب (أدعو)، والنداء إنشاء وليس خبراً.

وقال الرضي: وقد تصلّف المصنّف (ابن الحاجب) بهذا الحد وقال: إن الزمخشري لم يحد المنادى (أي في المفصّل) لإشكاله، لأنه لو حدّه بأمر معنوي (أي كونه مطلوب الإقبال) دخل فيه زيد في (اطلب إقبال زيد)، ولو حَدَّه بأمر لفظي (أي ما دخل عليه يا وأخواتها) دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكالهِ، فإن المنادى عنده: كل ما دخله (يا) وأخواتها.[5]

---

[1] - ينظر لسان العرب مادة (ندي).

[2] - الأصول في النحو (١/ ٣٢٩).

[3] - المرتجل (١٩١).

[4] - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (١/ ٤٠٩) وشرح الحدود النحوية (٣٤٦).

[5] - ينظر شرح الكافية (١/ ٤٠٦).

وقول ابن الحاجب في الحد (نائب مناب أدعو) يُغني عنه قوله في الحد (المطلوب إقباله)، ثم إن قوله (بحرف نائب مناب أدعو) قد يوهم كثرة هذه الحروف في حين هي حروف معدودة، وأحسن منه حدّ الأبذي ((حد المنادى: هو الاسم المدعو بـ(يا) أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً)).[1] وهذا الحدّ يخلو من الإشكال الذي يقتضيه تقدير (أدعو) ومرادفاتها.

الاختصاص:

الاختصاص لغة: اختصه: أفرده بالشيء دون غيره.[2]

ولقد شرح ابن مالك الاختصاص- ولم يحدّه- قائلاً ((إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصّه، أو يشارك فيه، تأكيد الاختصاص أولاه (أيّاً) يعطيها مالها في النداء للأحرفه، ويقوم مقامها منصوباً اسم دال على مفهوم الضمير...)).[3]

وقد صاغ أبو حيان حدّه للاسم المختص من مضمون كلام ابن مالك فقال: ((هو اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصّه أو يشاركه فيه)).[4]

وعرفه ابن هشام بأنه ((اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله))[5] وقد استعمل هذا الحد الشيخ خالد الأزهري مع شيء من التقديم والتأخير في قيود الحد، فجعله ((تخصيص حكم عُلّق بضمير

---

[1] - كتابان في حدود النحو ص (٥٢).

[2] - ينظر لسان العرب مادة (خصص) (٤/١٠٩).

[3] - شرح التسهيل (٣/ ٤٣٤).

[4] - ارتشاف الضرب (٤/ ٢٢٤٧).

[5] - شرح شذور الذهب (٢١٦).

بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرَّف))[1] وتبعه في هذا الحد الفاكهي في حدوده.[2] ويلاحظ أن أبا حيان وابن هشام عرّفا الاسم المختصّ ولم يعرفا أسلوب الاختصاص على نحو ما فعل ابن مالك والأزهري.

وزاد الصبان ((تخصيص حكم علّق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخصّ واجب الحذف)).[3] ولو احتاط فقال: مفعول المعنى الفعل أخصّ واجب الحذف، لكان سديداً وبرئ من مقوله العامل والإعمال.

التحذير:

عرف ابن الحاجب التحذير قائلاً: ((هو معمول بتقدير (اتّقِ) تحذيراً مما بعده أو ذكر المحذّر منه مكرراً)).[4] وهذا تعريف للمحذَّر منه لا للتحذير.

واستدرك عليه شارحه قائلاً:

وهذا الحد مؤذن بأن لفظ التحذير هو (إياك) دون المعطوف عليه، وليس كذلك، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه معاً، ثم إن قوله (بتقدير اتقِ) فيه ضعف من حيث المعنى، إذ يصير المعنى (اتقِ نفسك من الأسد) ولو قال بتقدير (نحِّ) أو (بعِّد) لكان أولى.[5]

---

[1] - شرح التصريح (٢/ ٢٦٨).

[2] - ينظر شرح الحدود النحوية للفاكهي (٣٤٥).

[3] - حاشية الصبان (٣/ ١٢٢٠).

[4] - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٤٧٨).

[5] - ينظر شرح الكافية للرضي (١/ ٥٦٨).

وعرفه ابن مالك بأنه ((إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ (إياك) أو ما جرى مجراه)).[1] وتبعه في هذا الحد أبو حيان والسيوطي.[2] وهذا الحد تعريف للتحذير لا للمحذر وهو ينظر إلى جانب المعنى خلافاً لما كان عليه حدّ ابن الحاجب الذي نظر إلى جهة الإعمال وهي فرضية لا دليل عليها.

وقوله (إلزام) فيه نظر لأن المراد هو تنبيه المخاطب لا إلزامه.

وتعبير (التنبيه) هو الذي استعمله ابن هشام في تعريفه للتحذير ((هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه))[3] وتبعه في هذا الحد ابن عقيل والأشموني والفاكهي.[4]

وقال الشيخ يس العليمي: ((كان على المصنف أن يقول: هو اسم معمول لأحذّر محذوفاً، لأنه الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً)).[5] وهذا الحدّ شبيه بما قرره ابن الحاجب من تعريف للمحذر لا للتحذير وعماده التمسك بمقولة العامل والإعمال.

1- شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٧٧).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٧) والهمع (٣/ ٢٤).

3- أوضح المسالك (٤/ ٧٠).

4- ينظر شرح ابن عقيل (٢/ ٢٧٤) وشرح الأشموني (٣/ ١٢٢٤) وشرح الحدود (٣٤٦).

5- تنظر حاشية يس على شرح التصريح (٢/ ١٩٢).

الإغـراء:

أصل الإغراء لغة هو الإلزاق.[1]

أما في الاصطلاح فيقول ابن عصفور ((وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر، ومعاملتها معاملتها))[2] وهذا توضيح لأسلوب الإغراء وأدواته المحققة له وهي قد تكون مذكورة وقد تكون مقدَرة مفهومة من السياق.

أما ابن مالك فيعدّه ((إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد العكوف عليه)).[3] وتبعه في حده أبو حيان والسيوطي.[4] وهذا تعريف لغوي.

كما أن قوله (إلزام) لا يعبّر التعبير الدقيق عن الإغراء، بل الإغراء قريب من (الحثّ) للمخاطب لا إلزامه.

قال الرضي: ((وضابطه كل مغرى به مكرر، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه))[5] وقوله (معطوف عليه) ليدخل (الصدقَ والإخلاصَ).

أما ابن هشام فيعرّفه بأنه ((تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله)) وتبعه في هذا الأشموني والفاكهي.[6] ولو زاد (بأسلوب مخصوص تعارف عليه الناطقون بالعربية) لكان جيّداً.

---

1 - لسان العرب مادة (غرا)

2 - شرح الجمل (٢/ ٢٩٣).

3 - شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٧٩).

4 - ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٨) والهمع (٣/ ٢٧).

5 - شرح الكافية (١/ ٥٧٧).

6 - أوضح المسالك (٤/ ٧٥) وشرح شذور الذهب (٢٢٢) وينظر شرح الأشموني(٣/ ١٢٢٤) وشرح الحدود النحوية (٣٤٦).

ويبدو أن تشخيص الرضي أدق من غيره، أما تعريف ابن هشام ومن وافقه فهو إلى التعريف اللغوي أقرب منه إلى الاصطلاحي.

وقال الصبان: ((بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله، وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه، والظاهر عندي أن الأول من الإغراء، والثاني من التحذير، وإن لم يذكرهما الشارح لأنهما لا ينبغي صدورهما من العاقل)).[1]

المفعول المطلق:

هناك تداخل كبير بين مصطلح (المفعول المطلق)، ومصطلح (المصدر) مع أن (المصدر)[2] أعمّ من المفعول المطلق، لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً.[3] وقد عرّف جمهور من النحويين (المفعول المطلق) بأنه (المصدر).[4]

وإذا جعلنا (المصدر) مرادفاً (للمفعول المطلق) فأن الرماني يعرّف المصدر بقوله ((اسم لحادث يوجد فيه الفعل)).[5]

---

1 - حاشية الصبان (٣/ ١٢٢٤).

2 - ينظر (ص ٤٩).

3 - ينظر شرح الأشموني (٢/ ٦٢٣).

4 - ينظر الأصول في النحو (١/ ١٥٩) واللمع (١٠١) والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٤) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٦٣) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٣) والمفصّل (٥٦) والهمع (٣/ ٩٤)..

5 - الحدود (٦٩).

ولا شك في قصور هذا التعريف، وأجود منه تعريف ابن جني للمصدر ((اعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد)).[1]

وقوله (وزمان مجهول) لا يحتاج إليه لأن المصدر لا يدل على الزمان أصلاً.[2]

أما ابن الحاجب فيعرّف المفعول المطلق بقوله: ((وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه))[3] ويشرح ذلك بقوله:

قوله (اسم ما فعله) إنما قال ها هنا اسم بخلاف سائر حدوده ليخرج نحو (ضربت) الثاني في قولك (ضربت ضربت) فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور.[4]

قال الرضي: إنّ (ضربت) باعتبار أنّه مقول ليس بفعل، بل هو اسم: لأن المراد هذا اللفظ المقول، فلا يخرج بقوله (اسم ما فعله) لكونه اسماً. كما يخرج عن هذا الحد نحو (ضرباً) في (ما ضربت ضرباً) لأنه لم يفعل فاعل المذكور ها هنا فعلاً، وكذا نحو (مات موتاً) و (فني فناءً).[5]

ويتشابه إلى حدّ كبير تعريفا ابن عقيل وابن هشام وبهما أخذ الفاكهي فعرّف المفعول المطلق بأنه: ((المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده)).[6]

---

1 - اللمع (١٠١).

2 - ينظر توجيه اللمع (٢٦٥)

3 - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٣٨٨).

4 - ينظر شرح المقدمة الكافية (٢/ ٣٨٩).

5 - ينظر شرح الكافية (١/ ٣٤٦).

6 - ينظر ابن عقيل (١/ ٥٠٥) وشرح شذور الذهب (٢٢٥ -٢٢٦) ينظر شرح الحدود (٣٥٢).

المفعول فيه:

قال ابن السراج: ((فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني في... فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكره))[1]

وقد صاغ ابن جني من هذه العبارة حداً فقال: ((اعلم أن الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في)، وليست في لفظه))[2] وتبعه ابن الأنباري في هذا الحدّ.[3]

ويدخل في هذا الحد (السهلَ والجبلَ) في قول العرب (مطرنا السهلَ والجبلَ)

وقال ابن الحاجب: ((المفعول فيه: هو ما فُعِل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان)).[4]

يعني بقوله (فعل مذكور) الحدث الذي تضمّنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف، لأنك إذا قلت: (ضربت أمسِ) فقد فعلت (نطقت) لفظ (ضربت) اليوم الذي تكلمت فيه، و (الضرب) الذي هو مضمون (حدث) فعلته أمس.

قال الرضي: ((ويدخل في هذا الحد (يوم الجمعة) في (صمت في يوم الجمعة) ولهذا قال ابن الحاجب بعد الحدّ ((وشرط نصبه تقدير

---

1 - الأصول في النحو (١/ ١٩٠)

2 - اللمع (١٠١).

3 - ينظر أسرار العربية (١٧٧).

4 - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٤٨٤).

(في))[1] وهذا يعني أن المفعول فيه عنده نوعان: ما تظهر فيه (في)، وما تقدّر فيه ولا تظهر، وهذا خلاف اصطلاح النحويين، فإنهم لا يطلقون (المفعول فيه) إلا على المنصوب بتقدير (في).[2]

أما ابن مالك- وتبعه أبو حيان والسيوطي[3]- فيقول: ((ما ضُمِّن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطّراد لواقع فيه مذكور أو مقدّر ناصب له)).[4]

قوله (باطّراد) مخرج لنحو (السهل والجبل)، ونحو دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام، إذ لا يطّرد نصبه مع سائر الأفعال، فإن المطّرد لا يختص بعامل دون عامل.[5]

قال ابن عقيل ((وفيه نظر لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمّنه معنى (في)، لأن المفعول به غير متضمن معنى (في)، فكذلك ما شُبّه به، فلا يحتاج إلى قوله (باطّراد) ليخرجها، فإنها خرجت بقوله (ما ضمّن معنى (في)).[6]

أقول: يبقى (السهلَ والجبلَ) فتحتاج لقيد الاطراد.

وقال ابن مالك في شرح الكافية ((المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها))[7]

---

[1] - شرح الكافية (١/ ٥٧٨).

[2] - المرجع السابق نفسه.

[3] - ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٩) والهمع (٣/ ١٣٦).

[4] - شرح التسهيل (٢/ ٢٠٠).

[5] - ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٠٠) وشرح الأشموني (٢/ ٦٤٨ -٦٥٠).

[6] - شرح ابن عقيل (١/ ٥٢٦).

[7] - شرح الكافية والشافية (٢/ ٦٧٤).

وقال ((وذكْر (مقارنة المعنى) أجود من ذكر تقدير (في)، لأن تقدير في يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف وليس الأمر كذلك، لأن من الظروف ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع)، وكلها مقارنة لمعناها مادام ظرفاً)).[1]

أما ابن هشام فيقول في تعريفه: ((ما ضُمّن معنى (في باطراد من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه)).[2]

وهو هنا قد توسّع في حدّ ابن مالك و (ما عرضت دلالته على أحدهما) أربعة أمور هي:

١- أسماء العدد المميزة بهما، نحو (سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً).
٢- ما أضيف إلى أحدهما نحو (سرت جميع اليوم جميع الفرسخ).
٣- ما كان صفة لأحدهما نحو (جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار).
٤- ما كان مصدراً دالاً على زمان محدد نحو (جئتك صلاة العصر) و(قدوم الحاج).

والجاري مجرى أحدهما ألفاظ سماعيّة[3] مثل (شطر) و (تلقاء) و (نحو).

---

[1] - شرح الكافية (٢/ ٦٧٥).
[2] أوضح المسالك (٢/ ٢٠٤).
[3] - ينظر أوضح المسالك (٢/ ٢٠٤) وشرح التصريح (١/ ٥١٥).

أما في شرح شذور الذهب فيقول ((هو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه، من زمان مطلقاً، أو مكان مبهم، أو مفيد مقداراً، أو مادته مادة عامله)). [1] ولو قال (لبيان أمر) لكان سديداً

وحاكاه الفاكهي في هذا الحدّ، ونقص منه قوله (أو مفيد مقداراً). [2]

المفعول له:

قال سيبويه ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله... كأنه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا فقال: لكذا وكذا)). [3]

والظاهر من هذه العبارة أن سيبويه حدّ المفعول له، وتحدث موضحاً معناه جامعاً لشروطه وأحكامه.

ولم يحدّه من جاء بعده كابن السراج، والفارسي، وغاية ما ذكراه أنه يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر، [4] أو ليعرف الغرض الذي من أجله فعل ذلك الفعل. [5]

ويمكن أن نستخلص من قول سيبويه أن المفعول له هو ما كان عذراً لوقوع الأمر (الفعل)، أو هو علة حصول الفعل، ويكون جواباً لـ

---

1 - شرح الشذور الذهب (٢٣٠).

2 - ينظر شرح الحدود (٣٥٥).

3 - الكتاب (٣٦٧ – ٣٦٩).

4 - ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٠٦)

5 - ينظر الإيضاح العضدي (٢١٨).

(لِمَ) وهذا عينُه ما عرّفه به كثير من النحويين بعد سيبويه كالصيمري، وابن الخشاب، والحيدرة اليماني.[1]

وقال الزمخشري- وتبعه ابن الخباز- ((هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب له))[2] وهذا تعريف لوظيفة المصطلح لا لماهيته.

فالمفعول له: هو المصدر النكرة المنصوب المتضّمن بيان العلة التي تدعو إلى الإقدام على الفعل، أو تبيّن سبب حصوله[3] نحو (قعدت جبنا، فالجبن علة حاملة على القعود، ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة، لأن اللام في (له) للتعليل، وهي تدخل على العلة لا على المعلول نحو فعلت هذا هٰذه العلة.[4]

أما ابن الحاجب- معاصر ابن الخباز- فعرّفه بأنه ((ما فُعِل لأجله فعل مذكور)).[5]

وقد انتقد الرضي هذا الحد بقوله: والحق ان نقول في المفعول له. إنه ما فُعل لأجله مضمون عامله، لئلا ينتقض الحد بنحو (ضربت واعجبني التأديب).[6] وقال أيضاً معلقاً على قول ابن الحاجب (وشرط نصبه تقدير اللام)[7] ((يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فنحو (للسمن) و (لإكرامك الزائر) في

---

[1] - ينظر التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٥) والمرتجل (١٦٢) وكشف المشكل (٢٨٥).

[2] - المفصّل (٧٨).

[3] - ينظر توجيه اللمع (١٩٦).

[4] - ينظر شرح الكافية (١/ ٦٠٨).

[5] - شرح الكافية لابن الحاجب (٢/ ٤٩١).

[6] - ينظر شرح الكافية (١/ ٦٠٧).

[7] - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٤٩٥).

قولك (جئتك للسمن ولإكرامك الزائر) عنده مفعول له على ما يدل عليه حدُه... وما ذهب إليه في الموضعين- وإن كان صحيحاً من حيث اللغة- ... لكنه خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط)) [1]

وحدّه ابن عصفور بأنه ((كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التي للعلة)) [2]

وليس هذا الحد جامعاً ولا مانعاً إذ لم يذكر بعض شروط المفعول له.

أما ابن مالك فهو- كعادته- قد أكثر من وضع القيود، حتى يَسْلَم الحدّ فقال ((هو المصدر المعَلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً)). [3]

وأراد بقوله (تحقيقاً أو تقديراً) ما إذا كان الفاعل واحداً لم يُذكر فهو في تقدير المذكور (ضرب الصبي تأديباً)، أو كان الفاعل غير واحد في اللفظ. وواحد في التقدير كقول النابغة:

وحَلّتْ بيوتـي في يفاعٍ ممنّـع
يخال به راعي الحمولة طائرا
حذاراً على ألا تنالَ مقادتي
ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

---

[1] - شرح الكافية للرضي (١/ ٦١١).

[2] - شرح الجمل (٢/ ٤٦٣).

[3] - شرح التسهيل (٢/ ١٩٦).

فإن فاعل (حلّتْ) غير فاعل (حذاراً) في الظاهر، وهو في التقدير واحد لأن المعنى أحللتُ بيوتي حذاراً.[1]

والقيد الأخير- كما يبدو لي- غير متين لأن المصدر المعلّل به حدث شاركه في الوقت والفاعل يكون مفعولاً له، ولابد أن يكون فاعل الحدث مذكوراً أو مقدّراً في حكم المذكور، فلا يحتاج إلى قيد، ولهذا فان النحويين الذين أخذوا بهذا الحدّ كالرضي، وابن هشام في القطر، وفي شرح شذور الذهب، والفاكهي، لم يذكروا هذا القيد[2] -وإن كان ابن هشام في شرح الشذور زاد قيد (الفضلة)، والفاكهي زاد قيد (القلبي)- فيكون المفعول له كما قال الفاكهي: ((المصدر القلبي[3] الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً)).[4]

المفعول معه:

عرّفه ابن جني بقوله ((هو كل ما فعلت معه فعلاً)).[5] وهذا تعريف معنى لا تعريف مصطلح، كما أنه يقبل دخول المعطوف المشارك. وقد انتقد ابن الخباز هذا الحد، وقال: إن فيه نظراً؛ لأن (ما) لغير ذوي العلم، والمفعول معه قد يكون من ذوي العلم، فإن قيل: إن (ما) بمعنى

---

1 - ينظر شرح التسهيل (٢/١٩٦).

2 - ينظر شرح الكافية (١/٦١١) والقطر (٣٧٤) وشرح الشذور (٢٢٦) وشرح الحدود (٣٥٣).

3 - اشتراط كون المصدر قلبياً قاله ابن الخباز كما ذكر ذلك ابن هشام والفاكهي. ينظر أوضح المسالك (٢/ ١٩٧) وشرح الحدود النحوية (٣٥٤).

4 - شرح الحدود (٣٥٤).

5 - اللمع (١١٥).

(مَنْ). لم يستقم الحد أيضاً، لأن المفعول معه لا ينحصر في غير ذوي العلم، ولا في ذوي العلم، بل يجوز أن يكون من النوعين، فإنْ قيل: إنه جعل (ما) بمعنى شيء، صار المعنى (وهو كل شيء فعلت معه فعلاً) ولا يستقيم أيضاً.[1]

وقال الزمخشري: ((هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع)).[2] ولا يستقيم حدّ الزمخشري أيضاً، إذ لم يقيّده بالاسم فيدخل في حده الفعل المنصوب بعد واو المصاحبة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن).

وقال العكبري هو ((كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) وقبلها فعل وفاعل فذلك الاسم المنصوب)).[3]

قوله ((وقبلها فعل فاعل، فيه نظر لأنه شرط أن يسبق المفعول معه بجملة فعلية وليس هذا الشرط بلازم لإمكان القول (أنا سائر والنيل)، و(السيارة متروكة والطريق).[4] ومالك وزيداً ؟

وقد عرّفه ابن الحاجب بأنه (هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى)).[5]

وقد احترز بقوله (لمصاحبة معمول فعل) من (صنعته) في قولهم (كل رجل وصنعته) ولكن هذا الحد يدخل الفعل المنصوب بعد الواو في

---

[1] - ينظر توجيه اللمع (١٩٨ -١٩٩).

[2] - المفصل (٧٦).

[3] - اللباب (١/ ٢٧٩)

[4] - ينظر شرح الكافية (١/ ٦١٨).

[5] - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٤٩٧).

نحو (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)، إذ أن (تشرب)، هنا مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل وهو السمك.

وعرّفه ابن مالك بأنه ((الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معدّى بالهمزة)).[1]

ويبدو حدُّ ابن مالك مكتملاً ولهذا أخذ به أبو حيان في ارتشاف الضرب.[2]

وحدَّه ابن هشام في القطر –وتبعه الفاكهي– بقوله ((وهو اسم فضلةً بعد واو أريد بها التنصيص على المعيّة، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه)).[3]

فقوله (اسم) خرج به الفعل والجملة نحو (سرتُ والشمسُ طالعةٌ).

و(الفضلة) (خرج به العمدة نحو (اشترك زيد وعمرو).

وخرج بـ (بعد الواو) نحو جلست مع زيد وبعتك الفرسَ بلجامه.

وخرج بـ (إرادة التنصيص على المعيّة) التالي واو العطف نحو (جاء زيد وعمرو قبله) و(مزجت عسلاً وماءً).

وخرج بـ (ما فيه حروفه ومعناه) نحو كل رجل وصنعته.[4]

---

1 - شرح التسهيل (٢/ ٢٤٧).

2 - ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٣).

3 - شرح قطر الندى (٣٨٢ -٣٨٣) وشرح الحدود النحوية (٣٥٦).

4 - ينظر شرح الحدود للفاكهي (١٥٨).

وحدّه في أوضح المسالك: بحدّ قريب من هذا فقال: ((وهو اسم فضله تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه))[1] قال الشيخ يس العليمي: قوله ((وهو اسم فضله... الخ يَرِدُ عليه نحو (زججن الحواجب والعيونا) لأن الواو بمعنى مع... ولهذا قال في الحواشي: إن أولى ما حُدَّ به المفعول معه ((وهو الاسم الفضلة الواقع بعد واو دالة على المصاحبة المقصودة)) ليُخرج (بالمقصودة) ما ذُكِر.[2]

قال ابن مالك: قد يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بـ(مع)، أو الباء التي للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة، فالأول نحو (جلست مع زيد)، والثاني نحو (وصلت هذا بذاك)، والثالث نحو (مزجت عسلاً وماءً) والرابع نحو: ما صنعت وأباك، واستوى الماء والخشبة، وما زلت وزيداً حتى فعل، ولو تركت الناقة وفصليها لرضعها، إلا أن عُرْف النحاة قد قصر المفعول معه على الرابع))[3].

---

1 - أوضح المسالك (٢/ ٢١٢).

2 - حاشية يس على شرح التصريح (١/ ٣٤٢).

3 - شرح التسهيل (٢/ ٢٤٧).

الحال:

لفظ الحال يُذكَّر ويؤنث يقال (حال) حسن وحسنة والأفصح ان يُذكَّر في اللفظ ويُؤنَّث في المعنى.[1]

والحال لغةً: هي كِيْنة الانسان، وهو ما كان عليه من خير أو شر.[2] أما في الاصطلاح فقد اختلف النحويون في حدّ الحال لتعدد أنواعها، وأقسامها. يقول ابن السراج: ((الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه)).[3]

وقد تبعه النحويون في هذا الحد كابن جني، والعكبري، وابن يعيش، وابن الخباز.[4]

وقوله (في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه)، معناه أن الحال متنقلة. ولا يدخل في هذا الحد الحال المؤكدة ولا الحال من المضاف إليه، ولا حال من الخبر نحو (هذا ابن آوى مقبلاً) كما يدخل النعت في هذا الحد نحو (رأيت رجلاً راكباً).

أما الثمانيني في الفوائد والقواعد فقال: ((هي هيئة الفاعل وهيئة المفعول ولفظها نكرة مشتقة من فعل ويحسن دخول (في) عليها))[5] وقد زاد قيد (التنكير)، و (الاشتقاق) و (حسن دخول (في) عليها) ولكن أيضاً تبقى الحال من المضاف إليه، والحال المؤكدة، غير داخلة في الحد،

---

1 - ينظر شرح شذور الذهب (٢٤٥).

2 - ينظر لسان العرب مادة (حول).

3 - الأصول في النحو (١/ ٢١٣).

4 - ينظر اللمع (١١٦) واللباب (١/ ٢٨٤) وشرح المفصّل (٢/ ٥٥) وتوجيه اللمع (٢٠٢).

5 - الفوائد والقواعد (٢٩٩).

ومثله حدّ ابن الخشاب: ((هي وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمّ الكلام عليها))[1] أي على المعرفة فتكون الحال فضلة.

ويقول ابن الحاجب: ((الحال ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى)).[2]

قال الرضي: ليس في هذا تحقيق معنى الحال، لأنه ربما يتوهَم أن الحال موضوعة لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً لا في حالة الفعل، ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة، كما تخرج الحال من المضاف إليه.[3]

ويقول ابن عصفور ((وهو كل اسم منصوب على معنى (في) مفسّر لما أبهم من الهيئات)).[4]

ويبدو هذا الحد أحسن مما قبله إذ لم يقيِّده بهيئة الفاعل أو المفعول وقوله (على معنى في) مخرج لغير الحال كالتمييز، ولكن تبقى الحال التي تكون جملة إلا إنْ جعلنا قوله (اسم) يشمل الصريح والمؤول به.

أما ابن مالك فقد أكثر من وضع القيود في حدّ الحال ((وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة وحقه (النصب)).[5]

---

1 - المرتجل (١٦٤).

2 - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٠١).

3 - ينظر شرح الكافية للرضي (١/ ٦٣٢).

4 - شرح الجمل (١/ ٣٣٣).

5 - شرح التسهيل (٢/ ٣٢١).

قوله (ما دّل على هيئة) يعم الحال، وبعض المصادر كـ(رجعت القهقرى) وبعض الأخبار، نحو (زيد متكئ)، وبعض النعوت كـ(مررت برجل راكب) قوله (وصاحبها) خرج به المصدر.

وقوله (متضمناً معنى في) يخرج به ما ليس فيه معنى (في) وإن دل على هيئة وصاحبها.

قوله (غير تابع) يخرج النعت.

قوله (ولا عمدة) يخرج به الخبر.

قوله (وحقه النصب) ظاهره أنه من تمام الحدّ، وحقّه أن يكون حكماً لا قيداً.

أما ابن هشام فيعرّف الحال في شذور الذهب بقوله ((وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله)).[1]

قوله (فضلة) مخرج للخبر.

و (مسوق لبيان هيئة صاحبه) مخرج للنعت والتمييز.

وقوله (أو تأكيده) يدخل الحال المؤكدة. قال ابن هشام: ((وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين)).[2]

وقد انتقد ابن هشام إدخال قيد (النصب) في الحد، لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصوُّر متوقف على الحد، فيحصل الدور.[3]

---

١ - شرح شذور الذهب (٢٤٤).

٢ - شرح شذور الذهب (٢٤٧) وينظر المغني (٦٠٦).

٣ - ينظر أوضح المسالك (٢/٢٤٩).

ويمكن أن نقول: الحال: كل اسم فضلةَ دال على هيئة صاحبه أو تأكيده او تأكيد عامله مقدّر بفي مسبوق بمعرفة غالباً وصفاً كان أو مؤولاً به.

التمييز:

التمييز لغة: بمعنى فصل الشيء بعضه من بعض.[1]

أما في الاصطلاح فلم يضع أوائل النحويين تعريفاً واضحاً للتمييز بل نلاحظ أن تعريفهم له إلى التعريف اللغوي أقرب منه إلى التعريف الاصطلاحي.

وتبدو ظاهرة تطور الحدود واضحة في حدّ التمييز.

فالمبرد يقول: ((..فمعناه أن يأتي مبيناً عن نوعه، وذلك قولك عندي عشرون درهماً، وثلاثون ثوباً) لما قلت: (عندي عشرون وثلاثون) ذكرت عدداً مبهماً يقع على كل معدود، فلما قلت (درهماً) عرّفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدل على سائره)).[2]

والفارسي يقول ((جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتبيّنه بأحدها)).[3]

وقال الرماني: ((التمييز: تبيين النكرة المفسرة للمبهم)).[4]

---

[1] - لسان العرب مادة (ميز).

[2] - المقتضب (٣/ ٣٢).

[3] - الإيضاح العضدي (٢٢٣).

[4] - الحدود للرماني (٦٩).

ويمكن أن نحصر تعريف هؤلاء النحويين الثلاثة في (التبيين والتفسير للمبهم)، والاقتصار على هذا فيه قصور، لدخول غير التمييز كالحال.

أما ابن جني فقد زاد قيوداً أخرى في حدّ التمييز، إذ قال: ((ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميِّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس))[1] ولكن قيد (إتيانه بعد الكلام التام) يدخل تمييز النسبة، ولا يدخل تمييز المفرد، لأنه لا ينتصب بعد تمام الكلام، بل بعد تمام الاسم.

وقال الزمخشري: ((هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته)).[2]

قوله (في جملة أو مفرد) يشمل نوعي التمييز المفرد والنسبة ولكن الحدّ لم يتم أيضاً.

ويقول ابن الحاجب:((التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة)).[3]

قوله (ما يرفع الإبهام) جنس يشمل التمييز وغيره كالحال والنعت في بعض سياقاتهما.

قوله (عن ذات) يخرج الحال دون الصفة، فإذا قيل (زارني رجلٌ ذكي) فإنّ (رجل) ذات مبهمة صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر أحد أوصافه تميّزَ عن غيره.

---

[1] - اللمع (١١٩).

[2] - المفصّل (٨٣).

[3] - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٢١).

كما يدخل أيضاً البدل من الضمير الغائب نحو (مررت به زيدٍ).

وقوله (المستقر) احترز به عن الإبهام في اللفظ المشترك مثل: (ابصرت عيناً جارية) فإن (جارية) قد بيّنت ذاتاً مبهمة، ولكن ليس بمستقر في أصل وضعه، وإنما وقع الإبهام لحصول الاشتراك.[1]

وقال الرضي: رُبّ عارض وثابت لازم، والإبهام في المشترك ثابت ولازم مع عدم القرينة، ومع القرينة ينتهي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير، فلا فرق بين، المشترك وغيره من جهة الإبهام، والألفاظ المجملة في الحد مما يخلّ به.[2]

أما ابن عصفور فقد زاد قيد (النصب) في الحد إذ قال: ((التمييز كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذوات)).[3]

لكن هذا الحد لا يشمل تمييز النسبة.

ويبدو أن حدّ التمييز قد استقر في القرن السابع عند ابن مالك إذ عرّفه في التسهيل وشرحه بقوله ((وهو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضله غير تابع)).[4]

وقوله (ما فيه معنى من) احتراز من الحال.

وقوله (الجنسيَّة): ليخرج ما فيه معنى (من) ولكنها ليست جنسية مثل (ذنباً) في قول الشاعر:

---

1 - ينظر شرح الكافية (١/ ٦٩٢).

2 - المرجع السابق.

3 - شرح الجمل (٢/ ٢٨٨).

4 - شرح التسهيل (٢/ ٣٧٩).

استغفـر الله ذنباً لست محصيـه

ربّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

وقوله (نكرة) احتراز من المعرفة، المنتصبة على التشبيه بالمفعول به في نحو (زيد حسن وجهَه).

وذكر (النصب) مخرج لنحو (رطل زيتٍ) و(ألف درهمٍ) وخرج بقوله (فضلة): اسم لا النافية للجنس، فإن فيه ما في التمييز إلا أنه عمدة.

وخرج بقوله (غير تابع) ما جُعل تابعاً للعدد من جنس المعدود نحو قوله تعالى: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾.[1]

وليس المراد بقوله (ما فيه معنى من) أن تكون (مِن) مقدَّرة قبله، وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبيِّنة للجنس لا إنَّ ثَمّ (مِنْ) مقدَّرة.[2]

وقد أخذ النحويون بهذا القيد، وكثر في مصنفاتهم.[3]

---

1 - من الآية (١٦٠) من سورة الأعراف.

2 - ينظر شرح التصريح (١/ ٦١٧).

3 - ينظر أوضح المسالك (٢/ ٢٩٥) والشارح الأندلسي (٣/ ٣) والهمع (٤/ ٦٢).

المستثنى:

يعبّر كثير من النحويين ابتداءً من سيبويه، والمبرد،[1] ومن جاء بعدهم عن هذا الباب بـ(الاستثناء) ولكنني آثرت استعمال (المستثنى) كابن السراج، وابن الحاجب، وابن مالك،[2] لأنه الأليق بهذا البحث الذي يتناول المنصوبات، و(المستثنى) أحدها لا (الاستثناء).

كما أن النحويين يترجمون بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية.[3]

قال ابن الحاجب ((المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل: هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ(إلا) أو أخواتها، والمنقطع: هو المذكور بعدها غير مخرج)).[4]

إذن فقد قسم ابن الحاجب المستثنى على قسمين، وحَدَّ كل منهما بحدّ مختلف عن الآخر، لأن أحدهما مخرج من حيث المعنى، والآخر غير مخرج، ومنع تعريفهما بحدٍّ واحد.[5]

ولم يُسلّم الرضي بهذا المنع؛ لأن ((المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو المذكور بعد الا أو أخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً، فعلى هذا يدخل المنقطع في هذا الحد كما في (جاء القوم إلا حماراً) لمخالفة الحمار للقوم في للمجيء)).[6]

---

1 - ينظر الكتاب (٢/ ٣٠٩) والمقتضب (٤/ ٣٨٩).

2 - ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٨١) وشرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٣١) وشرح التسهيل (٢/ ٢٦٤).

3 - ينظر الهمع (٣/ ٢٤٧).

4 - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٣١).

5 - المرجع نفسه.

6 - شرح الكافية (١/ ٧١٧).

أما ابن مالك فقد حدّ المستثنى بحدٍّ واحد ((وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة)).[1]

وقد أخذ بهذا التعريف خالد الأزهري، والسيوطي، والفاكهي.[2]

فالمخرج: جنس يشمل المستثنى وغيره كالمخرج بالتخصيص.

وقوله (بإلا أو ما بمعناها) يخرج غير المستثنى.

وقوله: (أو تقديراً) يُدخل الاستثناء المنقطع، كقوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[3] فإن الظن وإنْ لم يدخل في العلم تحقيقاً-فهو في تقدير الداخل فيه، لأن الظن يقوم مقام العلم في كثير من المواضع، فهو حين استُثني يخرج مما قبله تقديراً.

قال الشيخ يس العليمي معلقاً على قوله (بشرط الفائدة) ظاهر هذا اللفظ أنه من جملة الحد، ونُقل عن الدماميني نقده لهذا اللفظ لأنه حكم وليس من الحد.[4]

قال الفاكهي: ((قولهم (بشرط الفائدة) لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم يُفِد فنحو (جاء قومٌ إلا رجلاً.. غير جائز لعدم الفائدة)).[5]

أقول- كما قال يس العليمي- لا حاجة لهذا القيد لأن المراد هو تعريف المستثنى في الكلام المفيد، أما غير المفيد فلا يسمى أصلاً كلاماً.

---

[1] - شرح التسهيل (٢/ ٢٦٤).

[2] - ينظر التصريح (١/ ٥٣٧) والهمع (٣/ ٢٤٧) وشرح الحدود النحوية (٣٦٧).

[3] - من الآية (١٥٧) من سورة النساء.

[4] - حاشية يس على شرح التصريح (١/ ٣٤٦).

[5] - شرح الحدود (٣٦٨).

وعرّف أبو حيان المستثنى بأنه ((المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة إلا أو ما في معناها))[1].

وقال: وشمل هذا الرسم الاستثناء المتصل والمنقطع.[2]

إذا عرّجنا على تعريف الاستثناء، وجدنا اتفاق كلمة النحويين[3] على أن الاستثناء إخراج، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك فمنهم من يقول: (إخراج بعض من كل بمعنى إلا).[4]

قال ابن الخباز: من قال ذلك كان الاستثناء المنقطع عنده مجازاً، لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه.[5]

ومنهم من قال: ((الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره)).[6]

وقيل: يُغني عن ذكر المُدخَل والإدخال ذِكْر الإخراج في أول الحد، فإن المستثنى بعد النفي - وإنْ كان مُدخلاً فيما خرج منه غيره - فهو مخرج مما دخل فيه غيره باعتبار آخر.[7]

---

1 - ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٩٧).

2 - المرجع نفسه.

3 - ينظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥٣٣).

4 - ينظر الحدود للرماني (٧٠) والمرتجل (١٨٦) وكشف المشكل (٣١٥) واللباب (١/ ٣٠٢).

5 - ينظر توجيه اللمع (٢١٣).

6 - اللمع (١٢١) وينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٥٢).

7 - ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٦٤).

اسم إنّ وخبر كان:

لم أجد من عرّف اسم إن أو خبر كان بتعريف واضح يصلح أن يكون حداً لهما إلا ابن الحاجب الذي قال: ((اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها))[1] وقال عن خبر كان ((خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها)).[2]

ولم يُسلّم الرضي بهذين الحدين، لأنهما ينتقضان بنحو (إن زيداً قائم أخوه) و (كان زيد أبوه قائم).[3] (فأخوه) في المثال الأول مسند إليه، وليس اسماً لـ(إنّ)

و (قائم) في المثال الثاني مسند وليس خبراً لكان.[4]

أقول: ربما لا يُحتاج إلى حد اسم إن أو خبر كان لوضوحهما، والحد يكون فيما فيه غموض أو لبس، ومن ثمّ لم يحدهما أكثر النحويين.

اسم لا النافية للجنس:

قال ابن الحاجب: ((المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافاً أو مشبهاً به)).[5]

أقول: أيضاً لم أجد للنحويين اختلافاً في تحديد اسم لا، ربما لوضوحه أيضاً.

---

[1] - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/٥٦٨).

[2] - شرح المقدمة الكافية (٢/٥٦٣).

[3] - ينظر شرح الكافية (١/٧٩٩ و ٨١٢).

[4] - ينظر شرح الكافية (٢/١٧٣) و(٢/١٨٤).

[5] - شرح المقدمة الكافية (٢/٥٦٩).

التابع:

اتفقت كلمة النحويين -تقريباً- على أن التوابع هي ما تتبع ما قبلها في الإعراب، ولكنهم اختلفوا في صياغة الحد.

قال الرماني: ((التوابع هي الجارية على إعراب الأول)).[1]

وهذا الحد غير مانع من دخول غير التوابع، إذ يدخل الخبر في نحو (زيد قائم)، و(هذا حلو حامض)، لأن (قائم) و(حامض) جارٍ على إعراب الأول.

وقريب منه حدّ الثمانيني ((التابع: عبارة عما يفتقر إلى تقدم غيره عليه ولا يجوز تقديمه كافتقار الصفة إلى تقدم موصوفها، ولا يجوز تقدم الصفة على الموصوف)).[2] ويُشكِل على هذا (قائم) في نحو (زيد قائم).

وقال الزمخشري ((هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها))[3] واعتمد هذا الحدَّ ابن هشام في شرح قطر الندى.[4]

وقوله (هي الأسماء) فيه نظر فإن من التوابع ما ليس اسماً مثل بعض أنواع التوكيد والبدل.

1- الحدود (٦٨)

2- الفوائد والقواعد (٣٤٠).

3- المفصّل (١١٤).

4- ينظر شرح قطر الندى (٤٦٩)

وقال ابن يعيش: ((التوابع: هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل)).[1]

المقصود بـ(الثواني) أي الفروع في استحقاق الإعراب لأنها ليست المقصودة، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له.[2]

ويدخل في هذا الحد ثاني المفعولين من نحو (أعطيت زيداً درهماً) والحال نحو (لقيت عبدالله راكباً).

أما ابن الحاجب فيقول ((التوابع كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة)).[3]

قال الرضي: ((وفيه نظر لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام)).[4]

ويقول ابن مالك: ((هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً))[5] وتبعه في حدّه السيوطي والفاكهي.[6]

وقال ابن الناظم: ((التابع هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد))[7] وتبعه في هذا الشارح الأندلسي والأشموني.[8]

---

1 - شرح المفصّل (٣/ ٣٨).

2 - المرجع نفسه.

3 - شرح المقدمة الكافية (٢/ ٦٢٣) وشرح الرضي (١/ ٩٦١).

4 - شرح الكافية (١/ ٩٦٢).

5 - شرح التسهيل (٣/ ٢٨٦).

6 - ينظر الهمع (٥/ ١٦٥) وشرح الحدود (٣٧٠).

7 - شرح ابن الناظم (٣٥٠).

8 - ينظر شرح الأندلسي (٣/ ٢١٨-٢١٩) والأشموني (٣/ ١٠٣١).

غير أن أبا حيان لا يرى حاجة أصلاً إلى حدّ (التوابع) لأنها ((محصورة بالعدّ فلا تحتاج إلى رسم ولا حدّ))[1] فالتوابع معدودة وكل نوع له حدّه الذي يميّزه عن غيره. وقول أبي حيان ليس بعيداً عن الصواب.

---

[1] ارتشاف الضرب (٤/١٩٠٧).



الفصل الثاني

أحكـــام المنصـــوبـــات

- ❖ المبحث الأول: شروط المنصوبات.
- ❖ المبحث الثاني: عوامل المنصوبات.
- ❖ المبحث الثالث: المنصوبات بين الإعراب والبناء.

المبحث الأول

شـــروط المنصـوبــات

الشرط في اللغة: هو إلزام الشيء والتزامه.[1]

ويعني الشرط عند الأصوليين والنحويين ما يلزم من عدمه عدم المشروط.[2] وسنذكر في هذا المبحث ما اشترطه النحويون في بعض المنصوبات، وسنذكر الخلاف في ذلك، ولن نتعرض للشروط التي هي محل اتفاق.

أولاً: المفعول له:

اشترط جمهور النحويين أن يكون المفعول له مصدراً، وتضافرت النصوص على ذلك،[3] لأن الباعث للتعليل إنما هو الحدث لا الذوات،[4] فلا يجوز عندهم (جئتك السمنَ والعسلَ) بمعنى للسمنِ والعسلِ.

وخالف يونس بن حبيب فأجاز (أما العبيدَ فذو عبيد)، لأن قوماً من العرب يقولون ذلك،[5] وتأول نصب العبيد على أنه مفعول له،

1- ينظر لسان العرب مادة (شرط).

2- ينظر المذكرة في أصول الفقه (٤٣).

3- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٣).

4- ينظر الهمع (٣/ ١٣١).

5- ينظر الكتاب (١/ ٣٨٩).

وإن كان غير مصدر، والمعنى حينئذٍ (مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) وأنكر هذا سيبويه وقال: إنها لغة خبيثة وقليلة، ((وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما))،[1] وقيل: إنما يجوز هذا -على ضعفه- إذا لم يُرد عبيداً بأعيانهم،[2] وللمتأمل أن يسأل: هل يصير العبيد -إذا كانوا غير معيّنين- في معنى المصدر بسبب الإبهام؟ لأن علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات للتعليل،[3] ولا فرق بين إبهام الذوات أو تعيينها،[4] وقد كان المبرد لا يجيز النصب، ولا يرى له وجهاً، كما قال السيرافي.[5]

وكان الزجاج يتأول مذهب يونس على حذف المصدر، أي: أمّا تملك العبيد.[6]

ثم هل يُشترط أن يكون المصدر قلبياً؟ أي من أفعال النفس الباطنة كالرغبة، والخوف، والخشية، ونحوها؟ قيل: نعم لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك، فلا يجوز إذاً (جئتك قراءةً للعلم) ولا (قتلاً للكافر)، ونُسب هذا الشرط إلى ابن الخباز، وغيره كالرندي.[7]

1- الكتاب (١/ ٣٨٩).

2- ينظر شرح التصريح (١/ ٥٠٩).

3- ينظر توجيه اللمع (١٩٦-١٩٧).

4- تنظر حاشية الشيخ يس على التصريح (١/ ٣٣٤).

5- تنظر حاشية الكتاب طبعة هارون (١/ ٣٨٩).

6- ينظر شرح التصريح (١/ ٥٠٩).

7- ينظر شرح التصريح (١/ ٥١٠).

وقد اعترض الرضي على هذا الشرط بقوله ((وينتقض ما قال بجواز جئتك إصلاحاً لأمرك) و (ضربته تأديباً) اتفاقاً فإن قال: هو بتقدير حذف مضاف أي (إرادة إصلاح) و(إرادة تأديب) قلنا: فجوِّزْ أيضاً (جئتك إكرامَك لي) و (جئتك اليوم إكراماً لك غداً) بتقدير المضاف المذكور، بل جوِّزْ (جئتك سمناً ولبناً)، فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقدَّر المضاف)).[1]

ويمكن أن يُستغنى عن هذا الشرط بشرط آخر، هو اتحاد الزمان، لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل.[2]

وأجاز أبو علي الفارسي (جئتك ضربَ زيد). والضرب من أفعال الجوارح[3] إذن فالمفعول له على ضربين:

الأول: أن يتقدم وجوده على مضمون عامله، نحو (قعدت جبناً) و(جئت رغبة في العلم. وهذا من أفعال القلوب وهو كثير).

الثاني: أن يتقدم على الفعل تصوراً، أي يكون غَرَضاً ولا يلزم كونه فعل القلب، نحو (ضربته تقويماً) و(جئت إصلاحاً لأمرك).[4]

كما اشترط الجرمي والرياشي أن يكون المفعول له نكرة، لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يُحتاج إليها، أما ما جاء من المفعول له معرفة فهو عندهم حال.[5]

١ـ شرح الرضي على الكافية (١/ ٦١٤).

٢ـ ينظر شرح التصريح (١/ ٥١٠).

٣ـ ينظر المسائل المنثورة (١٣) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٣) وشرح التصريح (١/ ٥١٠).

٤ـ ينظر شرح الكافية للرضي (١/ ٦١٥).

٥ـ ينظر الأصول في النحو(١/ ٢٠٨-٢٠٩) وارتشاف الضرب (١/ ١٣٨٧) والهمع(٣/ ١٣٣).

وردّه سيبويه وجمهور النحويين،[1] وقال ابن السراج ((قرأت بخط أبي العباس في كتابه أخطاء الرياشي في قوله (مخافة الشر) ونحوه، حال، أقبح الخطأ؛ لأن باب (لكذا) يكون معرفة ونكرة، وهذا خلاف قول سيبويه))[2] والمنقول من كلام العرب في ردّه كثير.

وقد نسب أبو حيان والسيوطي هذا المذهب إلى المبرد،[3] ويبدو أن هذا سهو منهما، وذلك لأن المبرد قد قبّح هذا المذهب فيما نقله ابن السراج قبل قليل، ثم هو يقول أيضاً في (المقتضب): (جئتك ابتغاءَ الخير) فتنصب والمعنى معنى اللام)).[4]

كما اشترط الأعلم، والمتأخرون كالشلوبين، وابن الضائع أيضاً في المفعول له اتحاد المصدر مع فعله في الفاعل،[5] بمعنى أن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً، فلا يجوز عندهم (جئتك محبتك إياي)؛ لأن فاعل المجيء هو المتكلم، وفاعل المحبة المخاطب.

وخالفهم ابن خروف من المتأخرين فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل، نحو (جئتك حذرَ زيد الشرَّ) وقال: إنه لم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين، وظاهر كلام سيبويه يُشعِر بجواز هذا.[6]

1- ينظر شرح ابن يعيش (٢/ ٥٤).

2- الأصول في النحو (١/ ٢٠٩).

3- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٧) والهمع (٣/ ١٣٣).

4- المقتضب (٢/ ٣٤٨).

5- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٣) والهمع (٣/ ١٣٢) وشرح التصريح (١/ ٥١١).

6- لأنه شبه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبّه به وفاعل المشبه به غير فاعل ناصبه: ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٩٧-١٩٨).

وقال الرضي: ((وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يَقوى في ظني، وإن كان الأغلب هو الأول))[1] ويُستدل لهذا القول بالآية الكريمة ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[2] ففاعل الإراءة هو الله تعالى، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون.

وأجيب عن الآية بأن المعنى (إخافة وإطماعاً)، فيكون الفاعل هو الله تعالى.[3]

وقيل: هو على حذف مضاف، أي: إراءة الخوف والطمع.[4]

قال الصبّان: ((والأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع))[5] أي يريكم إخافة لكم وإطماعاً، مثل ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ﴾[6] فإنَّ فاعل الأمنة والتغشية هو الباري سبحانه.[7]

وظاهر الآية يقوّي ما قاله ابن خروف ويشدُّ أزره، فعلى هذا لا يستقيم الشرط الذي وضعوه، وإن كان الاتحاد هو الأغلب كما قال الرضي والله أعلم.

كما اشترط الأعلم، والشلوبين، وابن الضائع، وغيرهم من المتأخرين أيضاً، أن يتحد المصدر مع فعله في الزمان،[8] فلا يجوز عندهم:

1- شرح الكافية (١/ ٦١٢).

2- من الآية (١٢) من سورة الرعد.

3- ينظر التبيان للعكبري (٢/ ٧٥٤) والمنصوبات المتشابهة (١٢٣) ودراسات لأسلوب القرآن لعضيمة (٢/ ٣/ ٦٧٩-٦٨٠).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٣).

5- حاشية الصبان (٢/ ٦٤٥-٦٤٦) وينظر حاشية الخضري (١/ ٢٨٧).

6- من الآية (١١) من سورة الأنفال.

7- ينظر الكواكب الدّرّيّة (٣٦٢).

8- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٣) وشرح التصريح (١/ ٥١٠) والهمع (٣/ ١٣٢).

(أكرمتك أمس طمعاً في معروفك غداً)؛ لأن زمن الإكرام غير زمن الطمع.

وهذا الشرط لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين.[1]

ومعنى تشاركهما في الزمان، أن يقع الحدث في بعض زمن المصدر، وقد اعترض الرضي على هذا الشرط، لأن الحدث إن كان تفصيلا وتفسيراً للمصدر المجمل كما في (ضربته تأديباً) و(أعطيته مكافأة)، فليس هاهنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان، بل هما حدث واحد، لأن المعنى (أدبته بالضرب) و(كافأته بالإعطاء) فالضرب هو التأديب، والإعطاء هو المكافأة، والشيء لا يكون علة لنفسه.[2]

ويمكن ردّ الاعتراض بأن المراد بالتأديب أثره، وهو التأدّب، أي ضربته لأجل أن يتأدب -بناءً على عدم اشتراط اتحاد الفاعل- ولا شك أن التأدب يحصل في أثناء زمن الضرب، أو في آخره، فهما متحدان وقتاً على حد (جئتك إصلاحاً لحالك) فآخر زمن المجيء أول زمن الإصلاح.[3]

وقد نقل الرضي عن أبي علي الفارسي إجازته عدم المقارنة في الزمان، لأنه قال عن القراءة الشاذة ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[4] بنصب (صدقهم) أن معناه لصدقهم في الدنيا[5] ويقوى في نفسي أيضاً عدم صحة هذا الاشتراط.

1- ينظر المصادر السابقة.

2- ينظر شرح الرضي للكافية (١/ ٦١١).

3- تنظر حاشية الصبان (٢/ ٦٤٥) وحاشية الخضري (١/ ٢٨٧).

4- من الآية (١١٩) من سورة المائدة.

5- ينظر شرح الكافية (١/ ٦١٣) والتبيان (١/ ٤٧٧).

ثانياً: المفعول معه:

اشترط بعض النحويين قصر المفعول معه على السماع،[1] ونسب هذا الشرط إلى أكثر النحويين.[2] قال ابن الخباز: ((والمفعول معه قليل في الكلام جداً. ويصدّقه الاستقراء، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنه مقصور على السماع))[3].

في حين ذهب غيرهم إلى أنه مقيس، وهو قول الأخفش،[4] والجرمي، والمبرد، والسيرافي،[5] وأبي علي[6] وكثير من المتأخرين،[7] ثم اختلف القائسون فيما يصح قياسه، وإذا تركنا خلافهم فيما يقاس أو لا يقاس ثبت لنا الأصل وهو أن المفعول معه مقيس. والله أعلم.

وقد ذهب أكثر النحويين إلى أن المفعول معه ينتصب بعد تمام الكلام،[8] أي لابد أن تسبقه جملة، فلا يجوز أن يقال (كل رجل وصنعته) بالنصب، بل يجب الرفع.

وتفرّد الصيمري بجواز نصب (صنعتَه) ونحوها في تركيب كهذا[9] وقال ابن مالك رداً على مذهب الصيمري: إن من ادّعى جواز النصب في هذا التركيب على تقدير (كل رجل كائن وصنعته)، فقد ادّعى

- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٦٣) وأسرار العربية (١٨٥) وشرح المفصل (٢/ ٥٢).
- ينظر الهمع (٣/ ٢٣٥)
- توجيه اللمع (٢٠١).
- ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٢) وشرح الكافية (١/ ٦٣١).
- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٩٤).
- ينظر شرح المفصل (٢/ ٥٢) وشرح الكافية (١/ ٦٣١).
- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٦٣) والهمع (٣/ ٢٣٦).
- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٣) وشرح الكافية (١/ ٦٢٩) والهمع (٣/ ٢٤١).
- ينظر التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٧).

ما لم يقله عربي، فلا التفات إليه، ولا تعريج عليه، ومما ورد نحوها قول العرب:(الرجال وأعضادُها) و(والنساء وأعجازُها) ونُسِب هذا النقل إلى الأخفش.[1]

كما شرط بعض النحويين أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً، نحو (سرت وزيداً) لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: (ضربتك وزيداً) على أن (زيداً) مفعول معه،[2] وإذا أريد المفعول معه أتي بالأصل وهو مع.

وأكثر النحويين على خلاف هذا الشرط،[3] وينتقض ما قالوه بنحو (حسبك وزيداً درهم)، فإن الكاف مفعول في المعنى، إذ المعنى يكفيك، وأما تعيّن العطف في (زيداً) في المثال السابق: فلأن أصل الواو هنا هو العطف، وإنما يعدل عن الأصل نصاً على معنى مراد.[4]

ثالثاً: الحال

اشترط أكثر النحويين تنكير الحال، وما جاء منها معرفة فهو باقٍ على تنكيره، وإنما هو على صورة المعرفة،[5] وقد علل النحويون ذلك بعدة أمور منها: ((أنها في المعنى خبر ثان، ألا ترى أن قولك (جاء زيد

1- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٥٤).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٣)

3- ينظر الهمع (٣/ ٢٣٧)

4- ينظر شرح الكافية (١/ ٦١٨).

5- ينظر الكتاب (١/ ٣٧٧) والإيضاح العضدي (٢٠٠) وشرح المفصل (٢/ ٦٢) وشرح التسهيل (٢/ ٣٢٥-٣٢٦) وشرح التصريح (١/ ٥٧٨) وحاشية يس (١/ ٣٧٣) وشرح ابن عقيل (١/ ٥٧٢، ٥٧٣).

راكباً) قد تضمن الإخبار بمجيء زيد، وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ لأنها مستفادة، وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وأنها تقع في جواب كيف، وكيف سؤال عن نكرة)).[1]

ومنها: حتى لا يتوهَّم كون الحال وصاحبها نعتاً ومنعوتاً، كما أن الحال فضلة ملازمة للفضلية، فاستحقّتْ التخفيف بتنكيرها.[2]

وقد ذهب البغداديون، ويونس، إلى جواز تعريف الحال مطلقاً، وبلا تأويل فأجازوا (جاء زيدٌ الراكبُ) قياساً على الخبر، وعلى ما سُمع من ذلك.[3]

وفصّل الكوفيون فقالوا: إنْ تضمنتْ الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا، فمثال ما تضمنتْ معنى الشرط (زيد الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ)، و(أنت زيداً أشهر منك عمراً) إذا سَمَّيت.[4]

وقد ثبت مجيء الحال معرفة في عدة مواضع منها:

١ - قراءة الحسن وغيره لقوله سبحانه وتعالى ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾[5] لنخرجنَّ بالنون، ونصب الأعزّ والأذّل) فالأعزّ مفعول، والأذل حال.[6]

١- شرح ابن يعيش (٢/ ٦٢).

٢- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٢٦).

٣- ينظر شرح ابن عقيل (١/ ٥٧٣) والهمع (٤/ ١٨).

٤- المصدران السابقان.

٥- من الآية (٨) من سورة المنافقون

٦- ينظر البحر المحيط (٨/ ٢٧٤) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ١٦٠) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣/ ٣/ ١٢٣).

ومنها قول العرب (أدخلوا الأولَ فالأولَ)، و(جاءوا الجماءَ الغفيرَ)، و(أرسلها العِراكَ)، و(جاء وحْده)، و(رجع عودَه على بدئه)، و(فعل ذاك جهدَه وطاقته)، (جاءوا قضَّهم بقضيضهم) ونحوه.[1]

وأما قول الجمهور: إن الحال يلزم أن تكون نكرة، وإن ما جاء معرفة فمؤول مثل (جاء وحده) أي منفرداً أو متوحداً، فإنْ أرادوا أن الحال هي تلك النكرة (متوحداً أو منفرداً) فهذا ممنوع، لأن المعرفة المؤولة منصوبة، ولا وجه لنصبها إلا على الحال، وإنْ أرادوا أن الحال هي تلك المعرفة، فتأويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة منصوبة على الحال.[2]

ولكنَّ ما جاء من الحال معرفة قليل، ويكاد يكون محصوراً، أما ما جاء منها نكرة فهو أكثر كلام العرب، ولا يُحصى إطلاقاً، فالغالب في الحال أن تكون نكرة، وقد تكون معرفة في بعض المواضع، ومنها ما ذكره الكوفيون، لأن الحاليّة في مثل تركيبهم ظاهرة وواضحة، وأما قول البغداديين ويونس وإطلاقهم التعريف مطلقاً، فقول فيه بُعْدٌ، ولاسيما إذا نظرنا إلى أكثر كلام العرب.

كما اشترط أكثر النحويين أن تكون الحال مشتقة[3] ((ومعنى الاشتقاق أن تكون وصفاً ومأخوذاً من فعل قد استعملته العرب، ونطقت به))[4] فإنْ جاءت جامدة أوّلتْ بمشتق.

1- ينظر شرح ابن الناظم (٢٣٠-٢٣١).

2- ينظر حاشية يس على شرح التصريح (١/ ٣٧٣).

3- ينظر شرح ابن الناظم (٢٩٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٥٧) وشرح التصريح (١/ ٥٧٣) والهمع (٤/ ٩).

4- شرح الألفية للأندلسي (٢/ ٢٩٢).

وظاهر كلام ابن الحاجب -ووافقه الرضي- أنه لا يشترط هذا الشرط، بل الحال عنده ((كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق، ولا إلى تكلّفه لاستقلال ما يدل على الهيئة مثل: (هذا بسراً أطيب من رطَباً) فـ(بُسْراً) و(رُطَباً) حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة، وليسا بمشتقّين)).[1]

والحقيقة أن هناك بعض الأحوال التي يصعب تأويلها، أو يمكن تأويلها ولكن بتكلّف ظاهر جداً، وكلام ابن الحاجب قريب من الصواب، ومع هذا فإنّ الأغلب في الحال الوصف والاشتقاق.

كما اشترط أكثر النحويين أن يكون صاحب الحال معرفة، حتى لا تلتبس الحال بالصفة، لأن الحال خبر في المعنى، وصاحبه مُخبَر عنه، فأصله أن يكون معرفة، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة،[2] كما أن الحال تبيّن الهيئة، والوصف يبين الذات، والنكرة إلى بيان الذات أحوج منها إلى بيان الهيئة.[3]

وقد ذكر النحويون أن صاحب الحال قد يكون نكرة، ولكن بمسوغ، وذكروا عدة مسوغات تقرّبه من المعرفة.

ولكن قد يأتي صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، مثل قول العرب: (مررت بماء قعدة رجلٍ) وقولهم (عليه مائة بيضاً) و(عليه مائة عيناً) ويحتمل أن تكون هذه ليست بأحوال بل قد تكون تمييزاً

---

[1] - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥٠٩) وينظر شرح الكافية (١/ ٦٢٢-٦٦٥).

[2] - ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٣١) وشرح ابن الناظم (٢٣٢-٢٣٣) والهمع (٤/ ٢٠-٢١) وشرح التصريح (١/ ٥٨٤).

[3] - ينظر حاشية يس على التصريح (١/ ٣٧٥).

للمقدار، وقد صح مجيء صاحب الحال نكرة في الحديث ((صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً، وصلى وراءه رجال قياماً))[1] وأجاز سيبويه (هذا رجل منطلقاً) و(مررت برجل قائماً).[2]

وأجاز ذلك الخليل، وسيبويه، ويونس،[3] والمبرد،[4] وغيرهم وكان ابن الطراوة يستدلّ على الجواز بالقياس والسماع، أما القياس فكما جاز أن يقال (جاءني زيد الكاتب) و(جاءني زيد كاتباً) وبينهما من الفرق ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرات، إذا قلت: (مررت برجلٍ كاتبٍ) و(مررت برجلٍ كاتباً) أما السماع فذكر الحديث السابق.[5]

وقد نقل الشيخ خالد الأزهري عن الخليل، ويونس أنهما يمنعان القياس، ويحصران ما جاء على السماع،[6] غير أن ما في الكتاب خلاف ذلك،[7] بل قال أبو حيان:((والقياس قول يونس والخليل)).[8]

والظاهر -والله أعلم- جواز مجيء صاحب الحال نكرة -وإنْ كان مجيئه معرفة أكثر بدليلين:

١- السماع.

---

[1] - ينظر الموطأ كتاب صلاة الجامعة برقم (١٦) والبخاري كتاب الأذان برقم (٦٨٨).
[2] - ينظر الكتاب (٢/ ١١٢).
[3] - ينظر الكتاب (٢/ ١١٢).
[4] - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣/ ٣/ ٨٦).
[5] - ينظر نتائج الفكر للسهيلي (٢٣٤).
[6] - ينظر شرح التصريح (١/ ٥٨٨).
[7] - ينظر الكتاب (٢/ ١١٢).
[8] - ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٧).

٢- أن اللبس بين الحال والصفة إنما يكون في حال نصب صاحب الحال مع تنكيره، اما ماعدا ذلك فلا لبس، لأن الصفة تتبع موصوفها، والحال ملازم للنصب.[1]

وقد اشترط البصريون في الفعل الماضي إذا تصدّر جملة الحال أن تسبقه (قد) ظاهرة أو مقدّرة، ومنعوا ما ليس كذلك.[2]
ووافقهم الفراء من الكوفيين.[3]
ولم يشترط ذلك الكوفيون، وأجازوا مجيء الفعل الماضي حالاً بدون (قد)،[4] ووافقهم الأخفش من البصريين.[5]

١- ينظر الوجوب في النحو (٢٩٤).

٢- ينظر الأصول في النحو (١/ ٢١٦) والإنصاف (١/ ٢٥٢) والتبيين (٣٨٦) والمغني (٢٢٩) وائتلاف النصرة (١٢٤) ومعاني القرآن وإعرابه وكتاب الشعر للفارسي (٥٥-٥٦).

٣- ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ٢٤-٢٨٢) وشرح الكافية (١/ ٦٨٠) وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٧٩) والجنى الداني (٢٥٦).

٤- ينظر الإنصاف (١/ ٢٥٣) والتبيين (٣٨٦) وشرح المفصّل (٢/ ٦٧) وشرح الكافية(٢/ ٨٢) وارتشاف الضرب (٣/ ١٦١٠) والمغني (٢٢٩) وائتلاف النصرة (١٢٤).

٥- ينظر المقتضب (٤/ ١٢٣) والأصول في النحو (١/ ٢٥٤) والمراجع السابقة. وقد نقل عنه أبو علي الفارسي في البغداديات أنه يعد الماضي في مثل (جاءني زيد قام) صفة للحال المحذوفة لا حالاً. وينظر (٢٤٥).

كما اضطرب قول ابن الشّجري في نقله لمذهب الأخفش، فتارة يجعله موافقاً لمذهب البصريين، وتارة يجعله مخالفاً لهم وقد نبه على هذا الاضطراب محقق الامالي ينظر (٢/ ١٤٦) و (٣/ ١٢/ ١٣).

كما شاركه في هذا الاضطراب ابن هشام في المغني (٢٢٩) و(٥٦٢).

وقد نسب المبرد مذهب الكوفيين إلى (قوم) ولم يسمُهم، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور، ونقل نسبته إلى الجمهور السيوطي عن ابن أصبع.[1]

واستدل البصريون لشرطهم هذا بأن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار كقولك (جاء زيد راكباً أو يركب)، فراكباً أو يركب حكاية حالة وقت المجيء، والماضي هنا قد انقضى وانقطع، فلا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وما كان غير موجود فكيف يصح أن يكون هيئة لموجود.[2]

أما الكوفيون فاستدلوا بالسماع والقياس.

أما السماع فقوله تعالى: **﴿حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ أن يُقَاتِلُونَكُمْ أوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾**[3] فـ (حصرت) فعل ماض، وهو في موضع الحال وتقديره ((حصرةً صدورهم)) والدليل على صحة هذا التقدير قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي ((أو جاءوكم حصرةً صدورهم)).[4]

وأما القياس فكما جاز أن يقع الماضي صفة للنكرة، جاز أن يقع حالاً من المعرفة.[5]

---

[1] - ينظر المقتضب (٤/ ١٢٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١٦١٠) والهمع (٤/ ٥٠)

[2] - ينظر التبيين (٣٨٦) والإنصاف (١/ ٢٥٤).

[3] - من الآية (٩٠) من سورة النساء.

[4] - ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٢٥١) واتحاف فضلاء البشر للدمياطي (١٩٣).

[5] - ينظر الإنصاف (١/ ٢٥٤) والتبيين (٣٨٦).

والمسألة من مسائل الخلاف التي يطول فيها القول والنظر، ولكنني أقول: أما استدلال الكوفيين بالقياس، فاستدلال غير قوي، ولكنَّ دليلهم القوي هو السماع.

أما البصريون فقد أطالوا النظر في توجيه هذه القراءة ولهم في هذا التوجيه أقوال منها:

١- محاولة تضعيف القراءة وهذا فعل المبرد الذي قال: ((فأما القراءة الصحيحة فإنما هي ﴿أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾.[١]
وهذا القول بعيد جداً، بل وجريء جداً لأن القراءة الصحيحة حقاً هي القراءة الأولى، وهي محل اتفاق القراء السبعة.[٢]

٢- تخريج قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ على الدعاء، كما يقال: جاء زيد أكرمَه اللهُ، أو وسَّع الله رزقه. وهذا القول للمبرد أيضاً،[٣] وأنكر هذا الوجه أبو علي وغيره بأنه لا يجوز لنا أن ندعو عليهم بأن تحصر صدروهم عن قتال قومهم، بل ندعو أن يجعل الله بأسهم بينهم.[٤]

٣- أن تكون ((حصرت صدورهم)) ((خبر بعد خبر، فالمعنى (أو جاءوكم) ثم خبَّر بعد فقال (حصرت صدروهم))).[٥]

٤- أن تكون (حصرت صدورهم) صفة للحال المحذوفة أي (قوماً حصرت صدروهم).

٥- وقيل: بل يُقَدَّر فيها (قد) أي: (جاءوكم قد حصرت صدورهم).

---

[١] المقتضب (٤/ ١٢٥).

[٢] ينظر النشر (٢/ ٢٥١) والإتحاف (١٩٣) وتنظر حاشية المقتضب (٤/ ١٢٥).

[٣] ينظر المقتضب (٤/ ١٢٤) والأصول في النحو (١/ ٢٥٤).

[٤] ينظر أمالي ابن الشجري (٢/ ١٤٧) و(٣/ ١٣) والمغني (٥٦٢).

[٥] معاني القرآن للنحاس (٢/ ١٥٥-١٥٦) وينظر معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٨٩).

ونلاحظ أن جميع تخريجات البصريين للآية لا تخلو من تكلّف، ويبقى لهم قولهم الأخير وهو أن تكون الآية على تقدير (قد).

وقد جزم بقول البصريين أبو علي الفارسي[1] واختاره بعض المتأخرين كابن عصفور،[2] والأبدي[3] والجزولي.[4]

واختار قول الكوفيين -وهو قول يقوّيه السماع- جماعة من المتأخرين كابن مالك،[5] وابنه،[6] وأبي حيان،[7] الذي دافع كثيراً عن مذهب الكوفيين، ولاسيما في البحر المحيط وقال:((قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه)).[8]

رابعاً: التمييز:

اشترط البصريون تنكير التمييز، فلا يكون التمييز إلا نكرة،[9] ولم يشترط ذلك الكوفيون،[10] ووافقهم ابن الطراوة،[11] فأجازوا تعريفه. واستدلوا

1- ينظر الإيضاح (٢٨٧-٢٨٨).

2- ينظر شرح الجمل (١/ ٥٣٨) والهمع (٤/ ٤٩).

3- ينظر الهمع (٤/ ٤٩).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٦١٠).

5- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٧٣).

6- ينظر شرح ابن الناظم (٢٤٧).

7- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٦١٠).

8- البحر المحيط (٧/ ٤٩٣) وينظر (٣/ ٣١٧) و(٦/ ٣٥٥) و(٨/ ٤٢٣).

9- ينظر الكتاب (١/ ٢٠٣ و٢٠٥) والمقتضب (٣/ ٣٢ و٥٦) وائتلاف النصرة (٤٤-٤٥) والإنصاف (١/ ٣١٥) والهمع (٢/ ٧٢) وابن الأنباري في كتابه الإنصاف (٣٢٠-٣٢١).

10- ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ٧٩) و(٢/ ٣٠٨) والإنصاف (١/ ٣١٥) وائتلاف النصرة (٤٤-٤٥) والهمع (٢/ ٧٢).

11- ينظر الهمع (٢/ ٧٢) والوجوب في النحو (٣٠٢).

على ذلك بوروده معرفة في عدة مواضع منها: قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾،[1] وقوله تعالى ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾،[2] ومنها قول العرب (غبن رأيه) و(ألم بطنه) ونحوه.[3]

ومنها قول الشاعر:

رأيتـك لمـا أن عـرفـت وجوهنـا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقول الآخر:

علامَ ملئت الرعب والـحرب لم تقد

لظاها ولم تستعمل البيض والسمر ؟

وإنما اشترط البصريون تنكيره لأن الغرض من التمييز هو تبيين المبهم وتوضيحه، وهذا يحصل بالنكرة، فلو عُرِّف لم تفد.

وقد تأوَّل الجمهور ما تقدم عدة تأويلات[4] منها:

١ - أن هذه الكلمات منصوبة بإسقاط حرف الجر.

٢ - أن الفعل السابق لهذه الكلمات ضُمِّن معنى فعل متعدٍ.

٣- أن هذه الكلمات منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

---

[1] - من الآية (١٣٠) من سورة البقرة.

[2] - من الآية (٥٨) من سورة القصص.

[3] - ينظر شرح التسهيل (٢/٣٨٦).

[4] - ينظر معاني القرآن للأخفش (١/١٤٨) ومعاني القرآن وإعرابه (١/٢٠٩) وشرح التسهيل (٢/٣٨٦-٣٨٨).

أقول: لقد ورد التمييز نكرة في القرآن الكريم، والشعر العربي، وكلام العرب ما لا يحصى عدداً، أما ما جاء معرفة -إذا سلمنا أنه تمييز- فهو أقل القليل، فلذلك لا يمكن أن نجعلهما سواءً، فأنا أميل إلى القول: إن هذا محصور في السماع في إطار السياق الذي جاء فيه ولا يقاس عليه. والله أعلم

خامساً: لا النافية للجنس:

اشترط البصريون أن يكون اسم لا النافية للجنس نكرة، وكذلك خبرها، ونقل ابن مالك الإجماع على ذلك، ولعله يريد إجماع البصريين، وإلا فقد وُجِد المخالف.[1]

وإنما اشترط ذلك، لأن المقصود بـ(لا) هو نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص، فاختصت بالأسماء، لأن قصد الاستغراق يستلزم وجود (من) الجنسية لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ (لا) عند ذلك عمل فيما بعدها،[2] كما أن عموم النفي لا يتصوُّر إلا في المعارف.

وخالف الكوفيون في هذا الشرط، وأجازوا مجيء المعرفة اسماً لـ(لا)، مثل: الاسم العلم المفرد مثل (لا زيد لك ولا عمرو)، أو المضاف

1- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٦٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٦) وشرح الأندلسي (٢/ ٦١) والهمع (٢/ ١٩٤)..

2- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٥٣).

كنيةً (لا أبا محمد ولا أبا زيد لك)،[1] أو المضاف إلى لفظ الجلالة (لا عبدَ الله لك).[2]

وإنما أجاز الفراء، والكسائي (لا عبدَ الله لك) لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد،[3] وقاس الكسائي (عبدالعزيز وعبدالرحمن) على (عبدالله).[4] والفراء لا يجيز ما قاسه الكسائي.[5]

وأجاز الفراء أيضاً دخول (لا) على الضمير الغائب (لا هو) و(لا هي)، ودخولها أيضاً على اسم الإشارة (لا هذين) و لا (هاتين)،[6] وقد نسب أبو حيان ذلك إلى الكوفيين جميعاً،[7] ولم أجد من نسبه إليهم غيره، والصواب أن هذا مذهب للفراء لا جميع الكوفيين.

وقد استدل الكوفيون بمجيء اسم لا معرفة في بعض المواضع مثل قولهم (قضية ولا أبا حسنٍ لها)،[8] وقوله صلى الله عليه وسلم ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده))[9] وقولهم (أما البصرة فلا بصرة لكم)[10] وجاء في الشعر:

(لا هيثم الليلة للمطي)

1- ينظر الأصول في النحو (١/ ٤٠٦).
2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٦) والهمع (٢/ ١٩٤).
3- ينظر الأصول (١/ ٤٠٦).
4- ينظر الأصول (١/ ٤٠٦) والخزانة (٤/ ٥٨).
5- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٦٨) والهمع (٢/ ١٩٥) وشرح الكافية (١/ ٨٠٣).
6- ينظر المراجع السابقة
7- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٨).
8- ينظر الكتاب (٢/ ٢٩٧) والمقتضب (٤/ ٣٦٢).
9- ينظر صحيح مسلم الفتن برقم (٢٩١٨).
10- ينظر الكتاب (٢/ ٢٩٦).

و (لا أميةَ في البلاد)

وهذا كله يدل على جواز مجيء اسم لا معرفة.

والبصريون يؤولون هذا كله بالنكرة باعتبار وجهين:

الأول: أنه نفي لكل من تسمى بهذا الاسم، فصار فيه عموم فاطلق (هيثم) مثلاً على كل من كان هذا اسمه.

الثاني: أن يكون على تقدير (لا مثل هيثم)، و(لا مثل أبي الحسن).

قال ابن مالك: ((والصحيح الاّ يقدّر هذا النوع بتقدير واحد بل يقدّر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له))[1]

أقول: بالاستقراء يثبت أن مجيء اسم لا نكرة كثير ومتواتر، أما ما استدل به الكوفيون، فالظاهر أنها لم يُقصد بها معارف، أو اعلام بعينها، بل أريد بها واحد من جنس يطلق عليه ذلك الاسم مثل كسرى، وقيصر، وأبي حسن، ونحوها.

وتكاد تتفق كلمة النحويين على اشتراط اتصال (لا) النافية للجنس بمعمولها،[2] إلا ما حكاه الأزهري[3] عن أبي عثمان، وابو حيان[4] والسيوطي[5] عن الرماني، فإنهما أجازا إعمال (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها، ويكون اسمها حينئذٍ منصوباً غير مبني، وقد جاء نحو ذلك في الشعر: (ولا منهما بُدّاً).

1- شرح التسهيل (٢/ ٦٨).

2- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٦٤).

3- ينظر شرح التصريح (١/ ٣٣٧).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٥ و ١٣٠٦)

5- ينظر الهمع (٢/ ١٨٩).

ولكن قال أبو حيان: إن هذا لا ينقاس، وقال الأزهري عن هذا المذهب إنه لا يعوّل عليه.[1] كما أن الشعر موضع ضرورة.

سادساً: كان وأخواتها:

اشترط الكوفيون[2] وابن درستويه[3] لوقوع الماضي خبراً لكان وجود (قد) ظاهرة، أو مقدّرة.

والصحيح أن هذا ليس بشرط، بل يجوز هذا بدون (قد) لا ظاهرة ولا مقدّرة، وقد كثر السماع بذلك، مثل قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ ﴾[4] و ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾[5] أما الشواهد الشعرية على ذلك فكثيرة.[6]

سابعاً: ما المشبّهة بـ (ليس):

اشترط أكثر النحويين لإعمال (ما) عمل (ليس) الا يتقدم خبرها على اسمها[7] إذا كان غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم لم يجز نصبه، مثل: ما حسن أن يمدح المرء نفسه.

وقولهم (ما مسيء من أعتب).

1- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٥) وشرح التصريح (١/ ٢٣٧).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٧).

3- ينظر شرح الكافية (١/ ٧٩٩).

4- من الآية (١٥) من سورة الأحزاب.

5- من الآية (٢٧) من سورة يوسف.

6- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٤٤) وشرح الكافية (١/ ٨٠٠) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٧)

7- ينظر الكتاب (١/ ٥٩) والهمع (٢/ ١١٣).

وقوله: و(ما خُذّل قومي فأخضع للعدى). وغير ذلك.

واختلف النقل عن الفراء، ففي حين نُقِل عنه جواز نصب الخبر متقدماً نحو (ما قائماً زيدٌ)، [1] نقل عنه أيضاً وعن الكسائي منع ذلك كالجمهور، [2] والذي يظهر لي أن النسبة الثانية أصّح مما قبلها، لأنها موافقة لما في (معاني القرآن) إذ قال: ((وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: (ما سامع هذا وما قائمٌ أخوك)))[3] وقال أيضاً عن (ما بالحرّ أنت). ((فإنْ ألقيت (الباء) رفعت ولم يقوَ النصب لقلة هذا)). [4]

ولكن الجرمي قال: إن نصب الخبر المتقدم لغة، [5] وحكى ((ما مسيئاً من أعتب))، [6] وهذا يعني أن اللغة المشهورة المعروفة هي رفع الخبر المتقدم، ولكن هناك لغة -أو كما سمّاها السيوطي لغية- [7] هي أقلّ شهرة من الأولى، وهذا قول سيبويه الذي نظّر بين هذه اللغة القليلة وبين قول من قال ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [8] بالرفع، وقول من قال: (ملحفة جديد) بدون تاء، [9] وأنشد سيبويه على ذلك.

---

[1] - ينظر الجنى الداني (٣٢٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٨) وشرح التصريح (١/ ٢٦٤) والهمع (٢/ ١١٣).

[2] - ينظر الجنى الداني (٣٢٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٨)

[3] - معاني القرآن (٢/ ٤٣).

[4] - معاني القرآن (٢/ ٤٤).

[5] - ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٨) والهمع (٢/ ١١٣) وشرح التصريح (١/ ٢٦٤-٢٦٥).

[6] - ينظر المقتضب (٤/ ١٩٠) وشرح الكافية (١/ ٢٢٠) والمساعد (١/ ٢٨٠).

[7] - ينظر الهمع (٢/ ١١٣).

[8] - من الآية (٣) من سورة (ص).

[9] - ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٧٢ -٣٧٣).

قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

ثم قال: ((وهذا لا يكاد يُعرف كما أن (ولات حينُ مناص) كذلك، ورُبّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم (هذه ملحفة جديدة) في القلة)).[1]

وبهذا نتجاوز كثيراً من الاستطرادات في توجيه بيت الفرزدق.[2]

كما أجاز الأخفش (ما ذاهباً إلا أخوك)،[3] وردّه ابن مالك بقوله: ((ومثل هذا لو سُمع من العرب لكان جديراً بالرد، لأن المراد فيه مجهول لاحتمال أن يكون أصله (ما أحد قائماً إلاّ زيدٌ)، وأن يكون أصله (ما كان قائماً إلا زيدٌ)، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه، لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً)).[4]

وإذا كان الراجح أن تقديم خبر (ما) على اسمها لغة جائزة – وإنْ كانت قليلة كما تقدم- فإن تقديم الخبر المصحوب بالباء نحو (ما بقائم زيد) جائز أيضاً، وهو مذهب أهل البصرة،[5] ومنعه الكوفيون.[6]

1- الكتاب (١/ ٦٠) وينظر شرح ابن الناظم (١٠٤).

2- ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٠٥) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٣) والمغني (٤٧٥).

3- ينظر الأصول في النحو (١/ ٩٤) والهمع (٢/ ١١٣).

4- شرح التسهيل (١/ ٣٧٢).

5- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٨).

6- ينظر معاني القرآن للفراء (٢/ ٤٣-٤٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٨).

وهناك من نقل الإجماع على ترك إعمال (ما) إذا تقدم الخبر،[1] ودعوى الاجماع باطلة بما تقدم من النقل عن الجرمي وغيره.

أما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (ما في الدار زيد، وما عندك عمرو)، فقد منع ذلك الأخفش،[2] واختاره الأزهري،[3] والصحيح الجواز، وهو مذهب الجمهور،[4] وترجيح ابن عصفور،[5] بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[6] فـ(حاجزين) خبر (ما) و(من أحدٍ) اسمها ((وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو (منكم)، فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر))[7] كما أن الظرف والمجرور يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما.

كما اشترط البصريون لإعمال (ما) ألاّ يتقدم معمول الخبر على (ما)[8] نحو (طعامَك ما زيد آكلاً)؛ لأن (ما) لها صدر الكلام، مثل حرف الاستفهام ألا ترى أنه لا يقال: زيداً أتضرب؟ مع أن (تضرب) مقتضٍ للنصب، ولكن حرف الاستفهام منع ذلك لأن له صدر الكلام.

1- ينظر أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٦).

2- ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٧).

3- ينظر شرح التصريح (١/ ٢٦٤).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٨).

5- ينظر المقرّب لابن عصفور (١/ ١٠٢) وشرح الجمل (١/ ٦٠٧).

6- الآية (٤٧) من سورة الحاقة.

7- شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٧).

8- ينظر الانصاف (١/ ١٧٢) والتبيين (٣٢٧) وائتلاف النصرة (١٦٥-١٦٦).

ولم يشترط ذلك الكوفيون، وأجازوا التقديم،[1] وشبّهوا (ما) بـ(لم) و(لن) و(لا) في تقديم ما بعدها عليها، ولكنّ التشبيه بعيد، لاختلاف حال (ما) عن غيرها.

وفرّق ثعلب[2] من الكوفيين بين حالي الخبر والقَسَم، فأجاز في الأول، ومنع في الثاني، وأُجيب بأن (ما) نافية في الحالين فلا فائدة من التفرقة.

واشترط البصريون أيضاً لإعمال (ما) عمل (ليس) ألاّ يأتي بعدها (إنْ)،[3] لأن النفي إذا دخل عليه نفي أفاد الإيجاب، فإنْ دخلت (إنْ) على (ما) بطل عملها، كما أن الجمع بين حرفين متفقين في المعنى، لا يجوز إلا إذا فُصل بينهما كما في إنّ زيداً لقائمٌ).

ونقل ابن مالك الاتفاق على ذلك.[4]

ويروون قول الشاعر:

(بني غدانة ما إنْ أنتم ذهبٌ) بالرفع.

وذكر المرادي، والأشموني عن ابن السكيت أنه روى البيت بالنصب (بني غدانة ما إنْ أنتم ذهباً).[5]

وقد اختلف النقل عن الكوفيين، إذ نُسب إليهم القول بإعمالها مع (إنْ)[6]، ونُسب إليهم أيضاً منع ذلك.[7]

1- المراجع السابقة.

2- ينظر الانصاف (١/ ١٧٢) والتبيين (٣٢٧) وائتلاف النصرة (١٦٥-١٦٦).

3- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٠) والهمع (٢/ ١١١) وشرح التصريح (١/ ٢٦٢).

4- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٦٩).

5- ينظر الجنى الداني (٣٢٧) والأشموني (١/ ٣٨٣).

6- ينظر شرح الكافية (١/ ٨٥٣) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٠) والهمع (٢/ ١١١).

7- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٠).

كما نسب الرضي إلى المبرد أنه يجيز النصب مع (إنْ) قياساً على رواية ابن السكّيت،[1] فبناءً على هذه الرواية يصح نصب الخبر ولكنه قليل، إذ لم يأتِ ما يعضد هذه الرواية.

كما اشترط جمهور النحويين في إعمال (ما) المشبّهة بـ(ليس) ألا ينتقض نفيها بـ(إلاّ)، فإنْ انتقض النفي بـ(إلا) وجب رفع الخبر وبه جاء التنزيل.[2]

وذهب يونس إلى جواز النصب مطلقاً،[3] وهو اختيار الشلوبين[4] لورود ذلك مثل:

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله

وما صاحب الحاجاتِ إلا معذبا

وقول الآخر:

وما حق الذي يعثو نهاراً

ويسرق ليله إلا نكالاً

وأجاب الجمهور أن هذا على تقدير: (يدور دوران منجنون) أي دولاب، وينكل نكالاً، ويعذّب معذباً؛ أي تعذيباً.

قال ابن مالك معلّقاً على توجيه النصب في البيت الأول: ((وهذا عندي تكلّف لا حاجة إليه: فالأولى أن يجعل (منجنوناً ومعذباً)

1- ينظر شرح الكافية (١/ ٨٥٣).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٩) وشرح التصريح (١/ ٢٦٣).

3- ينظر شرح الرضي(١/ ٨٥٤) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٣-٣٧٤) الجنى الداني (٣٢٥) والمساعد (١/ ٢٨١).

4- ينظر الهمع (٢/ ١١٠).

خبرين لما منصوبين بها... وأقوى منه الاستشهاد بقول مغلس: وما حق الذي يعثو نهاراً.......)).[1]

واختلف النقل عن الكوفيين، ففي حين نقل أبو حيان عن ابن عصفور أن الكسائي والفراء يمنعان النصب إذا دخلت (إلا) على الخبر بما يعني أن قولهم هو قول البصريين نفسه،[2] نجد أن هناك نقلاً آخر عن الكوفيين وهو أن لهم مذهبين:

الأول: جواز النصب، بشرط كون الخبر وصفاً، مثل: (ما زيد إلا قائماً) و(ما أنت إلا ضاحكاً).

وهذا المذهب منسوب إلى الفراء.[3]

ولم نجد ما يدل على صحة هذه النسبة، بل وجدنا ما يخالف ذلك، فقد قال في معاني القرآن ((ورُوي (وما أمرنا إلا واحدةً) بالنصب، وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة كما تقول للرجل (ما أنت إلا ثيابك مرة ودابتك أخرى) ورأسك مرة) أي تتعاهد ذاك..... ولا اشتهي نصبها في القراءة)).[4]

وهذا يدل على أنه لا يرغب في مثل هذه القراءة، ولو صحت القراءة بالنصب، فعلى تقدير فعل ناصب لـ (واحدةً) لا أنها منصوبة بـ(ما).

1- شرح التسهيل (١/ ٣٧٤).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٩).

3- المرجع نفسه.

4- معاني القرآن (٣/ ١١١).

الثاني: جواز النصب، بشرط كون الخبر مشبهاً بالاسم نحو (ما زيدٌ إلا زهيراً).

وهو منسوب إلى بقية الكوفيين.[1]

وقد نقل النحاس الاتفاق على رفع الخبر بعد (إلا) إذا كان الثاني فيه هو الأول مثل (ما زيد إلا أخوك)،[2] ولا يصح هذا الاتفاق لوجود المخالف وهو يونس وتبعه الشلوبين، وقد نقل السيوطي أيضاً الخلاف عن (قوم) فيما نقل النحاس الاتفاق على رفعه،[3] ثم ما الفرق بين القولين الآخيرين المنسوبين الى الكوفيين؟ فإما أن يكون هذا جائزاً أو ممنوعاً، وأراني أقرب الى قول الجمهور ويمكن جعل النصب لغة.

ثامناً: لا المشبهة بـ(ليس):

اشترط أكثر النحويين ممن يجيزون إعمال (لا) عمل (ليس) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين،[4] لأن إعمالها عمل (ليس) قليل جداً، حتى أن بعض النحويين لا يراها عاملة.[5]

وأجاز ابن جني، وابن الشجري، إعمالها في المعرفة،[6] وقد استدلا بقول النابغة الجعدي رضي الله عنه:

1- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١١).

2- المصدر نفسه.

3- ينظر الهمع (٢/ ١١١)

4- ينظر شرح الكافية (١/ ٨٦٦) وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٤٤٠) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٨).

5- ينظر شرح التصريح (١/ ٢٦٧).

6- ينظر أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٠-٤٣٣) والجنى الداني (٢٩٣) والهمع (٢/ ١٢٠).

وحلّتْ سواد القلب لا أنا باغياً
سواها ولا عن حبها متراخيا

وقول الآخر:[1]

أنكرتها بعد أعوام مضين لها
لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا

قال ابن مالك: ((والقياس على هذا شائع عندي)).[2]
وعلى هذا القول بني المتنبي قوله:

إذ الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى
فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

والأحسن هو ما رآه ابن الشجري وغيره من أن الأعرف والأكثر هو مجيء مرفوعها نكرة ولكن قد يأتي معرفة بقلة كما تقدم.[3]

1- البيت من شواهد شذور الذهب (١٩٧) وكشف المشكل (٢٤٤) والمحلى وجوه النصب (١٦) والبحر المحيط (٢/ ٨٨)

2- شرح التسهيل (١/ ٣٧٧) وقد اختلفت كلمة ابن مالك في شرح الكافية الشافية عنها في شرح التسهيل حيث أوّل هناك بيت النابغة بوجوه ثم قال ((فإنْ يعامل (باغياً) بذلك وعامله فعل أحق وأولى)) شرح الكافية (١/ ٤٤١-٤٤٢) وينظر شرح ابن عقيل (١ / ٢١٩).

3- ينظر الأمالي (١/ ٤٣١).

تاسعاً: لات المشبهة بـ(ليس)

كما اشترط سيبويه، وابن السراج،[1] وجماعة من النحويين قصْر عمل (لات) على الحين.

ولم يشترط ذلك وجماعة[2] وقالوا: تعمل في الحين وما رادفه معرفة كان أو نكرة، بدليل مجيئها في غير لفظ الحين مثل قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم

والبغي مرتع مبتغيه وخيـم

وقول الآخر:

طلبـوا صلـحـنا ولات أوانٍ

فأجبنـا أن ليـس حين بقـاء

أي: ولات أوانَ صلح فقطع أوان عن الإضافة.

وهذا اختيار ابن مالك،[3] وابنه،[4] وابن هشام،[5] وهذا القول أقرب إلى الصواب ويقوّيه السماع.

1- ينظر الكتاب (١/ ٥٧) والأصول في النحو (١/ ٩٥).

2- ينظر المغني (٢٥٤).

3- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٧٥).

4- ينظر شرح ابن الناظم (١٠٨).

5- ينظر شرح الشذور الذهب (٢٠٠).

وقد اختلف النقل عن الفراء في هذه المسألة، فقد نقل أبو حيان[1] -وتابعه ابن هشام- عنه أن عمل (لات) مختص بالحين وما في معناه، في حين نقل الرضي[2] أن الفراء يجيز عملها مع الاوقات كلها.

ويبدو أنّ نقل أبي حيّان مخالف لمضمون كلام الفراء، إذ لم يقيّد الفراء معمولها بلفظ زمان.[3]

---

1 - ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١١)
2 - ينظر شرح الكافية (١/ ٨٦٧).
3 - ينظر الخزانة (٤/ ١٦٩).

المبحث الثاني

عـوامـــل المنصـوبـــات

يُعدُّ الإعراب وسيلة تعبيرية عن المعاني الدقيقة التي يريدها المتكلم، فهو الذي يدل السامع على الفاعل، والمفعول، والتمييز، والعطف، وغيرها من المعاني.

ولقد لاحظ النحويون هذه الظاهرة الإعرابية (أي تغيير أواخر الكلم من رفع إلى نصب إلى جر إلى جزم) وعدّوا ذلك نتيجة لتأثير الكلام بعضه في بعض، فسمّوا الكلمة المؤثرة عاملاً، والمتأثرة معمولاً، والظاهرة الإعرابية عملاً.[1]

ولا شك أن النحويين لم يبلغوا في حديثهم عن نظرية العامل ما بلغوه إلا بعد أن طال تأمّلهم، وامتدّ بهم أمد الاستقراء، وهم في ذلك لم يخرجوا عن إطار العصر، ومناهجه الفكرية، وأساليبه في طرائق المعرفة.[2]

على أن الردّ على النحويين، أوردّ نظريتهم قديم، فأول من بدأ به ابن مضاء القرطبي في كتابه (الردّ على النحاة)، ودعا في كتابه إلى ردّ نظرية العامل، وردّ ((ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي))[3] كما دعا إلى إسقاط ((ما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل،

1- ينظر العوامل والعلل والرد على النحاة د / موفق السراج مجلة التراث العربي العددان الحادي عشر والثاني عشر(٢٤١).

2- ينظر أصول النحو العربي د/ محمد خير الحلواني (١٣٨).

3- الردّ على النحاة لابن مضاء (٧٦).

ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها))[1]
واستشهد بقول ابن جني في الخصائص:((فأما الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره)).[2]

وقد أعجب كثير من الباحثين المعاصرين بآراء ابن مضاء، ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن أن يقيموا للنحو العربي أصولاً راسخة يستمدونها من نظريته.[3] كما أنها تجنح للهدم ولا تبني شيئاً، وغاية ما فعَلَه أنه نقل الظاهرة الإعرابية إلى فعل المتكلِّم، وهذا واضح. ولكن ماذا يقصد النحويون بالعامل؟ وهل يعتقدون فعلاً أن الفعل هو الذي أحدث الإعراب حقيقة ؟ أو أن لهم معنى آخر غير هذا؟

لقد استدل ابن مضاء بعبارة ابن جني الآنفة، وأقام عليها دعوته. ولكن المتأمِّل في جملة كلام ابن جني تتضح له الصورة بشكل أكثر. فابن جني نفسه واحد من القائلين بنظرية العامل، وهذا ظاهر جداً في كتبه، فهل كان ابن جني يقول شيئاً، ويفعل شيئاً آخر؟! لا أظن ذلك إطلاقاً إذن فكيف نجمع بين عبارته وفعله؟ ولكن قبل أن نُجيب عن هذين السؤالين سنحاول أولاً أن نتعرَّف على معنى (العامل) عند النحويين.

1- الرد على النحاة (١٤١).

2- الخصائص (١/١٠٩).

3- ينظر النحو العربي نقد وبناء لإبراهيم السامرائي (٢١٣) وأصول النحو العربي للحلواني (٢١٤).

لقد تأمل النحويون القدماء في النظام التركيبي للجملة العربية، وما ينجم عنه من علاقات لفظية تؤثر في الإعراب، إلى جانب الأثر المعنوي كالجمل الآتية: [1]

١- ما رأيت أحداً.
ما رأيت من أحدٍ.

٢- ليس كل ما يلمع ذهباً.
ليس كل ما يلمع بذهبٍ.

فكلمة (أحد) في المثال الأول جاءت منصوبة لارتباطها بالفعل (رأيت)، ولما ارتبطت بـ(من) في الفقرة الثانية نتج عنها اختلاف العلاقة اللفظية في الجملة، وكذلك شأن (ذهب) في الجملة الثانية. إذن فقد يرتبط الإعراب بالتركيب اللفظي، فترتبط الكلمة مع غيرها في إطار تركيب خاص تنشأ عنه علاقة نحويّة، وهذه العلاقة تؤثر في تحديد شكل الكلمة، ويبدو أن هذا هو العامل الذي أراده النحويون، فهو في الحقيقة اصطلاح اصطلحوا عليه لبيان هذه العلاقة أو التعبير عنها. [2]

إن العرب يميّزون الرفع علماً للفاعلية، والنصب علماً للمفعولية، والجر علماً للإضافة، وهذه المعاني الثلاثة وغيرها هي التي تجعل المتكلم يرفع الكلمة، أو ينصبها، أو يجرها.

١- ينظر اصول النحو العربي (١٣٨ و١٤٣).

٢- ينظر العوامل النحويّة، فتحي محمد جمعه مجلة جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية (١/ ٣١٣).

ومن هنا يمكن أن نقول: إن ما يسمّيه النحويون (عوامل) هي التي تعبّر عن المعنى الذي اقتضى الإعراب،[1] وقد عرّف النحويون العامل بأنه ((ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب)).[2] وبهذا يتضح أن ما يسمّيه النحويون (عوامل) إنما هو (قرائن) أو (علاقات) في إطار التركيب النحوي في الجملة العربية، وهذا نفسه ما يقوله النحويون، فالرضي يقول ((اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، ولكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فيسمى عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم))[3] ويقول أيضاً ((إن العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلتزم تقدّمه على أثره، بل هو علامة كما مرّ))[4] وقال ابن يعيش ((العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسّياً كالإحراق للنار، والبرد والبلّ للماء، وإنما هي إمارات ودلالات)).[5]

وإذا أدركنا ذلك ((أدركنا السبب في أنهم أجروا الكلام على نوع من التساهل، وهو أنهم رأوا عقول المتعلمين قاصرة عن إدراك هذا التعمّق الفسلفي، فأجروا الكلام على ما يسهل على المتعلمين))[6] فهمه

---

[1] - ينظر النحو والنحاة. بين الأزهر والجامعة لمحمد عرفه (٨٠-٨١).

[2] - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (١/ ٢٤٢) وشرح الكافية (١/ ٦٤).

[3] - شرح الكافية (١/ ٥٢).

[4] - شرح الكافية (١/ ٥٦).

[5] شرح المفصّل (١/ ٨٤)

[6] - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (٨٤).

وإدراكه، وهم يصرحون في كتبهم الموسّعة بالحقيقة، كما تقدم عن الرضي وابن يعيش.

وإذا عدنا إلى كلام ابن جني في الخصائص، وجدناه كاملاً ((ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإنَّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل يحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء، على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت.... وإنما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيدٍ، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح)).[1]

إن هذا النص يوافق ما تقدم، ولا يخالفه، وهو يدل على عدة أمور:[2]

الأول: أن ابن جني في قوله هذا يمثّل النحويين ويحكي أقوالهم، ويفسّرها تفسيراً لغوياً.

1- الخصائص (١٠٩ – ١١٠).

2- ينظر العوامل النحويّة (٣١٤).

الثاني: أن النحويين -كما يجلو هذا النص رأيهم- كانوا يدركون أن الألفاظ بذواتها لا تؤثر شيئاً، وإنما التأثير ينتج عن وضع المتكلم للكلمة في سياق معين، أي في تركيب معين، ولهذا كانت العوامل اللفظية في الحقيقة عوامل معنوية.

الثالث: أن النحويين أدركوا أنهم يتحدثون عن (العلاقات النحوية)، أو الروابط التي تربط أجزاء التركيب، ولأنّ هذه العلاقات لها في العربية نظام خاص، إذ يتأثر بعض الكلام ببعض، من الجهة الشكليّة؛ فاصطلحوا على المؤثر بـ(العامل) تعبيراً عن هذه العلاقة، ((وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ)).[1]

إن ابن جني يقرّر هنا أمرين:[2]

الأول: إن المتكلم هو الذي يقرر شكل الكلمة رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً وهذا ما أراده بقوله ((وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل.... إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)).

الثاني: أن العامل هو العلاقة الداخلية في التركيب التي تُنتج التأثير في الشكل الإعرابي للكلمة، وأما اللفظ نفسه فلا أثر له ((وهل تحصل من (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء)).

ونحو هذا رأيناه عند الرضي آنفاً.

---

[1] ينظر الخصائص (١/ ١١٠).

[2] ينظر العوامل النحويّة (٣١٤).

إذاً فالتعليق، أو القرائن، أو العلاقات الداخلية، في اصطلاح الدرس الحديث ليس إلا (العوامل) التي اصطلح عليها النحويون العرب،[1] وإذا كانت هذه هي حقيقة العامل عند متقدمي النحويين، فإنّ الأمر يختلف عند المتأخرين، الذين بالغوا في أمر العامل، وشعّبوا وجوه القول فيه، وملأوا النحو بمصطلحات المنطق، وعلم الكلام،[2] كما تصبح حقيقة العامل -وهي كونه محض قرينة- في معزل عن الحسبان حين يصير النحويون إلى التطبيق، وتطالعنا في أقوالهم سمات حسّيّة واضحة، فيخيّل إلينا أن العوامل كقوّة ما، تقوى حيناً، وتضعف حيناً، وتحتاج إلى مقوّيات أحياناً.[3]

إن هذا التشعّب والتطويل الزائد في قضية العامل أدّى إلى حيرة النحويين في بعض الظواهر الإعرابية، لأنهم أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص، فأدّى هذا إلى الكثير من المشكلات اللغوية، لعلّ أهمها اختلاف النحويين في العوامل، وهي المشكلة التي تملأ بطون الكتب، إذ يختلفون في تحديد بعض العوامل، ولم يقف الأمر على الخلاف بين البصرة والكوفة، بل تجاوز ذلك إلى الخلاف في المذهب الواحد إلى عدة أقوال.

إن قضية الاختلاف في العوامل من أهم قضايا نظرية العامل، وهي في أكثرها خلاف لا طائل تحته، ولا جدوى منه، ولا يفيد تغييراً في النطق، وليس هناك من فائدة في معرفة راجح الآراء من مرجوحها، وغاية ما في الترجيح بين المذاهب اختيار قول والانتصار له، في حين يختار

---

[1]- ينظر العوامل النحوية (٣١٦).

[2]- ينظر العلل والعوامل والرد على النحاة (٢٤٦).

[3]- ينظر أصول النحو العربي (١٩٠).

آخرون رأياً آخر وينتصرون له، وتمتلئ الكتب بالآراء، والأقوال، والحجج الظنّية، وأكثرها رجم بالغيب، وقد صرّح النحويون أنفسهم بذلك، فمثلاً يقول أبو حيان عن الخلاف في عامل النصب في المستثنى بعد أن ساق الخلاف فيه: ((ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدّى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي)) [1] ويقول الرضي عن العامل في بعض تراكيب الحال نحو (ما شأنك واقفاً و(هذا زيد مقبلاً): ((فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم، (أي العرب) وأن لا نعلله)) [2] كما أشار المبرد إلى أن بعض الأبواب ((يصلحه ويفسده معناه فكل ما صلح به المعنى فهو جيّد: وكل ما فسد به المعنى فمردود)). [3]

أولاً: الخلاف في عامل النصب في المفعول به:

اختُلف في ذلك، فقال البصريون، [4] وجماعة من الكوفيين منهم الكسائي، وثعلب، [5] وأبوبكر بن الأنباري، [6] إنه الفعل.

---

[1] - ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٦).

[2] - شرح الكافية (١/ ٦٤١).

[3] - المقتضب (٤/ ٣١١) وينظر شرح المفصل (٢/ ٦٥).

[4] - ينظر الإنصاف (١/ ٧٩) وشرح الكافية (١/ ٣٩٣) والتبيين (٢٦٣) والهمع (٣/ ٧) وائتلاف النصرة (٣٤).

[5] - ينظر مجالس العلماء (٤٣).

[6] - ينظر شرح القصائد السبع الطوال (٥٤ و ١١١).

في حين ذهب هشام بن معاوية إلى أنه الفاعل.[1] وذهب الفراء إلى أن العامل هو الفعل والفاعل معاً،[2] لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفاعل، كما أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وإذا كانا كذلك وكان المفعول يأتي بعدهما دلّ على أنهما عملا فيه، كما أن الفاعل يفصل بين الفعل والمفعول، فمعنى هذا أن الفعل لا يعمل فيه.

ونُسب لخلف الأحمر أن العامل فيه معنى المفعوليّة.[3]

ولعل الصواب أن هذا القول لعليّ بن مبارك الأحمر الكوفي تلميذ الكسائي لأمرين:

١- أن خلفاً لا يُعلم له قول في النحو، إنما هو راو من رواة البصرة.

٢- أن خلفاً ليس كوفياً بل الكوفي هو علي بن المبارك الأحمر، وقد نُسب هذا القول (خلف الأحمر من الكوفيين) ولعل وجه الخطأ نشأ من لقب (الأحمر) فحصل الخلط بين الرجلين.

والظاهر أن نصب المفعول به ليس بسبب الفعل، ولا الفاعل، وأنه لا تأثير لهما عليه، بل نصبه لأنه خارج نطاق الإسناد، والإضافة،

---

[1]- ينظر شرح الكافية (١/ ٣٩٤) وائتلاف النصرة (٣٤) والهمع (٣/ ٧) وشرح التصريح (١/ ٤٦٣).

[2]- ينظر شرح الكافية (١/ ٣٩٤) والهمع (٣/ ٧) وشرح التصريح (١/ ٤٦٣) والأشباه والنظائر (٢/ ٢٦)

[3]- ينظر الإنصاف (١/ ٧٩) وشرح الكافية (١/ ٣٠٤) وائتلاف النصرة (٣٤) والهمع (٣/ ٧).

وهذا هو مذهب الأحمر، أي أن المفعوليّة -وهي وظيفة تخالف الإسناد والإضافة- هي التي دعت المتكلم إلى النطق به منصوباً.

والملاحظ أن أبا البركات الأنباري، وعبداللطيف الشرجيّ، قد نسبا مذهب الفراء للكوفيين جميعاً، وليس كما قالا، بل هو قول الفراء أما بقيّة الكوفيين فلهم أقوال تقدّم تفصيلها.

ثانياً: العامل في المنادى:

ذهب جمهور النحويين[1] إلى أن العامل في المنادى فعل محذوف يجب إضماره تقديره (أدعو)، أو (أنادي)، نابت عنه يا وأخواتها.

في حين ذهب بعض النحويين إلى أن الناصب للمنادى (يا) نفسها،[2] أما على سبيل النيابة عن الفعل، أو على سبيل أن هذه الحروف أسماء أفعال. وقد نسب ابن يعيش والرضي[3] هذا القول للمبرد، وليس كما قالا، بل قد صرّح المبرد بوضوح في المقتضب بقول سيبويه والجمهور.[4]

ويُعترض على مذهب الجمهور، بأن هذا الفعل المقدّر لم يظهر إطلاقاً، بل ولا يجوز أن يظهر -كما هو مذهب الجمهور- فكيف يكون العامل عدماً ؟ أما قولهم أن المعنى هو (أنادي زيداً أو طالب العلم) فهذا تفسير للمعنى لا للإعراب، في حين أننا أمام تركيب إنشائي (يا راكباً بلّغ تحيتي).

1- ينظر الكتاب (١/ ٢٩١) والمقتضب (٤/ ٢٠٢) والأصول (١/ ٣٣٣) والمع(١/ ٣٣-٣٤).

2- ينظر أسرار العربية (٢٢٦) وشرح المفصّل (١/ ١٢٧) والمع (١/ ٣٣-٣٤).

3- ينظر شرح المفصّل (٢/ ٢٢٧) وشرح الكافية (١/ ٣١٣).

4- ينظر المقتضب (٤/ ٢٠٢) مع الحاشية.

أما قول القائل أن العمل لـ(يا) نفسها فهذا أيضاً غير سديد، لوجود النصب مع عدم وجود (يا)، نحو (طالبَ العلم سلامٌ عليك). والظاهر أن (يا) في هذا التركيب تصويت بالمنادى وتنبيه له فقط، ولا دخل لها ولا للفعل بالنصب، لأنّ المنادى مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه، فلم يكن مخبراً عنه، ولا محكوم عليه فيرفع، كما أنه ليس بمضاف فيُجرّ، فلمّا قصد إليه نُصِب، لأنه خارج نطاق وظيفتي الإسناد والإضافة. وهذا مذهب السهيلي.[1]

ويصدق هذا أيضاً على عبارات أخرى نحو (سبحانَ الله)، و (عمْرَكَ الله)، و(ويْحَ زيد)، و (ترباً وجندلاً)، وهي عبارات حار النحويون في توجيهها.

ثالثاً: العامل في المفعول المطلق:

اختلف النحويون في المفعول المطلق، إن جاء من لفظ الفعل وحروفه نحو (اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً) و﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [2] على مذهبين:

الأول: مذهب المبرد،[3] وابن خروف،[4] ونُسب إلى سيبويه،[5] أنه منصوب بفعل مضمر غير الفعل المذكور والتقدير عندهم

1- ينظر نتائج الفكر للسهيلي (٧٧) والهمع (١/ ٣٤).

2- من الآية (٨) من سورة المزّمل.

3- ينظر المقتضب (٣/ ٢٠٤) وحاشية المقتضب (١/ ٧٣) في حين نسب ابن يعيش والرضي للمبرد أنه ينصب المصدر بالفعل المذكور ينظر شرح المفصل (١/ ١١٢) وشرح الكافية (١/ ٣٥٢).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٤) والهمع ٣٠/ ٩٨).

5- ينظر شرح المفصّل (١/ ١١٢) وشرح الكافية (١/ ٣٥١) وينظر الكتاب (٤/ ٨١).

((اجتوروا فتجاوروا تجاوراً) و(تجاوروا فاجتوروا اجتوراً) وتبتّل إليه وبتّل نفسك تبتيلا).

الثاني: وهو مذهب المازني، والسيرافي،[1] واختاره ابن مالك،[2] وعليه أكثر النحويين،[3] أن العامل فيه هو الفعل المذكور، لا تفاقهما في المعنى، ولأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه، فلا حاجة لهذا التقدير.

وإنْ كان من غير لفظ الفعل نحو قعد جلوساً، ونحوه ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: وعليه الجمهور[4] أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه أي قعد فجلس جلوساً.

الثاني: أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنهما بمعنى واحد، ولا يُحتاج إلى تقدير ما دام المعنى واحداً، وغاية ما في هذا التقدير التكلّف الذي لا حاجة له، وهو مذهب المازني،[5] ونسب ابن يعيش هذا القول إلى (أكثر النحويين).[6]

1- ينظر شرح الكافية (١/ ٣٥٢) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٤) وشرح الكافية الشافية (١/ ٢٧٣) والمساعد (١/ ٤٦٧).

2- ينظر الكافية الشافية (١/ ٢٧٣).

3- ينظر شرح المفصل (١/ ١١٢).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٥) والهمع (٣/ ٩٩-١٠٠)

5- ينظر شرح الكافية (١/ ٣٥٢) والهمع (٣/ ٩٩-١٠٠).

6- ينظر شرح المفصل (١/ ١١٢).

الثالث: وهو التفصيل، فإنْ كان للتوكيد نحو (قعد جلوساً) عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه، وإنْ كان لغير ذلك عمل فيه الظاهر، وهو قول أبي الفتح ابن جني.[1]

والمذهب الثاني بعيد عن التكلف والتأويل.

كما اختلف النحويون في بعض المنصوبات التي ضمّنوها باب المفعول المطلق، ووقفوا حائرين أمامها، إذ لا أفعال لها مثل (ويلَ زيدٍ، و ويحَه، وبلهَ الأكف، وترباً وجندلاً).

وهذه الكلمات يُقدّر لها أكثر النحويين أفعالاً من معناها، ولكنهم أيضاً يختلفون في المقدَّر، فقيل يقدّر (أحزن) أي (أحزن الله زيداً ويلهَ، وأحزن الله زيداً ويحَه) لأن الويل والويح بمعنى الحزن، وقيل: بل يقدّر أهلك، لأنهما بمعنى الهلاك أي (أهلك الله زيداً ويلهَ وويحَه)، وقيل: بل يقدّر (رَحِم) قبل ويح و(عذّب) قبل ويل. وقدّروا قبل (بلهَ الأكف) (اترك).[2]

وذهب سيبويه، والمبرد، واختاره ابن مالك إلى أن نحو (ترباً وجندلاً) مفعول به، والتقدير (ألزمك الله وأطعمك ترباً وجندلاً).[3]

والحقيقة أن هذه الحيرة، والخلاف غير المحسوم ناتج عن التزام النحويين التزاماً صارماً بقضيه العامل النحوي، ونستطيع أن نخرج من هذا الخلاف بمثل ما خرج به السهيلي وشيخه ابن الطراوه قبل ذلك،

1- ينظر الخصائص (٢/ ٤٥٤-٤٥٦).

2- ينظر شرح التصريح (١/ ٥٠٠).

3- ينظر الكتاب (١/ ٣١٤) والمقتضب (٣/ ٢٢٢) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٩).

فنقول: إن هذه المنصوبات نصبت بالقصد إليها وإلى ذكرها مجردة عن الإخبار عنها، وليست مضافة، فلم يبق إلا النصب.

اختلفوا أيضاً في العامل في بعض التراكيب مثل قولهم (مررت بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتَ حمار) و(إذا له بكاءٌ بكاءَ ثكلى) فأكثر النحويين ينصبون (صوت) بفعل محذوف مقدّر أي (فإذا له صوت يصوِّته صوت حمار).[1]

وهذا التقدير ظاهر التكلّف، والجملة لا يوجد فيها ما يصلح أن يكون عاملاً على مذهب النحويين، فلذلك نقول: إن الرفع لا وجه له هنا، لأن الثاني ليس خبراً عن الأول فيرفع، ولا مضافاً إليه فيجر: فلم يبق إلا النصب، ولا حاجة للقول بالعامل لفظاً ولا تقديراً.

رابعاً: العامل في الظرف:

اختلاف النحويون في العامل في الظرف إذا جاء خبراً نحو (زيدٌ أمامَك): و(الحقيبةُ وراءَك)، فذهب البصريون[2] إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر أو باسم فاعل على خلاف بينهم، والتقدير: زيد استقرّ أمامَك، أو مستقرّ أمامَك.

وحجّتهم أن أصل الجملة هو (زيد في أمامك، وفي ورائك) لأن الظرف يُلاحظ فيه معنى (في) و (في) حرف جر، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به، ثم حُذِف الحرف فاتصل الفعل بالظرف ونصبه.

1- ينظر شرح الكافية (١/ ٣٧١) وشرح ابن الناظم (١٩٦) وشرح التصريح (١/ ٥٠٦) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٧٦).

2- ينظر الإنصاف (١/ ٢٤٥-٢٤٧) والتبيين (٣٧٦) والأصول (١/ ٦٣) وشرح المفصل (١/ ٩٠) والهمع (٢/ ٢١-٢٢).

أما الكوفيون فلاحظوا معنى آخر في تركيب الجملة،[1] فبما أنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، نحو (زيد قائم) و(عمرو منطلق) وكان (قائم) في المعنى هو زيد، و(المنطلق) في المعنى هو عمرو، فإذا قيل: (زيد أمامَك) و(عمرو وراءَك)، لم يكن (أمامك) في المعنى هو زيد، ولا (وراءك) في المعنى هو عمرو، فلما كان الظرف مخالفاً للمبتدأ، فليس هو عين المبتدأ، فجعلوا (الخلاف) ناصباً للخبر ليفرّقوا بينهما.[2]

وهناك قول ثالث لثعلب، أن الظرف منصوب بفعل محذوف، غير مقدّر؛ لأن الأصل في قولنا:(أمامَك زيدٌ)، حلَّ أمامك زيدٌ، فُحذِف الفعل، وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف، فبقي منصوباً على ما كان عليه من الفعل.

ومن الباحثين من يرى أنّ قول ثعلب هو تفسير معنى وليس تفسير إعراب، أي أنه تفسير لقول الكوفيين بأن الناصب هو (الخلاف)، ((وإنما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير ليقرر أن الظرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية وليس الإسناد أو الإضافة، فبهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي، فكان منصوباً لا مرفوعاً، تمييزاً له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه)).[3]

وقال الأنباري راداً قول الكوفيين ((هذا فاسد لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ

1- ينظر الإنصاف (١/ ٢٤٥-٢٤٧) والتبيين (٣٧٦) وائتلاف النصرة (٣٥).

2- ينظر المراجع السابقة.

3- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها (٤٦).

لأن الخلاف لا يتصوّر أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعداً)).[1]

وهذا الرد -في تقديري- رد غير مقنع، وفي طيّاته شيء الإيهام لسببين:

الأول: الاتفاق على رفع المبتدأ أو (المسند إليه) في هذا التركيب ولم يُنقَل نصبه، ثم إن الخلاف قائمٌ ومنصبٌ على نصب الخبر، فالكوفيون حينما يعللون لنصبه بالمخالفة، فهذا يعني أنه قد استقرّ لدى الجميع (المتكلم والمخاطب) رفع المبتدأ، وإنما السؤال عن علّة نصب الخبر، فإذا قيل: العلة هي المخالفة، أي المخالفة للحكم المستقر، فيصبح لدينا مخالِف (بالكسر) وهو الظرف، ومخالَف (بالفتح) وهو المبتدأ، ولا يمكن أن نقلب الأمور أو نغيّرها بحيث يصير المبتدأ هو (المخالِف)؛ لأنه ذُكِر أولاً مع حكمه الإعرابي وهو الرفع، وجاء الخلاف بعد ذلك، من الخبر الذي خالف المبتدأ في أنه ليس إياه في ماهيته، فكان لابد من مخالفته في العلامة.

الثاني: أن الرفع في المسند إليه قانون ثابت، وليس أمراً اعتباطياً يمكن التخلي عنه لأدنى ملابسة.[2]

وممن اعترض على قول الكوفيين ابن مالك في قوله: ((المخالفة في الجزئين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) و(زيدٌ زهيرٌ) و(نهارك صائم))).[3]

1- الإنصاف (١/ ٢٤٧).

2- ينظر دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها (٤٧٥).

3- شرح التسهيل (١/ ٣١٣).

ويعترض على قول ابن مالك بأن هذه العبارات ونحوها محمولة على المجاز، ولو لم تكن كذلك لسقط قصد الإخبار بها، لأن المراد بكل منها تشبيه الثاني بالأول فكأنّه هو، ومعناه: أبو يوسف هو أبو حنيفة علماً وفقهاً ومثله: زيدٌ هو زهيرٌ شعراً وهكذا.

ومن الباحثين المعاصرين من ينكر نسبة القول بالعمل بالخلاف إلى الكوفيين. ويعدّ ذلك مفتقراً إلى دليل.[1] وما قاله غير صحيح، وقد حكى هذا القول ابن كيسان والسيرافي عن الكوفيين[2] ومن نقل حجّة على من لم ينقل.

خامساً: العامل في المفعول معه:

اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول معه: على عدة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين،[3] ونسبه الرضي إلى جمهور النحويين،[4] أن العامل فيه هو الفعل الذي قبله بتوسّط الواو، لأن الفعل قُوّي بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه، كما يعدّى إلى الاسم بالهمز والتضعيف وغيرها.

1- ينظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف لمحي الدين توفيق (٢١٦).

2- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣١٣).

3- ينظر الكتاب (١/ ٢٩٧) والأصول (١/ ٢٠٩) والإيضاح (١٩٣) والإنصاف (١/ ٢٤٨) وائتلاف النصرة (٣٦).

4- ينظر شرح الكافية (٢/ ٣٨).

ويُعترض على مذهب البصريين بأنّ جملة المفعول معه قد لا يأتي فيها فعل أصلاً، نحو (ما أنت وزيداً وما شأنك وعمراً) فنسبة النصب للفعل لا معنى لها، كما أن المفعول معه يأتي بعد الفعل اللازم، وبعد الفعل المتعدي، مثل (رافقتك وزيداً) فالقول بتقوية الواو للفعل لا معنى لها أيضاً، لأن الواو تأتي مع المتعدّي، وكان الأولى الاستغناء عنها، لأن المتعدي لا يحتاج إلى تقوية على مذهب النحويين.

الثاني: مذهب الأخفش[1]، انه ينتصب انتصاب الظرف، لأن الواو واقعة موقع (مع)، فكأنّ الجملة (قمت مع زيدٍ)، فلما حذفت (مع)، وقد كانت منصوبة على الظرف، وأقيمت الواو مقامها انتصب (زيد) على حد انتصاب (مع). وهذا القول قائم على الظنّ. وقد نُسب أبو حيان هذا المذهب إلى أكثر النحويين.[2]

الثالث: المذهب المنسوب إلى الزجاج[3] أن المفعول معه منصوب بفعل محذوف، والتقدير (استوى الماء ولابس الخشبة) وقد سبق لنا بحث هذه المسألة في الفصل الأول،[4] وقد وصلنا إلى نتيجة مفادها عدم صحة ما نُسب إلى الزجاج.[5]

---

[1] ينظر الإنصاف(١/ ٢٤٨) والتبيين (٣٧٩) وشرح المفصل(٢/ ٤٩)وشرح الكافية(٢/ ٣٩).

[2] ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٤).

[3] ينظر الإنصاف (١/ ٢٤٨) والتبيين (٣٧٩) وشرح التسهيل (٢٢٤٩) والجنى الداني(١٥٥) والمساعد (١/ ٥٤٠).

[4] ينظر الفصل الأول ص (٢٥).

[5] ينظر معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٤٣).

الرابع: مذهب الجرجاني أن العامل هو الواو.[1]

الخامس: مذهب الكوفيين أن المفعول معه منصوب على الخلاف،[2] لأن قولنا: (استوى الماءُ والخشبة) لا يحسن تكرير فيه الفعل فيقال (استوى الماء واستوت الخشبة) لأن الخشبة لم تُنقل من مكانها حتى تستوي مع الماء الذي استوى معها. فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف، كما تقدم في الظرف، ومما يدل على أن الفعل السابق لم يعمل في المفعول معه أنه لازم غير متعدٍ: كما أن جملة المفعول معه لا تقتضي دائماً فعلاً نحو (كيف أنت وشربةً من عصير) و(كيف أنت وزيداً).[3]

قال النحويون: يُشكِل على هذا القول (قام زيد لا عمرو) فما بعد (لا) مخالف لما قبلها ولم ينصب، ومثله (ما قام زيد لكن عمرو) فما بعد (لكن) أيضاً مخالف لما قبلها وليس بمنصوب.

ويُرد على هذا الاعتراض في الجملة الأولى (قام زيد لا عمرو) بأنّ عمراً في حكم المسند إليه وكأنّ التقدير (قام زيد لا قام عمرو).

أما الجملة الثانية فقد أسندنا القيام إلى عمر بعد نفيه عن زيد، فهو في حكم المسند إليه أيضاً، وحقّه الرفع.

1- ينظر الجمل للجرجاني (٢٠) والمرتجل (١٨٣).

2- ينظر معاني القرآن للفراء (١/٣٣-٣٤) والإنصاف (١/٢٤٨) والتبيين (٣٧٩) وشرح المفصل (٢/٤٩).

3- ينظر دراسات في نظرية النحو وتطبيقاتها (٥٩).

وقد اشترط النحويون أن يسبق المفعول معه بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه، ولكنهم وقفوا حائرين أمام بعض التراكيب التي جاء فيها المفعول معه دون أن يسبقه فعل أو معنى الفعل، نحو (ما شأنك وزيداً؟) و(مالك وعمراً؟) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد؟) فذهبوا يلتمسون أفعالاً مقدّرة، وذكروا تقديرين: [1]

الأول: أن يكون النصب بـ(كان) مضمرة قبل الجار، والتقدير (ما كان لك وزيداً) و(ما كان شأنك وعمراً) و(كيف تكون وقصعة من ثريد).

وهذا لا يُزيل الإشكال لأن هذا التقدير يقتضي أن تكون (كان) تامة دالة على الحدوث والوقوع، وهي لا تحتاج إلى أكثر من فاعل، فما الذي نصب الأسماء بعد الواو؟!.

الثاني: أن يكون النصب بمصدر (لا بس) محذوفاً والتقدير:(مالك وملابسةٌ زيداً) و(ما شأنك وملابستك عمراً).

ومع ما فيه من تكلّف ظاهر، وتقدير لا يُحتاج إليه، فإنه منقوض بنحو (كيف أنت وأخاك).

وزعم ابن ولاّد أنه لا يجوز الا تقدير سيبويه. [2]

---

[1] ينظر الكتاب (١/ ٣٠٩).

[2] ينظر الانتصار لسيبويه (١٠١).

وهناك من قدّر فعلاً محذوفاً تقديره (لا بس)، وهو الناصب للمفعول معه، وهو قول السيرافي،[1] وابن طاهر،[2] وابن خروف،[3] قال الرضي: إنما قدّروا هذا تفادياً مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدّر.[4]

قال أبو حيان عن تقدير السيرافي وصاحبيه: ((وهذا التقدير وتقدير المصدر يخرجه (المنصوب) عن أن يكون مفعولاً معه وتعيّن أن يكون مفعولاً به)).[5]

سادساً: العامل في الحال:

اختُلف في العامل في الحال المؤكّدة نحو (زيد أبوك عطوفاً) و (هو الحق بيناً) على مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه[6] أن العامل في الحال فعل مضمر تقديره أعرف ذلك، أو أحقّه، والتقدير (زيد أبوك أحقّه عطوفاً) ونحو ذلك مما دلتْ عليه الحال، فيكون فيها توكيد الخبر بأحقَ وأعرف كتوكيده باليمين، فإذا قلت: (أنا عبدالله معروفاً) فكأنك قلت: لا شك فيه أو أعرفه أو أحقّه.

1- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٥١-٢٥٢).

2- ينظر المساعد (١/ ٥٤٢).

3- ينظر المساعد (١/ ٥٤٢) والهمع (٣/ ٢٤٢).

4- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٢٨).

5- ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٨).

6- ينظر الكتاب (٢/ ٧٨/ ٨٠).

الثاني: مذهب ابن خروف[1] أن العامل هو المبتدأ، لتضمّنه معنى تنبّه.

الثالث: المذهب المنسوب إلى الزجاج[2] أن العامل هو الخبر، لكونه مؤولاً بمسمى نحو (أنا حاتم سخياً).

غير أنني أشك في صحة هذه النسبة إليه -وإن كان قد نسب إليه ذلك كثير من النحويين- لأنه ذكر كلاماً شبيه بقول ابن خروف السابق، إذ قال:((فأما قولك (هو زيد معروفاً وهو الحق مصدقاً) ففي الحال فائدة، كأنك قلت: انتبه له معروفاً، وكأنه منزلة قولك هو زيد حقاً)).[3]

الرابع: مذهب ابن مالك:[4] التفصيل فإنْ كان ما قبل الحال صالحاً للعمل نحو هو أبوك عطوفاً، وهو الحق مصدقاً، كان العامل هو الأب والحق ((لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلّف إضمار عامل بعدهما))[5] فإن لم يكونا صالحين فعلى مذهب سيبويه.

1- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٨٩) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١٦٠٢) والمساعد (٢/ ٤٣).

2- ينظر الكافية (١/ ٦٨٨) وشرح المفصل (٢/ ٦٥) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١٦٠١) وشرح ابن الناظم (٢٤٤) وشرح التصريح (١/ ٦٠٧) والهمع (٤/ ٤٠).

3- ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٧٤).

4- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٥٧ -٣٥٨).

5- المصدر السابق.

أقول: لا حاجة لتقدير عامل أصلاً؛ إذ إن هذه الجمل لا فعل فيها ولا ما يشبه الفعل، وإنما نُصبت لخروجها عن دائرتي الإسناد والإضافة.

أما المذهب المنسوب إلى الزجاج فغير مطّرد في نحو ﴿هَـٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾،[1] كما أن التمثيل بـ(أنا حاتم سخياً) لا يصح لأنه لم يكن سخياً وقت تسميته بـ(حاتم).[2]

أما مذهب ابن خروف فهو أيضاً بعيد لأن عمل الضمير والعَلَم مما لم يأخذ به أحد من النحويين.[3]

كما اختلف النحويون في العامل في الحال في نحو (هذا بسراً أطيب منه رطباً) على قولين:

الأول: أن الحالين منصوبان على إضمار (كان) التامة، والتقدير (هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رُطباً).

وهو مذهب المبرد،[4] والزجاج،[5] وابن السراج،[6] والسيرافي،[7] والفارسي،[8] في حلبياته.

1- من الآية (٦٤) من سورة هود.

2- نظر شرح الكافية (١/ ٦٨٨).

3- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٨٩).

4- ينظر المقتضب (٣/ ٢٠٥-٢٥١).

5- ينظر المساعد (٢/ ٣٠) وشرح التصريح (١/ ٥٩٨).

6- ينظر الأصول (١/ ٢٢٠-٢٢١) و(٢/ ٣٥٩).

7- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٤٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٧) وحاشية الكتاب (١/ ٤٠٠) هارون.

8- ينظر المسائل الحلبيات (٢٠٢) و(١٧٩-١٨٠).

الثاني: أن العامل في (بسراً) اسم الإشارة لضعف أفعل التفضيل عن العمل. وقيل حرف التنبيه وهو قول منسوب لأبي على الفارسي.[1]

ويُشكِل على هذا القول مثل (زيد راجلاً أحسن منه راكباً)، و (زيد مفرداً أنفع منه مُعاناً) فإن هذا جائز اتفاقاً، مع خلوّ المبتدأ من معنى الفعل.

الثالث: أن العامل هو (أفعل) التفضيل. وهو مذهب المازني،[2] والفارسي،[3] وابن كيسان،[4] وابن جني،[5] وابن خروف،[6] واختاره ابن مالك.[7] فـ(بسراً) حال من الضمير المستكن في (أطيب) و(رطباً) حال من الضمير في (منه)، ونُسب هذا القول إلى سيبويه.[8]

قال ابن مالك: لا حاجة إلى إضمار (كان) لأنه تكلّف ولأن (أفعل) هنا هو أفعل نفسه في قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ﴾[9] في أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلّقين،

1- ينظر شرح المفصّل (٢/ ٦٠) وشرح الكافية (١/ ١٦٥) وشرح التصريح (١/ ٥٩٨).

2- ينظر المساعد (٢/ ٣٠) وشرح التصريح (٥٨٩) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٨).

3- ينظر الحلبيات (١٧٦-١٧٩) والمسائل المنثورة (٣٣).

4- ينظر المساعد (٢/ ٣٠) وشرح التسهيل (٢/ ٣٤٥) وشرح التصريح (١/ ٥٩٨).

5- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٤٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٨).

6- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٨) وشرح التصريح (١/ ٥٩٨).

7- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٤٤) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣٢).

8- ينظر الكتاب (١/ ٤٠٠) وشرح التسهيل (٢/ ٣٤٤-٣٤٥).

9- من الآية (١٦٧) من سورة آل عمران.

فكما اتحد المتعلّق في الآية بـ (أفعل) كذا تتعلّق الحالان به في الأمثال المشار إليها.[1]

كما اختلف النحويون في نحو (هذا زيد قائماً) و﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[2] فذهب الجمهور[3] إلى أن العامل اسم الإشارة، أو حرف التنبيه؛ لأن التقدير (انتبه له قائماً أو أشير إلى بيوتهم خاوية).

قالوا: لأن العامل إما أن يكون فعلاً، أو لفظاً فيه معنى الفعل.

وخالف السهيلي[4] فمنع عمل حرف التنبيه، أو اسم الإشارة؛ لأنّ حرف التنبيه إنما هو حرف، ومعنى الحرف لا يعمل في الظرف والأحوال، وأما اسم الإشارة فهو غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها؛ وإنما هو كالمضمر، ولا يعَمل (هو) ولا (أنت) بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف، والعامل عنده هو فعل مضمر تدل عليه الجملة تقديره (انظر) دلّ عليه الإشارة، لأنك أشرت إلى المضمر لينظر.

أقول: اسم الإشارة وحرف التنبيه لا يعملان بمقتضى قانون العمل عند النحويين، وكذلك تقدير فعل دل عليه اسم الإشارة لا حاجة إلى تكلّفه، فلماذا لا يُنصب بالقصد إليه لأن المنصوب هنا وقع مجرداً عن الإخبار عنه مثل قولنا (سبحان الله).

1- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٤٤).

2- من الآية (٥٢) من سورة النمل.

3- ينظر الكتاب (٢/ ٧٧-٧٨) والمقتضب (٤/ ١٦٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٤) والهمع (٤/ ٣٦) وشرح التصريح (١/ ٥٩٦).

4- ينظر نتائج الفكر للسهيلي (٢٢٩-٢٣٠).

سابعاً: العامل في المستثنى:

اختلف النحويون في عامل نصب المستثنى خلافاً طويلاً و تشعّبت أقوالهم، وتعددت آراؤهم، واختلفت نسبة المذاهب إلى النحويين، حتى قال السيوطي: ((لم يترجّح عندي قول منها؛ فلذا أرسلت الخلاف)).[1]

ومن أهم أقوالهم:

الأول: أن المستثنى منصوب بالفعل أو معناه بوساطة (إلا)، وهو قول السيرافي،[2] وابن الباذش،[3] والفارسي،[4] وابن الصائغ.[5] ونسبهُ الأنباري للبصريين،[6] ونُسب لسيبويه.[7]

الثاني: أن الناصب هو(إلاّ) نفسها واختاره ابن مالك،[8] ونسبه للمبرد، وسيبويه.[9] وقال: ((وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه))[10] وهو قول الجرجاني،[11] ومحمد بن الحسن الصايغ،[12] ونسب إلى الزجاج.[13]

1- الهمع (٣/ ٢٥٣).
2- ينظر شرح ابن عصفور (٢/ ٢٥٧) وشرح التسهيل (٢/ ٢٧٧).
3- ينظر شرح ابن عصفور (٢/ ٢٥٧).
4- ينظر الإيضاح العضدي (٢٢٥).
5- ينظر الهمع (٣/ ٢٥٢)
6- ينظر الإنصاف (١/ ٢٦١).
7- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٥).
8- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٧١).
9- المصدر السابق
10- المصدر السابق.
11- ينظر الجمل للجرجاني (٢٠) والمرتجل (١٨٦).
12- ينظر اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٦١).
13- ينظر شرح الكافية (١/ ٧٢١) وشرح المفصل (٢/ ٧٦) والإنصاف (١/ ٢٦١).

الثالث: أنّ الناصب (أستثني) مضمراً.

وهو قول المبرد،[1] والزجاج.[2] وقد اختلف النقل عنهما في هذه المسألة، ولاسيما المبرد، إذ نقل عنه كثير من النحويين أن الناصب هو(إلاّ) نفسها،[3] ولكن المتأمّل في كلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يجد أن كلامه يقتضي أن يكون الناصب هو الفعل المضمر (استثنى)، و(إلاّ) دليل عليه أو بدل منه.[4]

الرابع: وهو المذهب المنسوب إلى الفراء.[5] وقيل:[6] أنه المشهور في مذهب الكوفيين أن (إلاّ) مركّبة من (إنّ) و(لا) ثم خُفِفتْ (إنّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ(إنّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا).

وقد قادنا البحث في كتاب الفراء (معاني القرآن) إلى عدم ثبوت هذه النسبة، إذ يقول الفراء: ((ونرى أن قول العرب (إلاّ) إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً، وضموا إليها (لا) فصارا

---

1 - ينظر المقتضب (٤/ ٣٩٠) وشرح التسهيل (٢/ ٢٧٨)والهمع (٣/ ٢٥٣)

2 - ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٧٨) والهمع (٣/ ٢٥٣) والجنى الداني (٥١٦).

3 - ينظر شرح الكافية (١/ ٧٢٠) وشرح المفصّل (٢/ ٧٦) والإنصاف (١/ ٢٦١) وشرح التسهيل (٢/ ٢٧١) والخصائص (٢/ ٢٧٦)..

4 - ينظر المقتضب (٤/ ٣٩٠) وحاشيته والكامل (٢/ ٨٩).

5 - ينظر شرح ابن عصفور (٢/ ٢٥٧) والتبيين (٤٠٠) وشرح المفصّل (٢/ ٧٦). وشرح التسهيل (٢/ ٢٧٩).

6 - ينظر الإنصاف (١/ ٢٦١).

جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حدّ الجحد))[1] فإذا كانت (إنْ) التي ضمت إليها (لا) ليست هي (إنْ) المخففة من الثقيلة، فالقول بأن المستثنى ينتصب في الإيجاب اعتباراً بها غير صحيح، كما أن الفراء لم يقل بهذا الذي نُسِب إليه عند حديثه عن المستثنى في كتابه.[2]

الخامس: أن المستثنى منصوب بالمخالفة لما قبله، لأنه حينما خالف ما قبله اقتضى مخالفته في العلامة الإعرابية، وهو قول الكسائي،[3] ويمكن أن ينسب هذا القول إلى الخليل، لأنه قال كما في كتاب سيبويه ((لا يكون المستثنى إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قال له عشرون درهماً)).[4]

وواضح أن (عشرون) لا تصلح أن تكون عاملاً لفظياً للنصب في (درهماً)، لأنها ليست فعلاً، ولا ما يشبه الفعل، فالمقصود إذن هو مخالفة ما بعد (إلاّ) لما قبلها ولا عبرة بقول سيبويه (فعمل فيها ما قبله) لأن المثال الذي أورده في السياق نفسه (القوم فيها إلا أباك) لا يسمح بتقدير عامل يصلح للنصب من فعل أو نحوه مما تعارف عليه النحويون.[5]

1- معاني القرآن (٢/ ٣٧٧).

2- ينظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (٢٠٨) ومعاني القرآن (١/ ٣٦٣).

3- ينظر شرح ابن عصفور (٢/ ٢٥٧) والجنى الداني (٥١٧) والهمع (٣/ ٢٥٣).

4- الكتاب (٢/ ٣٣).

5- ينظر دراسات في نظرية النحو (٤١).

وهناك أقوال أخرى أوصلها خالد الأزهري إلى أكثر من ثمانية أقوال،[1] ولا أراني مضطراً إلى الخوض فيها أو النظر في الترجيح بينهما بل أقول كما قال أبو حيان ((ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة... وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدّى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي))[2] على أن بعض الباحثين المعاصرين يرى أنّ الأخذ بالقول الأخير يجنبنا الاضطراب الذي آلت إليه أقوال النحويين في تعليل ظاهرة النصب.[3] وهو قول وجيه.

ثامناً: إعمال (إنْ) المخفّفة:

اختلف النحويون في إعمال (إنّ) إذا خُفّفت، فذهب البصريون[4] إلى أنها تعمل وإنْ خُفّفت واستدلوا على ذلك بالسماع، والقياس، فمن أدلّة سماعهم قوله تعالى[5] **﴿وإنْ كُـلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾** في قراءة من قرأ بالتخفيف،[6] وقال سيبويه ((حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (وإنْ عمراً لمنطلقٌ)).[7]

أما القياس فهي بمنزلة فعل حُذف منه بعض حروفه، وهذا لا يبطل العمل، كما يقال: عِ الكلامَ وشِ الثوبَ.

1- ينظر شرح التصريح (١/ ٥٤١).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٦).

3- ينظر دراسات في نظرية النحو (٥٢).

4- ينظر الإنصاف (١/ ١٩٥) والتبيين (٣٤٧) والكتاب (٢/ ١٤٠) ومعاني القرآن وإعرابه (٣/ ٨٠) وشرح التصريح (١/ ٣٢٦).

5- من الآية (١١١) من سورة هود.

6- ينظر السبعة لابن مجاهد (٣٣٩) وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٧٧).

7- الكتاب (٢/ ١٤٠).

وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل إذا خُفّفت،[1] لأنها حينئذٍ قد زال شبهها بالحرف واختار هذا عبداللطيف الشرجي.[2]

ولكن كيف يجيب الكوفيون عن الآية وعن نقل سيبويه ؟ وقد صحّت القراءة وصحّ النقل؟!

تاسعاً: ناصب الخبر بعد (ما) الحجازية:

واختلف النحويون في عامل النصب في خبر (ما) الحجازية في نحو قوله تعالى ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾.[3]

فذهب الكوفيون إلى أنها غير عاملة،[4] فالاسم بعدها مرفوع بالابتداء والمنصوب نُصِب بنزع الخافض لأنها حرف غير مختص فوجب ألا يعمل.

وذهب البصريون إلى أنها عاملة،[5] فالمرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها منصوب بها، لأنها أشبهت (ليس) فعملت عملها، وقد نسب الزجاج هذا القول إلى الخليل، وسيبويه، وجميع النحويين القدماء.[6]

وقول الكوفيين مرجوح من عدّة وجوه:[7]

1- ينظر الإنصاف (١/ ١٩٥) والتبيين (٣٤٧) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٢٨).

2- ينظر ائتلاف النصرة (١٧٠).

3- من الآية (٣١) من سورة يوسف.

4- ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٦/٣) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢) و(٣/ ١٣٩) والهمع (٢/ ١١٠).

5- ينظر الكتاب (١/ ٥٧) والمقتضب (٤/ ١٨٨) والإنصاف (١/ ١٦٥) والتبيين (٣٢٤) وائتلاف النصرة (١٠٧) و(١٦٥) واللباب (١/ ١٧٥).

6- ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٠٧).

7- ينظر اللباب (١/ ١٧٥) والتبيين (٣٢٤).

١- أن قولهم يقتضي أن حرف الجر أصل في التركيب مع (ما)، وليس كذلك.

٢- أن الحذف عدم، وفي قول الكوفيين إيجاب العمل بالعدم.

٣- أن حرف الجر يحذف في مواضع ولا يوجب النصب مثل: (بحسبك قول السوء) و(كفى بزيد أستاذاً) و(ما جاءني من أحدٍ) فإذا حذفت حرف الجر رفعت ولم تنصب.

أقول: يمكن أن يعدّ (الخلاف) ناصباً لخبر (ما) لكونه خالف اسمها، إذ نُفِيَتْ العلاقة بينهما، فكان هذا سبباً في تغاير الحركة بينهما ((ومما يرجّح ذلك أن انتقاض النفي بـ(إلا) وإثبات إسناد الخبر للمبتدأ يُلغي النصب في الخبر ليعود مرفوعاً))[1] نحو ما زيدٌ إلا شاعرٌ.

عاشراً: إعمال (إنْ) النافية عمل ليس:

اختلف النحويون في إعمال (إنْ) عمل (ليس)، فمنع إعمالها أكثر أهل البصرة،[2] ووافقهم الفراء[3] من الكوفيين، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام ولا يتغيّر الكلام.

---

[1]- دراسات في نظرية النحو (٥١).

[2]- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٧) وشرح التصريح (١/ ٢٧١).

[3]- ينظر أمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٤) وارتشاف الضرب (٣/١٢٠٧) والخزانة (٤/ ١٦٧) وشرح التصريح (١/ ٢٧١) ومعاني القرآن (٢/ ١٤٥).

في حين أجاز إعمالها الكسائي،[1] وابن السراج،[2] والفارسي،[3] وابن جني،[4] ونُسب إلى أكثر الكوفيين.[5]

والصحيح جواز إعمالها،[6] إذ ثبت ذلك لغةً لأهل العالية نثراً ونظماً نحو (إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية) وقوله:

إن هـو مستوليـاً علـى أحـد

إلا علـى حزبـه الملاعيـن

كمـا نقـل ابـن جـني[7] عن سعيد بن جُبير أنه قرأ ﴿**إنْ الَّذِيْنَ تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ**﴾.[8]

واختلف النقل عن سيبويه والمبرد إذ نقل السهيلي[9] أن سيبويه أجاز إعمالها، وأن المبرد منع ذلك، ونقل النحاس[10] عكس ذلك، وأن سيبويه والفراء يرفعان، والكسائي ينصب، وهو مذهب المبرد.

1- ينظر أمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٤) والخزانة (٤/ ١٦٧) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٧).

2- ينظر الأصول في النحو (١/ ٩٥) و(٢/ ١٩٥).

3- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٧٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٧).

4- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٧٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٧) وشرح التصريح (١/ ٢٧١).

5- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٧) وشرح التصريح (١/ ٢٧١).

6- ينظر المرجعان السابقان.

7- ينظر المحتسب (١/ ٢٧٠).

8- من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف.

9- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٧) وشرح التصريح (١/ ٢٧١).

10- ينظر المرجعان السابقان.

والصحيح نقل النحاس، إذ هو موافق لما في المقتضب قال المبرد: ((وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)، كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول)).[1]

وقال ابن مالك:((وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال))[2] ثم ذكر كلاماً لسيبويه وتأوّله على أن سيبويه يجيز إعمال (إنْ) والظاهر والله أعلم -أن سيبويه لا يُعمل (إنْ) كما نقل ذلك عنه المبرد وابن السراج[3] وهما أقرب عهداً بسيبويه من ابن مالك.

حادي عشر: إعمال (لا) عمل ليس:

أجاز كثير من النحويين إعمال (لا) عمل (ليس)، ولكن بقلة، ومنهم سيبويه والمبرد.[4]

ونُسب إلى الأخفش منع ذلك،[5] كما نُسب المنع إلى المبرد، وليس بصحيح.[6] ويمكن إدراج المنصوب هنا أيضاً في باب المنصوب بالخلاف، فلأنّ (لا) نفتْ العلاقة بين المبتدأ والخبر، فكان الثاني خلاف الأول فاستحق النصب.

1- المقتضب (٢/ ٣٦٢).

2- شرح التسهيل (١/ ٣٧٥) وينظر الكتاب (٤/ ٢٢١) و(٣/ ١٥٢).

3- ينظر المقتضب (٢/ ٣٦٢) والأصول (١/ ٢٣٥) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣).

4- ينظر الكتاب (٢/ ٣٠٠ و٣٠٤) والمقتضب (٤/ ٣٨٢) وشرح التصريح (١/ ٢٦١).

5- ينظر شرح المفصّل (١/ ١٠٩) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٨) والهمع (٢/ ١١٩) وشرح التصريح (١/ ٢٦٧).

6- ينظر الجنى الداني (٢٩٣) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٨) وشرح التصريح (١/ ٢٦٧) وينظر المقتضب (٤/ ٣٨٢).

ثاني عشر: إعمال (لات) عمل ليس:

المتفق عليه أن (لات) حرف، وليس بفعل، وهي مأخوذة من (لا) النافية، كما أنها في العربية لا تدخل إلا على لفظ (الحين) أو مرادفاته بقلة، والناظر في (لات) يجد أن لها خصوصيّة معينة، فإذا نظرنا إلى اللغات الساميّة، وجدنا أن العبرية تستعمل (لات) أيضاً مع لفظ (الحين)، كما أنها في العربية لا تستعمل إلا محذوفة الخبر في أغلب الأحيان، بما يقودنا إلى أن العربية حافظت على استعمال (لات) كما هي في اللغة الأم.[1]

أما النحويون فيعملون (لات) عمل (ليس)، وقد نقل ابن السراج والسيرافي عن الأخفش أن (لات) عنده غير عاملة،[2] واشتهر هذا النقل في كتب النحويين[3] وليس هذا النقل بصحيح وقد تنبّه لهذا ابن مالك.[4] وعلى هذا تكون (لات) عاملة بالإجماع عند النحويين كما قال الشيخ خالد الأزهري.[5]

غير أن (لات) يجري عليها ما جرى على (ما) و (لا)، فإنها تنفي العلاقة بين ما بعدها، فيمكن إدراجه أيضاً في باب المنصوب بالخلاف.

1- ينظر التطور النحوي للغة العربية (١٧٣).

2- ينظر الأصول في النحو (١/ ٩٧) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٥).

3- ينظر شرح المفصل (١/ ٢١٣) وشرح التصريح (١/ ٢٦٩) والمغني (٣٣٥).

4- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٧٥) ومعاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٥٣).

5- ينظر شرح التصريح (١/ ٢٦٩).

المبحث الثالث

المنصوبات بين الإعراب والبناء

هناك مجموعة من المنصوبات يرجع الخلاف فيها إلى الإعراب والبناء، فيرى بعض النحويين هذه الكلمة أو تلك معربة، في حين يراها غيرهم مبنية، بناءً على قياساتهم، أو عللهم، أو مذاهبهم في الحكم على المسائل النحوية، وهذه المسائل هي:

أولاً: الخلاف في (إيّاك):

اختلف النحويون في (إيّاك) ونحوه خلافاً طويلاً، وتباينت آراؤهم حتى قال ابن يعيش: ((إنّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال؛ ولهذا كثر اختلاف العلماء فيه))[1] ولا تنحصر المسألة في كثرة الخلاف، بل تزيد على ذلك في تعدد نسبة أكثر من قول للنحويّ نفسه؛ إذ نُسب للخليل، وسيبويه، والأخفش، والزجاج، وابن كيسان، أكثر من قول بحيث يصعب تمييز مذهب هذا النحوي أو ذاك، ولهم في ذلك أقوال كثيرة أهمها:

١- أنّ الضمير هو (إيّا) وما بعده من الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب تدل على التكلُّم، أو الخطاب، أو الغيبة، لأنها لو كانت أسماء لكانت مجرورة بالإضافة؛ ولا سبيل للإضافة هنا لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها.

---

[1]- شرح المفصل (٣/ ٩٨) وينظر الفوائد و القواعد للثمانيني (٤٠٤-٤٠٥).

وهذا قول سيبويه،[1] ونسب إلى الأخفش،[2] وابن السراج،[3] والفارسي.[4]

كما نُسب في كتب الخلاف إلى البصريين.[5]

٢- أنَّ (إيّا) ضمير مضاف إلى ما بعده، وما بعده ضمير في محل جر بالإضافة، وهذا المذهب منسوب إلى الخليل،[6] والأخفش،[7] والمازني،[8] ورجّحه ابن مالك[9] بدليل قول العرب ((إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ)) فأضيف (إيّا) إلى الاسم الظاهر.

٣- أن (إيّا) اسم ظاهر، وهو مضاف إلى ما بعده، وما بعده ضمير في محل جر.

وهذا المذهب منسوب إلى الزجاج،[10] ونسبه ابن عصفور إلى الخليل.[11] غير أن الزجاج يقول في معاني القرآن وإعرابه

١- ينظر الكتاب (٢/ ٣٥٥-٣٥٦) وشرح التسهيل (١/ ١٤٤) وشرح التصريح (١/ ١٠٤).

٢- ينظر الجنى الداني (٥٣٦) وشرح المفصّل (٣/ ٩٨) وشرح التسهيل (١/ ١٤٥) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠).

٣- ينظر الأصول (٢/ ١١٧).

٤- ينظر الجنى الداني (٥٣٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠) والهمع (١/ ٢١٢).

٥- ينظر الإنصاف (٢/ ٦٩٥) وائتلاف النصرة (١٠٥).

٦- ينظر شرح المفصّل (٣/ ٩٨) وشرح التسهيل (١/ ١٤٥) والهمع (١/ ٢١٢) ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه (٤٧).

٧- ينظر شرح التسهيل (١/ ١٤٥).

٨- ينظر شرح المفصّل (٣/ ٩٨) وشرح التسهيل (١/ ١٤٥) والهمع (١/ ٢١٢).

٩- ينظر شرح التسهيل (١/ ١٤٥).

١٠- ينظر شرح المفصّل (٣/ ٩٨) وشرح التسهيل (١/ ١٤٤) والهمع (١/ ٢١٢).

١١- ينظر شرح الجمل (٢/ ١٥).

((وموضع الكاف في (إيّاك) خفض بإضافة (إيا) إليها، و(إيا) اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات))[1] وهذا واضح أنه يعدّ (إيّا) ضميراً لا اسماً ظاهراً، فعلى هذا فمذهب الزجاج هو المذهب الثاني.

٤- أنّ اللواحق التي تلحق (إيّا) هي الضمائر، و(إيّا) عماد؛ لأن الكاف والهاء والياء، هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال، ولا فرق بينهما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتي بـ (إيّا) لتعتمد عليه.

وهذا القول منسوب إلى الفراء،[2] وابن كيسان،[3] كما نُسب إلى الكوفيين.[4]

٥- وقيل: إن (إيّاك) بكمالها هي الضمير.

وهو منسوب إلى ابن كيسان[5] والكوفيين.[6]

٦- كما نسب إلى سيبويه، والأخفش،[7] وابن درستوريه،[8] أن (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر.

---

[1] - معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤٨).

[2] - ينظر الجني الداني (٥٣٧) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣) والهمع (١/ ٢١٢).

[3] - ينظر الإنصاف (٢/ ٦٩٥) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠)

[4] - ينظر الإنصاف (٢/ ٦٩٥) وائتلاف النصرة (١٠٤) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠)

[5] ينظر شرح المفصّل (٣/ ٩٨) والهمع (١/ ٢١٢).

[6] - ينظر ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠) والهمع (١/ ٢١٢).

[7] - ينظر شرح المفصّل (٣/ ٩٨).

[8] - ينظر الهمع (١/ ٢١٢).

وقد اعتُرض على الثاني بأن الضمير لا يضاف، وعلى الثالث بأنه لو كان اسماً ما اقتصر على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، كما اعترض على الرابع بأن الأكثر لا يكون عمدة للأقلّ في كلام العرب، كما أن (إياك) تشبه (أنت) ولا يقال أنَّ (أن) عمدة للتاء. وعلى الخامس بأن الاسم المضمر لا يتغير بعضه بتغير أحوال المراد به من غيبة وتكلم وخطاب.

وأقرب هذه المذاهب هو المذهب الأول؛ لأنه سالم من كثير من الاعتراضات.

ثانياً: الخلاف في المنادى:

ذهب بعض[1] الكوفيين كالكسائي[2]، وأبي بكر بن الأنباري[3]، إلى أن المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع بغير تنوين، وهو مذهب الرياشي من البصريين[4]؛ لأنه اسم معرب قبل النداء، ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء، كما أنّ المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء، فكذلك غير المضاف وفرّع على هذا بعضهم، فجعل المثنى والجمع أيضاً بالياء[5].

1- ينظر التبيين (٤٣٨).

2- ينظر شرح الكافية (١/ ٤١٠) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٣).

3- ينظر شرح القصائد السبع الطوال (٤٣).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٣) والهمع (٣/ ٣٨).

5- ينظر الهمع (٣/ ٣٨).

وقد نسب الأنباري وعبد اللطيف الشرجي هذا المذهب للكوفيين دون تفصيل[1].

في حين ذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم[2]، وهو مذهب الفراء من الكوفيين[3]، ونسبه السيوطي إلى الجمهور[4].

واحتجّوا بأن قالوا[5]: إنما قلنا: إنه مبني- وإن كان في الأصل معرباً- لأنه أشبه كاف الخطاب!! وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها! ولأنه أيضاً يشبه الأصوات، لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها.

أقول: ما وجه الشبه بين المنادى وكاف الخطاب؟ وهل تأخذ الكلمة حكمها الإعرابي لأنها تشبه كلمة ما؟ إذاً فما استند عليه البصريون ضعيف كما يظهر.

وقال الفراء: الأصل في النداء أن يقال(يا زيداه) كالندبه فيكون الاسم بين صوتين مديدين فلما كثر في كلامهم استغنوا بـ (يا) عن الصوت الثاني وبنوه على الضم[6].

وقد ذهب قوم إلى أنه بين الإعراب والبناء[7].

1- ينظر الإنصاف (١/ ٣٢٣) وائتلاف النصرة (٤٥).

2- ينظر الكتاب (٢/ ١٨٢) والمقتضب (٤/ ٢٠٤) والأصول (١/ ٣٣٣) والإنصاف (١ / ٣٢٣).

3- ينظر شرح الكافية (١/ ٤١١) والإنصاف (١/ ٣٢٣) وائتلاف النصرة (٤٥).

4- ينظر الهمع (٣/ ٣٨).

5- ينظر الإنصاف (١/ ٣٢٣) والتبيين (٤٣٨-٤٤٠) وأسرار العربية (٢٢٤).

6- ينظر الإنصاف (١/ ٣٢٣).

7- ينظر شرح المفصل (١/ ١٢٩).

والحقيقة أن ما استند إليه القوم في التعليل للإعراب أو للبناء حجج ظنية، فمن أين للبصريين أنه يُشبه الأصوات أو كاف الخطاب؟ وهل مجرَّد التشابه بينه وبين الكاف- إن وُجد- يعني أنه يأخذ حكمها أيضاً؟ وهل كل متشابهين يأخذان الأحكام الإعرابية بمجرد التشابه؟ ومن أين للفراء أن أصل النداء(يا زيداه)؟ ومتى حذفوا ما بعد الاسم وأبقوا الـ(يا)؟ ومن أين للكوفيين أنه معرب؟ وهل يتغير آخره حتى يحكم بإعرابه؟ وإذا شئنا الإعراب فليكن مبنياً لا معرباً ويمكن أن نعلل الضم هنا بأن المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة لا ينوّنان لأن التنوين يدل على التنكير، في حين أن المنادى هنا معرّف أو مُعيّن ولأنه إنْ فتحناه أو جررناه اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، نحو يا غلامِ أو يا غلامَ ففروا من النصب والجر إلى الضم.[1] والله أعلم.

وبغضّ النظر عن الإعراب والبناء هل يصح أن يوصف المنادى المعرفة فيقال (يا زيدُ الظريفُ)؟

منع ذلك الأصمعي، لأن المنادى هنا شبيه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فإذا قيل (يا زيد الظريفُ) فإنّ ارتفاع (الظريفُ) على تقدير (أنت الظريف)، وانتصابه على تقدير (أعني الظريفَ).

وخالفه الجمهور، وردّوا قوله بالسماع، والقياس، فأما السماع فشهرته مغنية عن ذكر شواهده، وأما القياس فلأن مشابهته للضمير عارضة، لا يلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه.[2]

---

[1] - ينظر إحياء النحو (٦١).

[2] - ينظر شرح الكافية (١/ ٤٢٦) وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٣).

وقد اتفق النحويون أنَّ المنادى إذا كان علماً مفرداً، موصوفاً بـ (ابن)، متصلاً به، مضافاً إلى علم آخر، نحو (يا زيد بن سعيد) فإنه يجوز في المنادى وجهان: الفتح تخفيفاً، والضمّ على أصل البناء.

ولكن اختلفوا في أيِّهما الأول ؟

فذهب البصريون[1] -عدا المبرد- ونُسب إلى الجمهور[2] إلى أن الأولى فتح المنادى. وقال ابن كيسان: وهو الأكثر في كلام العرب.[3]

وهل الفتحة عندهم فتحة إتباع لفتحة ابن، أو فتحة بناء على تركيب الصفة مع الموصوف تركيب (خمسة عشر). أو فتحة إضافة وابن مقحم بين زيد وسعيد؟ أقوال. اختار ابن مالك الأول[4] والجرجاني الثاني.[5]

وذهب المبرد،[6] ونسب للكوفيين،[7] واختاره عبداللطيف الشرجي[8] إلى أنَّ الضم أولى لأنه القياس، فهو اسم علم ولي حرف النداء.

1- ينظر الكتاب (٢/ ٢٠٣) والأصول (١/ ٣٤٥) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٩٧) وشرح التصريح (٢/ ٢١٦-٢١٧).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٧).

3- ينظر المساعد (٢/ ٤٩٤) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٧) والهمع (٣/ ٥٣).

4- ينظر شرح التسهيل (٣/ ٣٩١).

5- ينظر المقتصد (٢/ ٧٨٥-٧٨٦).

6- ينظر المقتضب (٤/ ٢٣١).

7- ينظر ائتلاف النصرة (٥٨).

8- المرجع السابق.

فإذا كان الوجهان جائزين فلا مانع من استعمالهما معاً، إلا أن الفتح أكثر، وأخفّ حتى ذهب بعضهم إلى وجوبه.[١] وأما تعليلهم لذلك فكلها علل عقليّة ظنيّة.

ولم يشترط الكوفيون[٢] في هذه المسألة أن يكون العلم موصوفاً بـ(ابن)، فأجازوا فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير (ابن) نحو (يا زيد الفاضلَ).

واستدلوا بروايتهم لبيت جرير:

فما كعبُ بن مامة وابن سعدى

بأجودَ منك يا عمرَ الجوادا

بفتح (عمرَ).

ومذهب البصريين أنه يتعين الضم، وهو المشهور في رواية البيت.[٣]

ومذهب البصريين أقوى إذ لم يستدلّ الكوفيون إلا بهذه الرواية التي لا يعضدها شيء.

كما اختلف النحويون في تخريج بعض التراكيب نحو (يا سعدَ سعدَ الأوس) و (يا زيدَ زيدَ اليعملات) بفتح الأول منهما على عدة تخريجات:[٤]

---

[١]- ينظر شرح الكافية (١/ ٤٤١) والمقتصد (٢/ ٧٨٥).

[٢]- ينظر ائتلاف النصرة (٥٨-٥٩) وشرح الكافية (١/ ٤٤١) وشرح التصريح (٢/ ٢١٧).

[٣]- ينظر المقتضب (٤/ ٢٠٨) والمغني (٢٨) والهمع (٣/ ٥٤).

[٤]- ينظر شرح ابن الناظم (٤١١).

الأول: أن يكون (سعد) الأول منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهذا تخريج سيبويه.[1]

الثاني: أن يكون (سعد) الأول منادى مضاف إلى محذوف دلَّ عليه الآخر، والثاني مضاف إلى ما بعده، والتقدير: يا سعد الأوس سعد الأوس.[2]

الثالث: أن يُجعَل الاسمان مركبين تركيب (خمسة عشر)، وفتحتاهما حينئذٍ فتحتا بناء لا إعراب.
وهو اختيار السيرافي.[3]

وقد نُسب كثير من النحويين كالسيرافي،[4] وابن يعيش،[5] وابن عصفور،[6] وابن مالك،[7] وابنه،[8] وأبي حيان،[9] وابن هشام،[10] والسيوطي،[11] وغيرهم التخريج الثاني للمبرد، وصنيعُهم يُشعِر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه، وأنه يُخرِّج النص هنا بالتخريج الثاني

1- ينظر الكتاب (٢/ ٢٠٦).
2- ينظر المقتضب (٤/ ٢٢٧).
3- ينظر تعليق السيرافي على الكتاب (٢/ ٢٠٦) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٢٠٥).
4- ينظر حاشية الكتاب (٢/ ٢٠٦).
5- ينظر شرح المفصل (٢/ ١٠).
6- ينظر شرح الجمل (٢/ ٩٤).
7- ينظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢١).
8- ينظر شرح ابن الناظم (٤١١).
9- ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ٢٢٠٥).
10- ينظر أوضح المسالك (٤/ ٢٥).
11- ينظر الهمع (٣/ ٥٨) والانتصار لسيبويه (٨٣/ ٨٥).

فقط. وليس هذا صحيحاً بل إن المبرد في المقتضب ذكر التخريجين الأولين وبدا منهما بتخريج سيبويه،[1] كما أنه اقتصر على تخريج سيبويه فقط في موضعين من الكامل،[2] وإنما خالف المبرد سيبويه في قضية أخرى هي قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه التي جاء ذكرها بعد هذه المسألة مباشرة. وقد تنبّه لهذه المسألة الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في تحقيقه للمقتضب.[3]

ولعل الذي أوقع اللبس، أن المبرد ذكر مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه- وهي المسألة التي خالف فيها سيبويه- بعد هذه المسألة دون فصل بينهما. والله أعلم.

ويبدو تخريج سيبويه أولى من غيره لأن التخريج الثاني يعتمد على التقدير الذي لا تدعو إليه الحاجة. كما أن التخريج الثالث فيه بعد.

واتفقوا على جواز تنوين المنادى ضرورة[4] نحو

سلام الله يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مطر السلام

ونحو:

ضربتْ صدرَها إليّ وقالت   يا عدياً لقد وقتك الأواقي

واختلفوا هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه؟

1- ينظر المقتضب (٤/ ٢٢٧).

2- ينظر الكامل (٢/ ١٤٢) و(٣/ ٢١٧).

3- ينظر حاشية المقتضب (٤/ ٢٢٧).

4- ينظر الهمع (٣/ ٤١).

فذهب إلى الأول الخليل[1]، وسيبويه[2]، والمازني[3]، وإلى الثاني أبو عمرو[4]، وعيسى بن عمر[5]، ويونس[6]، والجرمي[7]، والمبرد[8].

واختار ابن مالك التفصيل[9] فيبقى الضم في العلم، وتنصب النكرة المعيّنة، وَعكَسَ ذلك السيوطي[10].

ولكن ما دام أصل التنوين هنا ضرورة وقد جاء بالوجهين فما الدليل على الأفضلية إلا العلل العقلية.

ثالثاً: الخلاف في الظرف

اختلف النحويون في ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب، أو أضيف إلى جملة اسمية، هل يجوز فيه البناء، أو يجب فيه الإعراب؟

فذهب البصريون[11] إلى أنه يجب فيه الإعراب، ولا يجوز البناء.

وقال الكوفيون[12]: بل الإعراب راجح، ويجوز البناء على الفتح، بدليل قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[13].

---

[1] - ينظر الخزانة (١/ ٤٣٠) و(٦/ ٥٠٧) والمساعد (٢/ ٥٠١).

[2] - ينظر الكتاب (٢/ ٢٠٢).

[3] - ينظر شرح التسهيل (٣/ ٣٩٦).

[4] - ينظر المقتضب (٤/ ٢١٣).

[5] - ينظر الكتاب (٢/ ٢٠٣) والأصول (١/ ٣٤٤).

[6] - ينظر شرح الكافية (١/ ٤١٣) والخزانة (٢/ ١١٥).

[7] - ينظر شرح التسهيل (٣/ ٣٩٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٢٢).

[8] - ينظر المقتضب (٤/ ٢١٤).

[9] - ينظر شرح التسهيل (٣/ ٣٩٦) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٣).

[10] - ينظر الهمع (٣/ ٤٢).

[11] - ينظر أمالي ابن الشجري (١/ ٦٨) وائتلاف النصرة (٧٢) وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٢٩) والكتاب (٣/ ١١٧).

[12] - ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٦) وتفسير الطبري (١١/ ٢٤١) وتفسير القرطبي (٦/ ٣٨٠) وائتلاف النصرة (٧٣) وشرح ابن الناظم (٢٨١).

[13] - من الآية (١١٩) من سورة المائدة وينظر السبعة (٢٦٣) والحجة لابن خالوية (١٣٦) والتيسير لأبي عمرو (١٠١).

ويقول الشاعر:

تذكر ما تذكر من سليمى

على حينَ التواصل غير دان

وقال الشاعر:

إذا قلت هذا حينَ أسلو يهيجني

نسيم الصبا من حيث يطّلع الفجر

قال عبداللطيف الشرجي: ((ومذهب الكوفيين أسلم وأرجح))[1] كما رجّح ابن مالك أيضاً مذهب الكوفيين ((لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً)).[2]

وقد اتفق البصريون والكوفيون على أن (الآن) ظرف مبني، واختلفوا في علة البناء خلافاً طويلاً، واستدل كل قوم لقولهم بعلل عقلية، وحُجج ظنّيّة، واستعملوا القياس لإبطال هذا القول أو ذاك، حتى قال السيوطي عن هذه العلل: لم يثبت لبنائه علّة معتبرة، والمختار عندي القول بإعرابه.[3]

---

(١) ائتلاف النصرة (٧٢).

(٢) شرح التسهيل (٣/ ٢٥٥).

(٣) ينظر الهمع (٣/ ١٨٦).

وقد ذهب جمهور البصريين إلى تعليل البناء بمشابهته لاسم الإشارة،[1] لأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس، أو لتعريف العهد، أو يدخلا على شيء قد غلب عليه نعته كالحارث والعباس، فلما دخلا- هنا- على غير ما ذُكر، ودخلا على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، صار معنى (الآن) هذا الوقت. فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني.

ويعترض على هذا بأن اللام العهديّة نحو (بعت الدار) أي تلك الدار المعهودة، ولا يلزم بناء الدار، كما أن جميع الأعلام متضمنة معنى الإشارة أيضاً، مع أنها معربة؛ لأنها على معنى ذلك الشخص أو ذلك المسمى.[2]

ومنهم من قال: إن الذي أوجب بناءه أنها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وحُكْم الأسماء أن تكون منكرة، ثم يدخل عليها التعريف، فخالفت (الآن) سائر أخواتها من الأسماء، بأن وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعاً واحداً، فبُنيت لذلك المعنى. ونُسب هذا القول إلى المبرد.[3]

وقال السيرافي:[4] إن بناء (الآن) لأنه لزم موضعاً واحداً فألحقه هذا بشبه الحروف. والحروف مبنيّة.

1- ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٥٢-١٥٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٩٦) والإنصاف (٢/ ٥٢١).

2- ينظر شرح الكافية (٢/ ٤٨٤) والحجج النحوية (٣١).

3- ينظر شرح السيرافي (١/ ١٧٩) وشرح المفصل (٤/ ١٠٣) والأصول في النحو (٢/ ١٣٧) .

4- ينظر شرح السيرافي للكتاب (١/ ١٧٩).

وقال أبو علي الفارسي:[1] إنما بُني لأنه حذف منه الألف واللام وضُمِّن معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أخريان.

وهذا تأويل بعيد ومُتكلّف.

وذهب أبو زكريا الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم (آن لك أن تفعل) أي حان، وبقي الفعل على فتحته، والألف واللام فيه بمعنى الذي، كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ((نهى عن قيل وقال)) [2] فإنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء، وتركا على البناء الذي كانا عليه.

وهو قول قوي بعيد عن التكلف.

وقد نسب الأنباري وعبداللطيف الشرجي مذهب الفراء إلى الكوفيين،[3] ولم ينقل غيرهما- فيما وقفت عليه- أنه مذهب لهم جميعاً.

رابعاً: الخلاف في غير

اختلف النحويون في بناء (غير).

فذهب البصريون[4] إلى أنها إذا أضيفت إلى اسم متمكن لم يجز بناؤها، وإذا أضيفت إلى غير متمكن من فعل أو نحوه جاز بناؤها وإعرابها.

1- ينظر المسائل الحلبيات (٢٣٠ و٢٨٩) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٩٧) وشرح الكافية (٢/ ٤٨٣).

2- ينظر صحيح البخاري كتاب الرقاق برقم (٦٤٧٣).

3- ينظر الإنصاف (٢/ ٥٢٠) وائتلاف النصرة (٦٤).

4- ينظر الإنصاف (١/ ٢٨٧) والتبيين (٤١٦) وائتلاف النصرة (٣٩) والكتاب (٢/ ٣٢٩) ومعاني القرآن وإعرابه (٥/ ٥٤).

وإنما جوّز البصريون بناءها إذا أضيفت إلى غير متمكن، لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ [1] في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح[2] وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [3] في قراءة من قرأ (مثلَ) بالفتح، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر وغيرهم.[4] والأدلة على هذا كثيرة، وهذا محل اتفاق. وأما الإضافة إلى المتمكن فلا يجوّز في المضاف البناء، فيبقى على أصله في الإعراب.[5]

ذهب الفراء[6] إلى بناء (غير) مطلقاً لتضمّنها معنى (إلاّ) فتقول على مذهبه (ما جاء غيرَ زيد)، و (ما جاءني غيرَك)، ونسَب الفراء هذا المذهب إلى بني أسد وقضاعة. إلا أن الأبيات التي استدل بها الفراء ونقلها عن هؤلاء العرب، ليس فيها إضافة (غير) إلى متمكّن، بل فيها إضافة (غير) إلى غير متمكن، وهو ما يُوافق مذهب البصريين، والذي حمل الفراء على العموم، أنه جعل سبب البناء تضمّن (غير) معنى (إلا)، وهذا الشبه عارض فلا يُجعل وحده سبباً، كما أنه لو جاز بناء (غير) لمشابهتها (إلا) لجاز أن يقال (زيد مثلَ عمرو) لقيام (مثل) مقام (الكاف) في (زيد كعمرو)، والإجماع على عدم جواز مثل ذلك.

1- من الآية (٨٩) من سورة النمل.

2- ينظر السبعة لابن مجاهد (٤٨٧).

3- من الآية (٢٣) من سورة الذاريات.

4- ينظر السبعة لابن مجاهد (٦٠٩).

5- ينظر الإنصاف (١/ ٢٨٧).

6- ينظر معاني القرآن (١/ ٣٨٢) و (٢/ ٢٥٠).

وقد نُسِب مذهب الفراء إلى الكوفيين في كتب الخلاف المطبوعة.[1]

خامساً: الخلاف في اسم لا النافية للجنس

اختلف النحويون في حركة اسم لا النافية إذا كان مفرداً نكرة نحو (لا رجل في الدار) و ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾[2] هل هي حركة إعراب أو حركة بناء؟

وقد ذهب أكثر البصريين[3] إلى أنها حركة بناء، والاسم مبني لا معرب، لأنه مركب مع الاسم، والتركيب يُوجب البناء، ودليل تركيبها أنه إذا فُصل بينهما أعرب الاسم نحو ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾[4] وإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل، دل على أنه حادث للتركيب.

كما أن تقدير (لا رجلَ في الدار) هو: (لا من رجلٍ في الدار) وإنما قُدِّر ذلك؛ لأن (من) موضوعة لبيان الجنس، والنفي هاهنا للجنس كله، و (لا) بنفسها لا تنفي الجنس، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبت إلا بالحرف، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف بُني.

---

[1]- ينظر الإنصاف (١/ ٢٨٧) والتبيين (٤١٦) وائتلاف النصرة (٣٩).

[2]- من الآية (٢) من سورة البقرة.

[3]- ينظر المقتضب (٤/ ٣٥٧و ٣٦٠ و٣٨٧) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٣) والأصول في النحو (١/ ٣٧٩) والإيضاح العضدي (٢٣٩) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٢٨) والإنصاف (١/ ٣٦٦).

[4]- من الآية (٤٧) من سور الصافات.

كما استدلوا لمذهبهم بعدم تنوين الاسم، إذ لو كان معربا لكان منوّناً، وأنه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل.[1]

في حين ذهب الكوفيون[2] وبعض البصريين كالجرمي،[3] والزجاج،[4] والسيرافي،[5] والرماني،[6] إلى أن اسم لا معرب منصوب، واستدلوا بأنَّ اسم (لا) المضاف معرب بلا خلاف، وهذا يدل على أن البناء لا علة له هنا، إذ لو كانت له علة لكانت لازمة؛ كما أنَّ الكلام متضمن معنى الفعل، لأن قولنا (لا رجلَ في الدار) تقديره ((لا أعلم ولا أجد رجلاً في الدار)) كما أنَّ (لا) محمولة على (إنَّ) فتعمل مثلها.[7]

قال الرضي: وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه لأنه قال: ((و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر)))[8] فأوّل المبرد قول

1- ينظر التبيين (٣٦٢) والإنصاف (١/ ٣٦٦) وائتلاف النصرة (٥٠) .

2- ينظر أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٢٨) واللباب (١/ ٢٢٧) ومعاني القرآن (١/ ١٢٠) وشرح القصائد السبع الطوال (٢٨٨) والأصول في النحو (١/ ٣٨١) .

3- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٦) والهمع (٢/ ١٩٩) وشرح التصريح (١/ ٣٤٢) .

4- ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ٦٩ و٢٧٠) وشرح الكافية (١/ ٨١٤) وشرح المفصّل (١/ ١٠٦).

5- ينظر الجاني الداني (٢٩١) وشرح الكافية (١/ ٨١٤) وشرح التسهيل (٢/ ٥٨).

6- ينظر معاني الحروف (٨١) والهمع (٢/ ١٩٩) وشرح التصريح (١/ ٣٤٢).

7- ينظر الإنصاف (١/ ٣٦٦) والتبيين (٣٦٢).

8- الكتاب (٢/ ٢٧٤).

سيبويه (تنصب بغير تنوين) أنها تنصبه أولاً، ولكنّه بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في (خمسة عشر) للبناء اتفاقاً.

وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر) عن (خمسة).[1]

والظاهر أن مذهب سيبويه هو البناء لا الإعراب، لأنه يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء كما تقدم.[2] وقال ابن مالك: ((والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحة (لا رجلَ) وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيبويه، استناداً إلى قوله في الباب الأول من أبواب لا.... وغفلا عن قوله في الباب الثاني ((واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من خمسة عشر لا كما أذهب من المضاف))[3] فهذا نص لا احتمال فيه)).[4]

ويقوى في نفسي مذهب سيبويه والبصريين؛ لأن مذهب الكوفيين ضعيف الحجّة، وتقديرهم لفعل بعد (لا) تكلّف ظاهر لا حاجة له.

وإذا كان اسم لا مثنى أو مجموعاً نحو (لا رجلين في الدار) و (لا مسلمين هنا) فمذهب الخليل، وسيبويه[5] أنهما مبنيان أيضاً، لأن علة البناء في المفرد موجودة بعد التثنية، فكان مبنياً كالمثنى في النداء.

1- ينظر شرح الكافية (١/ ٨١٥).

2- ينظر المبحث الثاني (ص ٤٧).

3- الكتاب (٢/ ٢٨٣).

4- شرح التسهيل (٢/ ٥٨).

5- ينظر الكتاب (٢/ ٢٨١-٢٨٢) والأصول في النحو (١/ ٣٨٣) وشرح المفصّل (٢/ ١٠٦).

وخالف المبرد، إذ يراهما حينئذٍ معربين قال:((لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ولم يوجد ذلك)) [1]

قال الرضي: وقوله منقوض نحو (يا زيدان ويا زيدون) وهما مبنيان مع وجود النون، ولو كانا معربين لقيل (يا زيدَيْنِ ويا زيديْنَ). [2]

قال ابن هشام: لو صحّ قول المبرد للزم إعراب (يا زيدان ويا زيدون) ولم يقل به أحد. [3]

كما اختلف النحويون في حركة جمع المؤنث السالم إذ كانت اسماً (لا) النافية للجنس على أربعة أقوال:

الأول: البناء على الكسر كما هو في الإعراب. وهو قول أكثر النحويين. [4]

وقال ابن جني: إن البصريين جميعاً يكسرونه إلا المازني. [5]

الثاني: كالأول إلا أنه يُنوَّن وهذا المذهب معتمد على القياس؛ لأن التنوين في جمع المؤنث للمقابلة فكذلك هنا، ونُقل هذا عن ابن الدهان وابن خروف. [6]

والظاهر أنه لا مدخل للقياس هنا أو التنظير بالمشابه بل الاحتكام إلى ما ورد به السماع؛ لأن لغات العرب لا يحكمها سنن واحد أو

---

1 - المقتضب (٤/ ٣٦٦).

2 - ينظر شرح الكافية (١/ ٥١٧).

3 - ينظر المغني (٣١٤)

4 - ينظر شرح الكافية (١/ ٨١٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٧) وشرح التصريح (١/ ٣٤١).

5 - ينظر الخصائص (٣/ ٣٠٥).

6 - ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٧) وشرح التصريح (١/ ٣٤٢) والهمع (٢/ ٢٠١).

قاعدة مطّرده لاسيما في هذه الأساليب المتداخلة مثل النفي بـ (لا) والاستثناء بـ (إلاّ) ونحوها.

الثالث: أنه يفتح لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركّب، وهو لا والاسم.

وهذا مذهب المازني،[1] والفارسي،[2] وعدّه الرضي أولى من غيره، طرداً للباب على نسق واحد.[3] ورجّحه ابن هشام.[4]

الرابع: وهو الصحيح، جواز الأمرين: الفتح والكسر بغير تنوين، وبه جاء السماع[5] في نحو:

إن الشباب الذي مجد عواقبه
فيه نلذّ ولا لذاتِ للشيب

وقوله:

لا سابغاتِ ولا جأواء باسلة
تقي المنون لدى استيفاء آجالِ

وإذا وصفت اسم (لا) المبني معها بصفة، مفردة، متصلة، جاز في الوصف ثلاثة أوجه:

1- ينظر شرح الكافية (١/ ٨١٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٧) والهمع (٢/ ٢٠١).

2- ينظر المسائل الحلبيات (٣١٠-٣١٢) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٧) وشرح التصريح (١/ ٣٤٢).

3- ينظر شرح الكافية (١/ ٨١٩).

4- ينظر المغني (٣١٤).

5- ينظر شرح التصريح (١/ ٣٤٢) والهمع (٢/ ٢٠١).

١- البناء على أنه ركب معها نحو لا رجلَ ظريفَ

٢- النصب مراعاة لمحل النكرة نحو لا رجلَ ظريفاً

٣- الرفع مراعاة لمحل لا واسمها نحو لا رجلَ ظريفٌ.

ومنع ابن برهان[1] الرفع إلا على أساس أن (لا) ملغاة غير عاملة.

قال ابن مالك: [2] وما ذهب إليه غير صحيح، لأن إعمال (لا) بشروطها جائز بالإجماع، والحكم بإلغائها دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له.

فإن وُصف اسم لا المبني بصفة مضافة نحو (لا رجلَ قبيحاً فعله عندنا) فيجوز عند النحويين[3] الرفع والنصب، وأوجب ابن معط في ألفيته النصب،[4] ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة، قال الرضي: ويمكن التفريق بين حال (يا) وحال (لا) بأن (يا) لو باشرت المضاف لم يكن فيه إلا النصب فلزمه النصب أما المضاف بعد (لا) فيجوز رفعه إذا كررت (لا)، نحو: (لا غلامُ رجلٍ في الدار ولا غلامُ امرأة) فلم يلزم النصب.[5]

---

[1]- ينظر شرح اللمع (١/ ٩٠) وشرح الكافية (١/ ٨٣٩).

[2]- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٦٩) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣١٢).

[3]- ينظر شرح التصريح (١/ ٣٥٠-٣٥١) وشرح ابن الناظم (١٣٧).

[4]- ينظر شرح النيلي لألفية ابن معط (٢/ ٨٦).

[5]- ينظر شرح الكافية (١/ ٨٤١).

وقد اختلف النحويون في نحو: لا أبالك ولا أخالك ولا يدي لك ولا غلامي لك مع أن الأصل أن يقال:(لا أبَ لك) و (لا أخَ لك) و(لا يدين لك) و(لا غلامين) ولكن اختلفوا في تأويل هذا على أقوال:

الأول: مذهب الخليل، وسيبويه،[1] والجمهور أنها اسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام مقحمة لا اعتداد بها، ولا تتعلق بشيء، والخبر محذوف، والدليل أنها مقحمة أن (أباك وأخاك) لا يكونان بالألف في حال النصب إلا إذا كانا مضافين،[2] وكذلك حَذْف النون في (يدي وغلامي) دليل على الإضافة.

ومذهب الجمهور ضعيف في المعنى، فما معنى (لا أباك). ثم إن هذا المذهب يقتضي نفي الأبوّة، والصحيح أن هذا كلام جرى مجرى المثل، وإذا قيل فإنه لا ينفي الأبوّة، بل هو خارج مخرج الدعاء، أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه، كما أنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب، فهو دعاء في المعنى، كما يقال لا أمّ لك أي فقدت أمك.

الثاني: مذهب هشام الكوفي، وابن كيسان،[3] واختاره ابن مالك، أنّ هذه الأسماء مفردة وليست بمضافة.

1- ينظر الكتاب (٢/ ٢٧٦ ٢٧٨) والمقتضب (٤/ ٣٧٤) وشرح الكافية (١/ ٨٤٦) وشرح التسهيل (٢/ ٦٠)

2- ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٨٢).

3- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٦٠) والمساعد (١/ ٣٤٣) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٢).

وعوملت معاملة المضاف، والمجرور باللام في موضع صفة متعلق بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف.

الثالث: مذهب الفارسي،[1] وابن يسعون،[2] وابن الطراوة،[3] أنها أسماء مفردة جاءت على لغة القصر.

وهذه المذاهب الثلاثة لا تخلو من اعتراض، ويمكن أن نذكر مذهباً رابعاً، وهو أن تكون هذه أسماء مفردة مُدّتْ فيها الفتحة تحاشياً لتوالي أربعة مقاطع قصيرة (أَ بَ لَ كَ)، فصار المقطع الثاني طويلاً مغلقاً للاستراحة عنده.

وهو قريب من قول أصحاب المذهب الثاني بأن هذه الأسماء عوملت معاملة المضاف وهي مفردة.

أما (لا يدي لك ولا غلامي لك) فتوجيهه إما على:

١- أن هذا مما قاله النحويون، وإنما قالوه بالقياس.[4]

٢- أو أن هذا مما حذف منه النون تخفيفاً لطول العبارة التي صارت كالكلمة الواحدة، ولاسيما وقد جرت مجرى الأمثال (لا يَدَيْنِ لك).

٣- أو على مذهب ابن كيسان؛ أي عوملت معاملة المضاف، وليست مضافة.

والله أعلم،،،

1- ينظر المسائل الحلبيات (٣١١) وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٢).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٢) والهمع (٢/ ١٩٧).

3- ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٨٢).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٢).

الفصل الثالث

رتبة المنصوبات

- المبحث الأول: التقديم والتأخير.
- المبحث الثاني: الاحتمالات الإعرابية في المنصوبات.

المبحث الأول

التقـديــم والـتـأخـيــر

إن الأصل في الجملة العربية أن تأتي المفعولات وأشباهها، ومتعلقات الفعل، بعد الفعل والفاعل نحو (حفظ التلميذ درسَه، ورأيت منظراً جميلاً) ونحوها ولكن التركيب اللغوي لا يلزم نظاماً واحداً، بل يتنوع فيحصل التقديم والتأخير، والحذف، وكل ذلك بناءً على دلالات يرمي إليها المتكلم، وبسببها يقدِّم، ويؤخِّر، ويحذف في إطار هذا النظام.[1]

وسنتحدث هنا عن تحولات الموقع الوظيفي (التقديم والتأخير) والخلاف فيه.

أولاً المفعول به:

اتفق النحويون على أن المفعول به- إن تضمن معنى الاستفهام- فإنه يجب تقديمه؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة نحو مَنْ رأيت؟ وأيَّهم لقيت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟

واختلفوا في الاستفهام إنْ كان لغرض الاستثبات مثل أن يقول رجل: ضربت رجلاً.

فأجاز الكوفيون[2] أن يقال له: ضربتَ مَنْ؟ وأن اسم الاستفهام هنا لا يلزم الصدارة، وقد حكى الكسائي[3] ذلك عن العرب. كما نقل غيره[4] نحو ذلك.

1- ينظر رتبة الفاعل في النحو العربي حقي إسماعيل (٧٩)

2- ينظر الهمع (٣/ ١٠)

3- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٨).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٩)

وقد حكم البصريون بالشذوذ على ما نقل.[1]

ولكنّ الكسائي ثقة، فعلى هذا يجوز ما قاله الكوفيون، ثم إن المعنى يساعد على ذلك حتى يتميّز غرض الاستثبات عن غيره.

كما اختلف النحويون في المفعولات الثلاثة (لأعلمت) وأخواتها نحو (أعلمت زيداً دارك طيبةً) هل يجوز حذف المفعول الأول فيقال (أعلمت دارك طيبة)؟ أو حذف المفعولين الأخيرين والاقتصار على الأول فيقال: (أعلمت زيداً)؟ فظاهر مذهب سيبويه[2] أن ذلك لا يجوز؛ لأن المفعول الأول فاعل في الأصل، كما أن المفعولين الأخيرينْ في الأصل مبتدأ وخبر، فصارت المفعولات الثلاثة متلازمة.

وهذا قول المبرد،[3] وابن الباذش،[4] وابن خروف،[5] وابن عصفور،[6] ونسب إلى المازني.[7]

1- ينظر الهمع (٣/ ١٠) وارتشاف الضرب (٣/١٤٦٨ – ١٤٦٩).

2- ينظر الكتاب (١/ ٤١).

3- ينظر المقتضب (٣/ ١٢٢) خلافاً لما نسبه له بعض النحويين من أنه يجيز الاقتصار على المفعول الأول وحذفه. ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٣٥) وشرح التصريح (١/ ٣٨٨).

4- ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٣٥) وشرح التصريح (١/ ٣٨٨).

5- ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٠٠) والمساعد (١/ ٣٨١) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٣٥).

6- ينظر المقرب (١٣٥).

7- ينظر الأصول في النحو (٢/ ٢٨٥).

وذهب ابن السراج،[1] وابن كيسان،[2] ورجّحة الرضي،[3] وابن مالك،[4] ونُسب إلى الأكثرين،[5] إلى جواز ما منعه الأولون.

قال ابن مالك: إن القول بالمنع لا حجة له إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة تأوّلها الأكثرون،[6] وقد تأوّل السيرافي قول سيبويه "ولا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة"[7] أن معناه: لا يحسن الاقتصار على الأول. لا أنه لا يجوز مطلقاً.[8]

ثم إن دلالة الحذف هنا صحيحة، لأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار على المفعول الأول، ولا تعدم بالاستغناء عنه، فمثال الاقتصار عليه (أعلمت زيداً) إذا أردت الإخبار بإيصال علمٍ ما إلى زيد، ومثال الاستغناء عنه (أعلمت دارك طيبة) إذا أردت الإخبار بإعلامك له أن داره طيبة، دون غرض في تسمية من أعلمت.[9]

واختلف النحويون في جواز أو منع تقديم مفعولي (أعطى) وأخواتها، وتعددت أقوالهم في ذلك، فقد اختلفوا في نحو (ثوبَه أعطيت زيداً)، فأجازها البصريون والفراء وثعلب، ومنعها هشام الكوفي.[10]

1- ينظر المرجع السابق.
2- ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٣٥) وشرح التصريح (١/ ٣٨٨).
3- ينظر شرح الكافية (٢/ ٩٧٩).
4- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٩٩-١٠٠).
5- ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٣٥) وشرح التصريح (١/ ٣٨٨) واللباب (١/ ٢٥٨).
6- ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٠٠).
7- الكتاب (١/ ٤١).
8- ينظر شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٣١) وشرح الكافية (٢/ ٩٧٩).
9- ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٠٠).
10- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٦) والهمع (٣/ ١٦)

كما منع الكوفيون (أعطيته درهمَه زيداً)، وأجازوا (أعطيت درهمَه زيداً)،[1] ومنعها هشام،[2] وبعض النحويين.[3]

ومرجع الخلاف في هذا ونحوه إلى السماع والدلالة، فالمسائل المسموعة مقبوله لسماعها، والمسائل التي لم تسمع ولكن لا لبس في استعمالها وتتضح دلالتها، فلا بأس من الأخذ بها، أما ما لم تُسمَع، وفي استعمالها لبس أو لا تتضح دلالتها، فلا تُقبَل.

فمثلاً ما منعه الكوفيون في نحو (أعطيته درهمه زيداً) هو الأفضل لتعدد الضمير، إذ يبقى المستمع متحيراً في رجوع الضمير في الفعل، والمفعول، ويحصل بسبب ذلك اللبس، ومن هذه المسائل بعض صور تقديم المفعول نحو:

زيداً غلامُه ضربَ

و غلامَه ضرب زيدٌ

و غلام أخيه ضرب زيدٌ

و ما أراد أخذ زيدٌ

و ما طعامَك أكل إلا زيد

فمنع هذا الكوفيون،[4] وأجازه البصريون،[5] إذ لا مانع يمنع من ذلك، بل قد جاء السماع به،[6] واختاره الرضي، وابن مالك.[7]

1- ينظر المرجعان السابقان
2- ينظر الهمع (٣/١٧)
3- ينظر الهمع (٣/١٧)
4- ينظر شرح التسهيل (٢/١٥٣) وشرح الكافية (١/٣٩٦) والأصول في النحو (٢/٢٣٩) والإنصاف (١/١٧٣)
5- ينظر المراجع السابقة
6- ينظر شرح التسهيل (٢/١٥٣-١٥٤) والمساعد (١/٤٣٦-٤٣٧)
7- ينظر شرح الكافية (١/٣٩٦) وشرح التسهيل (٢/١٥٣، ١٥٤).

وقد ذكر ابن السراج ما ظاهره أن الكوفيين يجيزون المسألة الثانية.[1] كما ذكر الأنباري أن ثعلباً يوافق البصريين في المسألة الأخيرة.[2]

كما اختلف النحويون في تقديم معمول اسم الفعل عليه، فذهب سيبويه،[3] والمبرد،[4] والفراء،[5] وهو مذهب أكثر النحويين[6] إلى أن ذلك لا يصح، فلا يقال: زيداً عليك ولا عمراً دونك، لأن أسماء الأفعال فرع في العمل على الفعل، فلا تتصرف تصرّفه.

وخالف الكسائي[7] فأجاز ذلك وخرّج عليه قوله تعالى ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[8] وقول الشاعر

يا أيها المائح دلوي دونك

إني رأيت الناس يحمدونك

والتقدير (عليكم كتاب الله) و (دونك دلوي)

وقد نسب بعض النحويين مذهب الكسائي إلى الكوفيين.[9]

---

(1) ينظر الأصول في النحو (٢/ ٢٣٩).

(2) ينظر الإنصاف (١/ ١٧٣) وينظر التبيين (٣٣٠).

(3) ينظر الكتاب (١/ ٣٨١-٣٨٢).

(4) ينظر المقتضب (٣/ ٢٠٣).

(5) ينظر معاني القرآن (١/ ٢٦٠).

(6) ينظر شرح المفصل (١/ ١١٧) وشرح ابن الناظم (٤٣٧).

(7) ينظر شرح المفصل (١/ ١١٧) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٤) وشرح ابن الناظم(٤٣٧) والبحر المحيط (٣/ ٢١٤) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١١) وأوضح المسالك (٤/ ٨١) والهمع (٥/ ١٢٠).

(8) من الآية (٢٤) من سورة النساء.

(9) ينظر التبيين (٣٧٣) واللباب (١/ ٤٦١) وأسرار العربية (١٦٥) وائتلاف النصرة (٣٤) والإنصاف (١/ ٢٢٨)

وقال الجمهور: إن (كتاب الله) ليس منصوباً بـ(عليكم)، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدّر، والتقدير:

(كَتَبَ كتاباً الله عليكم)، وإنما قدّر هذا التقدير بدلالة ما تقدم عليه وهو قوله تعالى:[1] ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ...﴾ فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، ويؤيّد هذا القول قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميفع اليماني (كَتَبَ اللهُ عليكم)).[2]

أما البيت فـ(دلوي) في موضع رفع، والتقدير (هذا دلوي دونك) أو يكون (دلوي منصوب والتقدير (خذ دلوي دونك).[3]

والغريب أن بعض الباحثين المعاصرين نفى أن تكون هذه مسألة خلافية بين المدرستين، وأنه لم يقل بهذا القول من الكوفيين أحد،[4] في حين أن هذا هو قول الكسائي كما تقدم، ونسبه سيبويه في (الكتاب) إلى (بعضهم)، ونسبه الفراء إلى (بعض أهل النحو).[5]

كما أن هذا الباحث نسب مذهب الكسائي إلى سيبويه، وأنه أي سيبويه يستحسن نصب (كتابَ الله) بـ(اسم الفعل عليكم)،[6] وهذا القول بعيد جداً عن الصواب، إذ بوّب سيبويه في كتابه لهذه المسائل

1- من الآية (٢٣) من سورة النساء.

2- ينظر البحر المحيط (٣/ ٢١٤).

3- ينظر الإنصاف (١/ ٢٣٤).

4- ينظر دراسة في النحو الكوفي (٤١٨).

5- ينظر الكتاب (١/ ٣٨٢) ومعاني القرآن (١/ ٢٦٠).

6- ينظر دراسة في النحو الكوفي (٤٢٠).

بـ(باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً)،[1] ثم ذكر أنه إذا قيل (سير عليه) فقد عُلم أنه كان سير ثم قال: (سيراً توكيد، وذكر أنه قد تدخل الألف واللام والإضافة على هذه المصادر، ومثّل بـ(ثَمَرُ مَرَّ السَّحابِ))[2] و (كتابَ الله عليكم)... و لما قال ((حُرِمَتْ عليكم أمهاتكم...)) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبّت عليهم. وقال (كتاب الله) توكيداً،[3] فكيف يقال: إن سيبويه يرى أن (كتاب الله) منصوب باسم الفعل ويستحسن ذلك؟!!

ثانياً: المفعول معه

اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول معه فلا يقال (والخشبةَ استوى الماءُ).[4] واختلفوا في توسّطه فأجاز أبو الفتح ابن جني توسّطه نحو (استوى والخشبةَ الماءُ) و (جاء والطيالسةَ البردُ)[5] بدليلين:

الأول: أنه قد جاز تقدم الواو العاطفة، وهذه الواو فرع عليها، فليجز فيها أيضاً؛ لأنها محمولة عليها.

الثاني: أن ذلك قد جاء في قول الشاعر(وإن كانت هذه واو عطف لا واو معية)

1- الكتاب (١/ ٣٨٠).

2- من الآية (٨٨) من سورة النمل.

3- ينظر الكتاب (١/ ٣٨٠-٣٨١).

4- ينظر شرح الكافية (١/ ٦١٩) وشرح التسهيل (٢/ ٢٥٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٦٨).

5- ينظر الخصائص (٢/ ٣٨٣).

جَمعت وفُحْشاً غِيبةً ونميمةً

ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعوي

ومنع ذلك الجمهور،[1] لأن تقديم الواو العاطفة ضعيف نحو (وعمرو جاء زيدٌ)، فكيف في الواو المحمولة عليها، كما أنه لا يتعيّن جعل (فُحشاً) مفعولاً معه، بل جَعْله من باب العطف أولى، أي (جمعت غيبةً ونميمةً وفحشاً) لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه.[2]

ثم- إنْ سلمنا أن (فُحشاً) في البيت مفعول معه- فإن هذا من ضرورة الشعر، ولم يأتِ في السعة نحوه. والله أعلم

ثالثاً: الحال

اختلف النحويون في تقديم الحال على صاحبها، فإن كان صاحب الحال مرفوعاً، أو منصوباً، فالبصريون على جواز تقديمها عليه ظاهراً كان أو مضمراً، نحو (جاء مسرعاً زيدٌ) و (لقيت راكبةً هنداً)[3] ومنع ذلك الكوفيون،[4] وعللوا منعهم لتقديم حال المنصوب لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً، وصاحبه بدلاً.

1- ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٩٦) وشرح ابن الناظم(٢٠٥) وشرح التسهيل(٢/ ٢٥٢).

2- ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٦٨) وشرح التسهيل (٢/ ٢٥٣) .

3- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٤٠) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨١) والهمع (٤/ ٢٦) وشرح التصريح (١/ ٥٨٩).

4- ينظر المراجع السابقة.

وبعض الكوفيين أجاز تقديم الحال على صاحبها المنصوب، إذا كانت الحال جملة نحو (لقيت تضحك هنداً).[1]

والظاهر أنه لا مانع من التقديم مطلقاً، وتعليل الكوفيين باللبس بين المفعول والحال ليس قوياً، بل الغالب أن دلالة الحال هنا أقوى من دلالة المفعولية، اذا قيل (لقيت مستبشرين الطلاب) ونحوه.

فإنْ كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة، فلا يجوز تقديم الحال عليه بالإجماع.[2]

وإنْ كان مجروراً بحرف جر فذهب البصريون إلى المنع مطلقاً،[3] وعليه أكثر النحويين،[4] بل ادّعى الأنباري الاتفاق على المنع.[5]

وفصّل الكوفيون[6] بين صاحب الحال إذا كان ضميراً، أو إذا كان ظاهراً، فأجازوا التقديم مع الضمير ومنعوه مع الظاهر.

واختار ابن كيسان،[7] والفارسي،[8] وابن برهان،[9] تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ

1- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٤٠) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨١).

2- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٣٥).

3- ينظر الكتاب (٢/ ١٢٤) والمقتضب (٤/ ١٧١) والأصول في النحو (١/ ٢١٤) وشرح المفصّل (٢/ ٥٩) وشرح التصريح (١/ ٥٨٩).

4- ينظر أمالي ابن الشجري (٣/ ١٥) وشرح التسهيل (٢/ ٣٣٦) والهمع (٤/ ٢٦) .

5- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٠) والمساعد (٢/ ٢١) والهمع (٤/ ٢٦) .

6- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٩-١٥٨٠) وشرح التصريح (١/ ٥٩١).

7- ينظر شرح اللّمع لابن برهان (١/ ١٣٨) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٥) وشرح الكافية(١/ ٦٦٠) وشرح التسهيل (٢/ ٣٣٧).

8- ينظر شرح اللمع (١/ ١٣٨) وشرح الكافية (١/ ٦٦٠) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٤) وشرح ابن عقيل (١/ ٦٤١) وشرح التصريح (١/ ٥٨٩).

9- ينظر شرح اللمع (١/ ١٣٧-١٣٨).

كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [1] وتأولها الجمهور بأن (كافة) حال من الكاف قال الرضي: وهو تعسف. [2] وظاهر الآية أن (كافة) حال من الناس؛ أي للناس كافة. وهو اختيار ابن مالك، [3] وأبي حيان، [4] والسيوطي. [5]

وإذا جاز تقديم الحال من الظاهر، فليقس عليه المضمر. والله أعلم

أما تقديم الحال على العامل فيها ففيه أربعة مذاهب

الأول: المنع مطلقاً. وهو مذهب الجرمي. [6]

الثاني: الجواز مطلقاً إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو ما يقوم مقام الفعل. وهو مذهب جمهور البصريين. [7]

الثالث: الجواز عدا (راكباً زيد جاء) لبعدها عن العامل. وهذا مذهب الاخفش. [8]

الرابع: مذهب الكوفيين [9] وهو التفصيل: فمنعوا تقديم الحال إن كان صاحب الحال مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً، ظاهراً، وأجازوا ما عدا ذلك.

1- من الآية (٢٨) من سورة سبأ.

2- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٦١).

3- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٣٦-٣٣٧).

4- ينظر البحر المحيط (٧/ ٢٨١).

5- ينظر الهمع (٤/ ٢٥).

6- ينظر البحر المحيط (٨/ ١٧٥) والمساعد (٢/ ٢٦) وشرح التصريح (١/ ٥٩٤).

7- ينظر الأصول في النحو (١/ ٢١٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨١) والإنصاف (١/ ٢٥١) والتبيين (٣٨٣) وائتلاف النصرة (٣٧) والهمع (٤/ ٢٧).

8- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨١) وشرح التصريح (١/ ٥٩٤) والهمع (٤/ ٢٨).

9- ينظر الأصول في النحو (١/ ٢١٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٢) والإنصاف (١/ ٢٥١) والتبيين (٣٨٣) وائتلاف النصرة (٣٧).

ونُسب إلى الفراء،[1] والكسائي[2] المنع مطلقاً كالجرمي.

وإنما منع ذلك المانعون لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر. وهذا لا يجوز.

وما ذكروه لا يتّجه، والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾[3] وقولهم (شتّى تؤوب الحلبة) كما أن قولهم: إن الضمير لا يقدّم على الظاهر، فيه نظر أيضاً، لأنه قد صح هذا كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[4] لأن الضمير -وإنْ أُخِّر في اللفظ- فهو مقدّم في التقدير.

أما إذا كان العامل ليس بفعل، ولا معناه، كالظرف نحو (زيد في الدار قائماً)، لم يجز التقديم.[5] وأجازه الأخفش[6] بشرط تقدم المبتدأ نحو (زيد قائماً في الدار) واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[7] على قراءة من قرأ (مطويات) بالنصب.[8] وحجّته قوية.

1- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٢) وأسرار العربية (١٩٢) واللباب (١/ ٢٨٩).

2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٢) وشرح التصريح (١/ ٥٩٤) والهمع (٤/ ٢٨) .

3- من الآية (٧) من سورة القمر

4- من الآية (٦٧) من سورة طه.

5- ينظر الأصول في النحو (٢/ ٢١٥) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٢).

6- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٥٢) وللباب (١/ ٢٩٠) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٢).

7- من الآية (٦٧) من سورة الزمر.

8- ينظر معاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢٥) ومعاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٦٢).

رابعاً: التمييز

اختلف النحويون في تقديم التمييز على عامله، فذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى منعه، سواء كان العامل متصرفاً، أو غير متصرف، لأن التمييز هو الفاعل في المعنى، فلما كان كذلك لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً في اللفظ.[1]

وذهب الكسائي،[2] والمازني،[3] والمبرد،[4] إلى جواز تقديم التمييز مستدلين بقول الشاعر

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

وعارض الجمهور رواية البيت هكذا، ورووه عن إسماعيل بن نصر وأبي إسحاق الزجاج:

(وما كان نفسي بالفراق تطيب).[5]

ورواه الزجاجي (وما كان نفسٌ) بالرفع.[6]

1- ينظر الكتاب (١/ ٢٠٤-٢٠٥ و٢١٠-٢١١) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٧٩) والأصول في النحو (١/ ٢٢٣) وشرح الكافية (١/ ٧١٢) والهمع (٤/ ٧١).

2- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩) وشرح الكافية (١/ ٧١٢) وشرح الكافية والشافية (٢/ ٧٧٦) وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٤) والمساعدة (٢/ ٦٦) والهمع (٤/ ٧١).

3- ينظر المقتضب (٣/ ٣٦) والأصول في النحو (١/ ٢٢٣) وشرح السيرافي للكتاب (٤/ ١٤٠) وشرح اللمع لابن برهان (١/ ١٤١) وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٣٥).

4- ينظر المقتضب (٣/ ٣٦).

5- ينظر الإيضاح (٢٢٤) والخصائص (٢/ ٣٨٤) وشرح اللمع لابن برهان (١/ ١٤١-١٤٢).

6- ينظر الجمل (٢٤٦).

قال ابن جني: (فرواية برواية والقياس من بعد حاكم).[1]

وعلى التسليم برواية النصب فتخرّج بالضرورة بحيث لا تصح في السعة.

وقد نسب بعض النحويين مذهب الكسائي إلى الكوفيين،[2] وليس بصحيح. بل هو مذهب الكسائي فقط كما تقدم، بل قال ابن السراج: (والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه)[3] أي المنع، كما أنّ كثيراً من النحويين لم يذكروا هذا القول مذهباً للكوفيين، ولاسيما السيرافي مع عنايته بمسائل الخلاف.[4]

وقد رجّح القول بجواز تقديم التمييز على عامله ابن مالك، وأبو حيان[5] من المتأخرين، ونسب أبو حيان والسيوطي[6] هذا القول للجرمي أيضاً.

1- الخصائص (٢/ ٣٨٤).

2- ينظر التبيين (٣٩٤) وائتلاف النصرة (٣٩) واللباب (١/ ٣٠٠).

3- الأصول في النحو (١/ ٢٢٣).

4- ينظر أسرار العربية (١٩٦) وشرح السيرافي (٤/ ١٤٠).

5- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩) وشرح الكافية والشافية (٢/ ٧٧٦) وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٤).

6- ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٤) والهمع (٤/ ٧١).

خامساً: المستثنى

أجمع النحويون على جواز تقديم المستثنى على أحد جزئي الجملة من فاعل أو مفعول.[1]

واختلفوا في تقديم المستثنى في أول الجملة نحو (إلا زيداً قام القوم) و (إلا زيداً ما قام القوم) فأجازه الكوفيون[2] مستدلين ببيتين من الشعر، هما قول الشاعر

خلا أنّ العتاق من المطايا

حَسِيْنَ به فهُنّ إليه شوسُ

وقول الآخر:

وبلدة ليس بها طُوريّ

ولا خلا الجنّ بها إنسيّ

ونُسب إلى الزجاج،[3] وفرّع عليه الكوفيون مسائل أخرى.[4]

وردّه البصريون[5] من وجوه أهمها:

أن هذا لم يُسمع في السعة أما البيتان اللذان رواهما الكوفيون فأما الأول فإنّ معناه يُفهم من سياق البيت الذي قبله وهو:

---

[1] ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٧).

[2] ينظر الإنصاف (١/ ٢٧٣) والتبيين (٤٠٦) وائتلاف النصرة (١٧٥) وشرح الكافية (١/ ٧٢٧) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٧).

[3] ينظر المراجع السابقة

[4] ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٨) والهمع (٣/ ٢٦٠).

[5] ينظر المراجع السابقة.

إلى أنْ عرَسوا وأغبَّ منهم

قريباً ما يحسُّ له حسيسُ

خلا أنَّ العتاق من المطايا

حسين بهِ فهن إليه شوسُ

ومعناه ما يحس له حسيس خلا أصوات الخيل. ويمكن أن يكون خلا هنا استدراكاً لا استثناء، ومعناه: لكن العتاق سمعت حسيسهُ، لأنها مرهفة السمع. وهذا أقوى من التأويل الأول؛ لأنه ضعيف في المعنى؛ لأن أصوات الخيل ليست من صوت الأسد فتستثنى منه.

أما البيت الثاني فتقديره: ليس بها إنسي إلا الجنَّ والاستثناء هنا منقطع.

ولو سلّمنا بما أراده الكوفيون من معنى للبيتين فهما ضرورة ولم يسمع في السعة مثله.

كما ردَّ البصريون هذا المذهب بالقياس، إذ قاسوه على البدل الذي لا يتقدم على المبدل منه.

أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فقيل (ما لي إلا آل أحمد شيعة) أو (جاء إلا زيداً إخوتك) فالبصريون يوجبون نصبه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.[1]

وذهب الكوفيون[2] والبغداديون إلى جواز رفعه، مستدلين بالرواية عن العرب (ما لي إلا أبوك ناصرٌ) التي رواها سيبويه عن يونس.[3]

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب (3/ 1516) وشرح التصريح (1/ 549) وشرح الكافية (1/ 726).
(2) ينظر معاني القرآن للفراء (1/ 168) وشرح الكافية الشافية (2/ 704) وشرح التصريح (1/ 549).
(3) ينظر الكتاب (2/ 337).

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

لأنهم يرجون منه شفاعةً
إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ

وفصّل ابن مالك[1] فقال: يتعيّن نصب المستثنى إذا كان الكلام موجباً نحو (جاء إلا زيداً إخوتُك) و (في الدار إلا عمراً أهلها)، ولا يتعين إنْ لم يكن موجباً، بل يجوز النصب، ويجوز أن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل المستثنى منه بدلاً، وقال: إنَّ أكثر المصنّفين لا يعرفون هذا.

أما تقديم المستثنى على العامل، وكان متوسطاً بين جزأي كلام نحو (القوم إلا زيداً في الدار) و(القوم إلا زيداً قائمون) ففيه ثلاثة مذاهب: الجواز، والمنع، والتفصيل: فيجوز هذا في العامل المتصرف نحو (القوم إلا زيداً قاموا) ولا يجوز في غير المتصرف نحو (القوم إلا زيداً في الدار).[2]

قال أبو حيان: "وهو الذي نختاره؛ إذ ورد به السماع."[3]

---

(1) ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٠٤-٧٠٥).

(2) ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٨) و المساعد (١/ ٥٦٨) والهمع (٣/ ٢٦١).

(3) ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٨).

سادساً: أخبار كان وأخواتها

أجاز البصريون تقديم خبر كان على اسمها نحو (كان قائماً زيدٌ)[1] ومنع ذلك الكسائي والفراء[2]. وأجازا هذا التركيب على أن يكون اسم كان ضمير الشأن، و (قائماً خبر كان، و(زيد) مرفوع إمّا بقائم عند الكسائي، أو بـ (كان وقائم) عند الفراء.

وفي قولهما تكلّف ظاهر. ومخالفة للمسموع من كلام العرب.

كما منع الكوفيون[3] تقديم خبر كان إذا كان جملة نحو (كان يقوم زيد)، وأجازوا أن يكون اسم كان هنا ضمير الشأن، والخبر (يقوم)، وزيد مرفوع بـ (يقوم).

وأما معمول الخبر نحو (كانت زيداً الحمى تأخذ) أو (كانت زيداً تأخذ الحمى) فمنع تقديمه البصريون،[4] لأن فيه فصلاً بين (كان) وما عملت فيه بشيء لم تعمل فيه.

وأجازه الكوفيون[5] بدليل:

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم

بما كان إيّاهم عطية عـوّدا

1- ينظر الأصول في النحو (١/ ٨٦) وشرح الكافية والشافية (١/ ٣٩٦).

2- ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٠١).

3- ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٠٣).

4- ينظر الكتاب (١/ ٧٠) والأصول (١/ ٨٦) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٠٢).

5- ينظر شرح الكافية الشافية (١/ ٤٠٣).

ووجّه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم كان ضمير الشأن. ويجوز جعل (كان) في هذا البيت زائدة. وعطية: مبتدأ وخبره (عوّدا).

وجوّز ابن عصفور (كانت زيداً الحمى تأخذ)، وفي كلامه ما يوهم أنه مذهب الأكثرين ((لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذن إنما أوليتها الخبر)).[١]

وأمّا تقديم خبر كان وأخواتها على الفعل نحو (قائماً كان زيد) فقد منعه الكوفيون على اعتبار أن (قائماً) خبر كان، أما إذا عُدّ اسم كان ضمير الشأن، فأجازوه.[٢] وأجازه البصريون؛[٣]لأنه شبيه بتقديم المفعول، وهناك تفاصيل أخرى للكسائي والفراء في السياق نفسه.[٤]

وأما تقديم معمول الخبر على (كان) واسمها وخبرها، فقد منعه بعض النحويين، فلا يُجيزون (في الدار كان زيد قائماً)، ولا (يوم الجمعة كان زيد مسافراً)، ولا (طعامك كان زيد آكلاً) لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو صلة الخبر، والعامل الذي هو الخبر.[٥]

والصحيح أن هذا جائز[٦] وقد ورد به التنزيل: نحو قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾[٧].

١- شرح الجمل (١/ ٤٠٠)

٢- ينظر شرح الجمل (١/ ٤٠٠)

٣- ينظر الأصول في النحو (١/ ٨٦) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٦) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٩).

٤- ينظر شرح الجمل (١/ ٤٠٠)

٥- المرجع السابق

٦- ينظر المقتضب (٤/ ١٠١-١٠٢) والأصول (١/ ٨٧) وشرح التسهيل (١/ ٣٥٤).

٧- من الآية (٤٠) من سورة سبأ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[1].

واختلف النحويون في تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنّ، فذهب الكوفيون،[2] -عدا الفراء- وابن كيسان[3] ونُسب إلى الأخفش،[4] واختاره ابن خروف[5] إلى جواز تقديم الخبر، لأنّ (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة، وصارت معها بمنزلة الإثبات؛ لأن (زال) ونحوه، فيه معنى النفي، و (ما) نافية أيضاً، فلما دخل نفي على النفي، صار إيجاباً، وإذا كان كذلك صارت (مازال) بمنزلة (كان) في الإيجاب، فجاز تقديم الخبر.[6]

وردّه البصريون[7] والفراء[8] بأنّ (ما) نافية، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنه له صدر الكلام، كما أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل معاً، فينبغي أن تأتي قبلهما لا بعدهما، كما أن السماع لا يقوّي حجّة الكوفيين.

1- من الآية (١٧٧) من سورة الأعراف.

2- ينظر الإنصاف (١/ ١٥٥) وشرح الكافية (٢/ ١٠٤٨) والتبيين (٣٠٢) وشرح التسهيل(١/ ٣٥١) وائتلاف النصرة (١٢٢) واللباب (١/ ١٦٨).

3- ينظر إصلاح الخلل (١٦١) وشرح اللمع لابن برهان (١/ ٥٤) وشرح الكافية (٢/ ١٠٤٨) والإنصاف (١/ ١٥٥) وشرح الدرة الألفية للنيلي (٢/ ٩).

4- ينظر شرح الجمل لابن خروف (١/ ٤١٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧١) .

5- ينظر شرح الجمل (١/ ٤١٨).

6- ينظر شرح الكافية (٢/ ١٠٤٨) والإنصاف (١/ ١٥٦).

7- ينظر شرح الكافية (٢/ ١٠٤٨) والإنصاف (١/ ١٥٥) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٨) واللباب (١/ ١٦٧) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٠).

8- ينظر الإنصاف (١/ ١٥٥) وشرح الجمل لابن خروف (١/ ٤١٨) وشرح التسهيل (١/ ٣٥١) وشرح الكافية (٢/ ١٠٤٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٠).

وقد اختلف النحويون أيضاً في توسّط خبر (ليس) أو تقديمه عليها، فنقل الفارسي،[1] وابن الدهان، وابن عصفور،[2] وابن مالك،[3] الإجماع على توسيط خبر ليس نحو (ليس قائماً زيد) وقال أبو حيان: إن دعوى الإجماع ليست صحيحة فقد منع ذلك ابن درستويه، تشبيها بـ(ما)[4]، وقد جاء التنزيل بما منعه ابن درستويه ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾ .[5]

ووَهِم ابن معط فمنع توسّط خبر دام[6]. قال ابن مالك: "ليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع"[7]، وقال الرضي: "وهو غلط لم يُذكر لغيره"[8].

وأما تقديم خبر (ليس) عليها فذهب جمهور البصريين [9] إلى جوازه، وهو قول الفراء [10] من الكوفيين، ورجّحه السيرافي [11]، وأبو علي [12]، الفارسي، وابن برهان [13]، والزمخشري [14]، والشلوبين[15]،

1- ينظر الإيضاح العضدي (١٠١) والمقتصد (١/ ٤٠٧).
2- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٩).
3- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٤٩).
4- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٦٩) وأوضح المسالك (١/ ٢١٨).
5- من الآية (١٧٧) من سورة البقرة.
6- ينظر شرح الدرة الألفية للنيلي (٢/ ٨) وشرح الموصلي (٢/ ٨٦٠).
7- شرح التسهيل (١/ ٣٤٩).
8- شرح الكافية (٤/ ١٩٤) وينظر شرح التصريح (١/ ٢٤٢).
9- ينظر الإنصاف (١/ ١٦٠) والتبيين (٣١٥) وأسرار العربية (١٤٠) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٢) وائتلاف النصرة (١٢٤) وشرح التصريح (١/ ٢٤٥) .
10- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٢) وشرح التصريح (١/ ٢٤٥).
11- ينظر شرح الكتاب (٣/ ١٦٥).
12- ينظر الإيضاح (١٣٨) والمسائل الحلبيات (٢٨٠) والمقتصد (١/ ٤٠٧).
13- ينظر شرح اللمع (١/ ٥٨).
14- ينظر الكشاف (٢/ ٣٨) وشرح المفصل (٢/ ٨٨).
15- ينظر التوطئة (٢٢٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٢).

وابن عصفور[1]، ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه، إذ فُهِمَ من تمثيله بـ(ازيداً لست مثله) أنه يجيز التقديم[2].

في حين ذهب جمهور أهل الكوفة[3]، والمبرد[4]، والزجاج[5]، وابن السراج[6]، وأكثر المتأخرين[7] إلى المنع.

واستدل المانعون بأنّ (ليس) فعل غير متصرف فلا يصح تقدم الخبر عليه، كما أن (ليس) بمعنى (ما) و (ما) لا يتقدم معمولها عليها، فإذا ثبت أنها لا تتصرف، وأنها موغلة في شبه الحرف، فينبغي ألا يتقدم خبرها عليها، كما أن دليل المجيزين ليس واضحاً، وفيه عدة تأويلات، ولم يستدل المجيزون إلا بدليل تطرّق إليه الاحتمال والقواعد لا تبنى على أمثال هذه الأدلة[8].

واستدل المجيزون بقوله سبحانه وتعالى ﴿**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**﴾[9] ووجه الاستشهاد تقديم معمول خبر ليس عليها. والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

1- ينظر شرح الجمل (١/ ٣٩٥-٣٩٦).

2- ينظر الكتاب (١/ ١٠٢) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٤١٨) وشرح التسهيل (١/ ٣٥١) وشرح المفصّل (٧/ ١١٤).

3- ينظر الإنصاف (١/ ١٦٠) وأسرار العربية (١٤٠) وشرح الكافية (٢/ ١٠٤٩) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧١) وائتلاف النصرة (١٢٣) وشرح التصريح (١/ ٢٤٥).

4- ينظر الخصائص (١/ ١٨٨) وشرح اللمع لابن برهان (١/ ٥٨) والإنصاف (١/ ١٦٠) وشرح الكافية (٢/ ١٠٤٩) وشرح التسهيل (١/ ٣٥١) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧١).

5- ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١١٧١) ومعاني القرآن وإعرابه (٣/ ٤٠).

6- ينظر الأصول في النحو (١/ ٨٩-٩٠).

7- ينظر شرح التصريح (١/ ٢٤٥) والبحر المحيط (٥/ ٢٠٦).

8- ينظر الخلاف بين نحاة البصرة لعطا محمد موسى (١٨٦).

9- من الآية (٨) من سورة هود.

ومع قوّة دليل المانعين، فإني أميل إلى مذهب المجيزين للأسباب الآتية:

١- الآية، فإنّ دلالتها واضحة تدل عل ما قاله المجيزون، وما ذكره المانعون من تخريج للآية لا يخلو من تكلُف.

٢- تمثيل سيبويه، ولو كان لا يجيز ذلك لما مثّل له.

٣- الاتفاق على جواز تقديم خبرها على اسمها، وهذا التقديم ضرب من التصرف، فَلِمَ جاز التصرف هنا ومنع هناك؟ والله تعالى أعلم.

سابعاً خبر ما الحجازية

اختلف النحويون في تقديم معمول خبر (ما) النافية الحجازية نحو (طعامَك ما زيدٌ آكلاً).

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأن (ما) تفيد النفي، ويليهاالاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله [1].

وذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز، واستدلوا بأن (ما) بمنزلة (لم) و (لن) و (لا) وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو (زيداً لم أضرب وعمراً لن أكرم وبشراً لا أخرج [2].

---

[1]- ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٣٤) والإنصاف (١/ ١٧٢) والتبيين (٣٢٧) وائتلاف النصرة (١٦٥).

[2]- ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٣٤) والتبيين (٣٢٧) وائتلاف النصرة (١٦٥).

والظاهر رجحان مذهب الكوفيين؛ لأن النفي -وإن كان له صدر الكلام- فإن تقديم المعمول قبله جائز بدليل ما تقدّم.

ثامناً لا النافية للجنس

اختلف النحويون في مُتعلّق الظرف في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾[2] فذهب البغداديون إلى أن الظرف هنا متعلق باسم (لا)، وجوّزوا بناءَ النكرة وإنْ كانت عاملة في ظرف بعدها أو مجرور مثل (لا طالعَ جبلاً حاضرٌ)[3].

وخرّجوا على هذا المذهب قوله صلى الله عليه وسلم "اللهم لا مانعَ لما أعطيت ولا معطيَ لما منعت"[4].

ومذهب الجمهور أن الظرف هنا لم يتعلق باسم لا، وإلا كان شبيهاً بالمضاف فيجب نصبه، بل هو متعلق بمحذوف، وهو خبر المبتدأ[5].

وقال ابن مالك: إن مثل هذا معرب ولكنّه انتزع منه التنوين تشبيهاً له بالمضاف[6].

ويبدو مذهب ابن مالك قوياً والله أعلم.

1- من الآية (٩٢) من سورة يوسف.

2- من الآية (٤٣) من سورة هود.

3- ينظر شرح الكافية (٨٢١/١) وارتشاف الضرب (١٣٠٤/٣) والمغني (٥١٥) وشرح التصريح (٢٤٤/١).

4- صحيح البخاري (كتاب الأذان برقم (٨٤٤) وصحيح مسلم كتاب المساجد برقم (٥٩٣)

5- ينظر شرح الكافية (٨١٩/١) وارتشاف الضرب (١٣٠٤/٣).

6- ينظر شرح التسهيل (٥٣/٢).

المبحث الثاني

الاحتمالات الإعرابية في المنصوبات

تنقسم الجملة العربية الى قسمين:

١ - جملة قطعية الدلالة. أي لا تحتمل إلا معنى واحداً مثل جاء زيد، وذهب عمرو.

٢ - جملة ظنيّة الدلالة. أي تحتمل أكثر من معنى.

وثمة أسباب كثيرة تدعو إلى تعدد الدلالة في الجملة منها:[1]

١ - الاشتراك في دلالة الصيغة.

٢ - الحذف الذي يؤدي إلى تقدير أكثر من وجه بناءً على تقدير المحذوف.

٣ - قبول الجملة لتعدد المعنى.

٤ - الخروج عن الأصل.

٥ - عدم ظهور العلامة الإعرابية.

٦ - تعدد الدلالة المعجمية للكلمة.

٧ - دلالة العامل.

٨ - أسباب أخرى.

- ينظر في ذلك الجملة العربية والمعنى لفاضل السامرائي (١٢) والمنصوبات المتشابهة دراسة تطبيقية في القرآن الكريم لبسناء عمر عبدالرحمن (٥٩).

ولأنه يستحيل إحصاء المنصوبات التي تعددت الوجوه الإعرابية فيها في القرآن الكريم، أو الشعر العربي، أو منثور كلام العرب فسنذكر – إن شاء الله تعالى – نماذج تدل على ذلك، وسيتلو تلك النماذج بعض المسائل التي لها صلة بتعدد الوجوه الإعرابية:

١- فمما كان سبب تعدد الوجوه الإعرابية فيه الاشتراك في دلالة الصيغة.

أ- قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [١]

فقد اختلفت آراء النحويين في توجيه نصب هذين المصدرين على أقوال:

١- أن (خوفاً وطمعاً) مفعولان لهما، وهو اختيار العكبري، [٢] وردّه الزمخشري[٣] بأن الإراءة فعل الله، والخوف والطمع فعل المخاطبين، وأكثر النحويين يشترطون في المفعول له الاتحاد في الفاعل.

وقول الزمخشري غير متجه لأن الفاعل هنا واحد هو الله تعالى والمعنى (إخافةً وإطماعاً)، فالشرط إذا قائم، ثم إن هذا الشرط أيضاً غير مجمع عليه فمن النحويين من لا يرى اشتراطه أصلاً.[٤]

---

١ - من الآية (١٢) من سورة الرعد.

٢ - ينظر التبيان (٢/ ٧٥٤).

٣ - ينظر الكشاف (٢/ ٥١٨).

٤ - ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٩٧) والمغني (٧٣٠).

٢- أنهما حالان. وهو اختيار الزمخشري،[1] وفي صاحب الحال وجهان:[2]

الأول: أنه (الكاف) في (يريكم)، أي ترون خائفين وطامعين.

الثاني: أنه البرق. أي يريكموه حال كونه ذا خوف وطمع.

والقول الأول أقوى في المعنى، وأقرب الى السياق، أي أن الله يُري العباد البرق حتى يخافوا ويطمعوا.

٣- أن يكونا مصدرين مؤكّدين لفعلين محذوفين أي (فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً)[3] وهو وجه بعيد؛ لأن فيه حذف الفعل الذي أُكّد بالمصدر، والنحويون لا يجيزون ذلك.[4]

ب- قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾[5]

فـ (شهوةً) تحتمل وجهين:

١- أنها مصدر واقع موقع الحال. أي مشتهين.[6]

---

١ - ينظر الكشاف (٢/ ٥١٨).

٢ - ينظر الدر المصون للسمين الحلبي (٤/ ٢٣٣).

٣ - ينظر المغني (٧٣٠).

٤ - ينظر شرح ابن عقيل (١/ ٥٦٣).

٥ - من الآية (٨١) من سورة الأعراف.

٦ - ينظر والكشاف (٢/ ١٢٥) والتبيان (١/ ٥٨١) البحر المحيط (٤/ ٣٣٧).

٢- أنها مفعول لأجله. أي لأجل الاشتهاء.[1]

ولعل الأول أقرب الى السياق، فإن الآية جاءت في سياق تأنيب لوط عليه السلام لقومه الذين كان هذا هو حالهم، وهي حال شاذه مخالفة للفطرة ﴿ وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾[2] فالفاحشة هي إتيان الرجال مشتهين لهم من دون النساء.

ج- قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً﴾[3].

ويمكن تأول (حسداً) بعدة وجوه:

١- أنه مفعول لأجله. وعامله ودَّ.[4]

٢- أن يكون حالاً.[5] وضعّف بأنَّ جَعْل المصدر حالاً لا يُقاس. مع أنه كثير في الكلام.

٣- أن يكون مصدراً وعامله محذوف يدلّ عليه المعنى. والتقدير (حسدوكم حسداً)[6].

---

١ - ينظر التبيان (١/ ٥٨١) والكشاف (٢/ ١٢٥).

٢ - من الآيتين (٨٠-٨١) من سورة الأعراف.

٣ - من الآية (١٠٩) من سورة البقرة.

٤ - ينظر تفسير القرطبي (٢/ ٧٦) والتبيان (١/ ١٠٤) والمحرر الوجيز (١/ ١٩٦) والبحر المحيط (١/ ٥١٨) والدر المصون (١/ ٣٤١).

٥ - ينظر المحرر الوجيز (١/ ١٩٦) والدر المصون (١/ ٣٤١).

٦ - ينظر تفسير القرطبي (٢/ ٧٦) والبحر المحيط (١/ ٥١٨).

ويُعترَض عليه بأن المصدر المؤكد لعامله يجب التصريح بعامله، ولا يجوز حذفه.لأنه يتعارض مبدأ التوكيد الذي يقتضي ذِكْر المؤكَّد.

والأظهر هو الأول. هو اختيار أبي حيان.[1]

٢- **ومما كان الحذف سبباً في تعدد وجوهه قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾**[2]

وفي (إحساناً) عدة وجوه:

١- أن تكون الباء متعلِّقة بـ (إحساناً) على أنه مصدر واقع موقع فعل الأمر. والتقدير (وأحسنوا بالوالدين)[3] وهذا أظهر الأوجه وأقواها لعدم الإضمار اللازم في غيره، ولأنّ ورود المصدر نائباً عن فعل الأمر شائع ومطّرد، وإنما قدّم المفعول اهتماماً به، وتنبيهاً على أنه أولى بالإحسان إليه ممن ذُكِر معه.

٢- أن يُجعَل (إحساناً) مفعولاً لأجله، أي (ووصيناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهما)[4].

وهذا الوجه خلاف الظاهر، كما أن فيه اختلاف الفاعل -إن قلنا باشتراطه-.

٣- أن يكون التقدير (واستوصوا بالوالدين إحساناً).

---

[1] - ينظر البحر المحيط (١/ ٥١٨).

[2] - من الآية (٨٣) من سورة البقرة.

[3] - ينظر المحرر الوجيز (١/ ١٧٢) والدر المصون (١/ ٢٧٦).

[4] - ينظر التبيان (١/ ٨٤) والدر المصون (١/ ٢٧٧).

ويتنصب (إحساناً) حينئذٍ على أنه مفعول به.[1]

وهذا الوجه أيضاً خلاف ظاهر الآية التي جاءت لبيان الميثاق الذي أخذه الله على بني إسرائيل، وهو إخلاص العبادة والإحسان بالوالدين... فليس فيها ذكر وصيّة.

٤- أن يُجعَل (إحساناً) مصدر مؤكد لفعل محذوف، وهذا المحذوف إما أن يُقدَّر فعل أمر أي(أحسنوا بالوالدين إحساناً) أو يُقدَّر خبراً مراعاة للفظ (لا تعبدون)، والتقدير (وتحسنون بالوالدين إحساناً).[2]

ويُشكِل على هذا أنه لا يصح حذف عامل المصدر المؤكد.

والأول أقوى الوجوه.

٣- ومما كان تعدّد الوجوه الإعرابية فيه مبنياً على قبول الجملة لتعدد المعنى قوله تعالى ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيْلاً مَا يُؤْمِنُوْنَ﴾[3]

فـ (قليلاً) تحتمل عدة وجوه:

١- أن (قليلاً) نعت لمصدر محذوف، والتقدير و(إيماناً قليلاً ما يؤمنون).[4] و(ما) هنا زائدة.

---

[1] ينظر المصدران السابقان.

[2] ينظر التبيان (١/ ٨٤) والمحرر الوجيز (١/ ١٧٢) والكشاف (١/ ١٥٩) ومعاني القرآن وإعرابه (١/ ١٦٣) والدر المصون (١/ ٢٧٦).

[3] من الآية (٨٨) من سورة البقرة.

[4] ينظر الكشاف (١/ ١٦٤) والتبيان (١/ ٩٠) وتفسير القرطبي (٢/ ٣٠) والمحرر الوجيز (١/ ١٧٧) والدر المصون (١/ ٢٩٦)..

٢- أن (قليلاً) صفة لظرف محذوف أي في (زمناً قليلاً ما يؤمنون)[1] ونُسب لابن الأنباري[2].

وهذان الوجهان أقوى الوجوه.

٣- أنه على إسقاط حرف الخفض، أي لا يؤمنون إلا بقليل مما في أيديهم، ويكفرون بأكثره.[3]

٤- أن تكون (قليلاً) حالاً من فاعل (يؤمنون)، أي أن المؤمن فيهم قليل. ونُسب لابن عباس.[4]

٥- أن تكون (ما) نافية أي فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً،[5] ومثله ﴿قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾[6] و ﴿قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[7]. وهذا على لغة قوم من العرب.

وهذا الوجه فيه ضعف من جهة تقدّم معمول (ما) وهو (قليلاً) على (ما) التي لها صدر الكلام.

٤- ومما كان تعدد الوجوه الإعرابية فيه بسبب خروج الكلمة المنصوبة عن الحدود التي وضعها النحويون للوظيفة النحوية مجيء الحال مصدراً مثل :

---

[1] - ينظر التبيان (١/ ٩٠) والدر المصون (١/ ٢٩٦).

[2] - ينظر زاد المسير لابن الجوزي (١/ ١١٣).

[3] - ينظر تفسير القرطبي (٢/ ٣٠) وزاد المسير (١/ ١١٣) والدر المصون (١/ ٢٩٦).

[4] - ينظر زاد المسير (١/ ١١٣) والدر المصون (١/ ٢٩٦).

[5] - ينظر وزاد المسير (١/ ١١٣) والتبيان (١/ ٩٠) البحر المحيط (١/ ٤٧٠) والدر المصون (١/ ٢٩٧).

[6] - من الآية (١٠) من سورة الأعراف.

[7] - من الآية (٣) من سورة الأعراف.

١- **قوله تعالى ﴿لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾**[1]

وقد اختلف العلماء في تحديد معنى (السرّ) فذكروا عدّة معانٍ وبناءً على اختلافهم في المعنى اختلف الإعراب أيضاً.

١. **قيل إن معنى (السرّ) هو الزنا.**

وهو قول جابر، والنخعي، والضحاك، وغيرهم[2]

فيكون المعنى (لا تواعدوهن زناً).

٢. **أنه النكاح.**

وهو قول أبي عبيدة،[3] ورُوي عن ابن عباس.[4]

ويعرب (سراً) على هذين المعنيين مفعولاً لأجله أي لأجل الزنا او لأجل النكاح.

٣. **أنه أخذ العهد والمواعدة على الزواج.**

وهذا قول جمهور أهل العلم.[5] ويعرب (سراً) على هذا المعنى حالاً من فاعل (تواعدوهن) أي لا تواعدوهن مستخفين أو مسرّين بذلك.

وهذا أحسن الوجوه وأقواها، وأقربها الى سياق الآية.

وقيل: إن (سراً) على هذا المعنى حال من المصدر المعرّف المحذوف، أي لا تواعدوهن المواعدة مستخفيةً.

---

١ - من الآية (٢٣٥) من سورة البقرة.

٢ - ينظر معاني القرآن للنحاس (١/ ٢٢٧) والمحرر الوجيز (١/ ٣١٦) وزاد المسير (١/ ٢٧٧ - ٢٧٨).

٣ - ينظر مجاز القرآن (١/ ٧٥) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣١٧).

٤ - ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ١٥٣) وزاد المسير (١/ ٢٧٧).

٥ - ينظر المحرر الوجيز (١/ ٣١٦) وزاد المسير (١/ ٢٧٧ - ٢٧٨) وتفسير القرطبي (٣/ ١٨٩).

وقيل: بل (سراً) نعت للمصدر المحذوف أي (لا تواعدوهن مواعدة سراً).[1]

وهذان القولان ضعيفان وفيهما تقدير وحذف لا حاجة له.

وقد ردّ ابن عطية على من قال أنّ معنى (سراً) زنا بأن المواعدة على الزنا حرام على المعتدّة وغير المعتدّة، والسرّ يقع في اللغة على الوطء حلاله وحرامه، ولكنّ معنى الكلام وقرينته تدل على أحد الوجهين، والآية تعطي النهي عن أن يواعد الرجل المعتدة على الوطء بعد العدّة بوجه التزويج.[2] لأن في إخبارها برغبته فيها ما يجعلها تستعجل في القول بنهاية العدّة قبل أوانها.

٢- **وقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ﴾**[3]

ففي نصب (سراً وعلانيةً) ثلاثة أوجه:

١-أنهما مصدران في موضع الحال أي مسرّين معلنين.[4]

---

[1] - ينظر المحرر الوجيز (١/ ٣١٦) والدر المصون (١/ ٥٧٩ – ٥٨٠) .

[2] - ينظر المحرر الوجيز (١/ ٣١٦).

[3] - من الآية (٣١) من سورة إبراهيم.

[4] - ينظر الكشاف (٢/ ٥٥٦) والتبيان (٢/ ٧٧٠) والدر المصون (٤/ ٢٧٠).

وهذا أقرب إلى سياق الآية، لأن الآية تشتمل على أمر المسلمين بالصلاة والإنفاق في جميع أحوالهم قبل أن يأتي يوم لا يستطيعون ذلك.

وتحتمل الآية وجهين آخرين:[1]

١- أنهما منصوبان على النيابة عن الظرف أي وقت سرّ ووقت علانية.

٢- أنهما منصوبان على النيابة عن المصدر أي إنفاق سر وإنفاق علانية.

٥- ومما كان تعدد الوجوه الإعرابية فيه بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابية في الكلمة قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً ﴾[2]

وفي نصب بعوضة عدة أقوال:

١- أن تكون (ما) زائدة للتوكيد و (بعوضة) بدل من (مثلاً). وهو اختيار الزجاج،[3] وأبي عبيدة من البصريين.[4]

٢- أن يكون (ما) نكرة بمعنى (شيء) بدل من (مثلاً) و(بعوضة) نعت لـ(ما). ويُشكل عليه أن البدل لابد فيه من البيان، وليس في (ما) حينئذٍ بيان لـ(مثلاً).

---

[1] - ينظر الكشاف (٢/ ٥٥٦) والدر المصون (٤/ ٢٧٠).

[2] - من الآية (٢٦) من سورة البقرة.

[3] - ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٠٣).

[4] - ينظر زاد المسير (١/ ٥٤) وتفسير القرطبي (١/ ٢٦٠).

وجوّزه الزجاج،[1] والفراء،[2] وثعلب.[3]

٣- أن تكون (بعوضة) نصبت على إسقاط الخافض، والمعنى (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة....) فحذفت (بين)، وأعربت (بعوضة) بإعرابها.
وهو أحب الوجوه عند الفراء،[4] ونُسب للكسائي.[5]
ويمكن قبول هذا على أن تفسير معنى لا تفسير إعراب.

٤- أن تكون (بعوضة) مفعولاً به، و(مثلاً) نصب على الحال قدّم على النكرة.[6] وهذا الوجه فيه قلب لسياق الآية، كما أن الضرب هنا مجازي لا يتوجّه الى (البعوضة).

٥- أن تكون (يضرب) بمعنى (يجعل) فتكون (بعوضة) مفعولاً ثانياً.[7]

٦- ومما كان تعدد الوجوه فيه بسبب تعدد الدلالة المعجمية للكلمة قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً.....﴾[8]
فالإعراب يتوقف على:[9]

---

١ - ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٠٣).

٢ - ينظر معاني القرآن (١/ ٢١).

٣ - ينظر تفسير القرطبي (١/ ٢٦٠).

٤ - ينظر معاني القرآن (١/ ٢١).

٥ - ينظر تفسير القرطبي (١/ ٢٦٠) والدر المصون (١/ ١٦٣).

٦ - ينظر الدر المصون (١/ ١٦٣).

٧ - ينظر تفسير القرطبي (١/ ٢٦٠).

٨ - من الآية (١٢) من سورة النساء.

٩ - ينظر المنصوبات المتشابهة (١٢٩).

١- معنى (كلالة).

٢- (كان) وهل هي تامة أو ناقصة؟

٣- (يُورث) وحركاته، وهل هو مبني للمعلوم، أو مبني للمجهول؟

أما معنى (الكلالة) ففيه أقوال:

١- أنها (الميّت) الذي لا ولد له ولا والد. يرثانه بعد موته.
نُقِل هذا عن بعض الصحابة كابن عباس وغيره.[1]

٢- أنهم (الورثة) الذين لا والد فيهم ولا ولد.
وقد نُسب إلى عامة العلماء.[2]

٣- أنها (المال الموروث) نقله أبو جعفر النحاس عن عطاء وحكم عليه بالشذوذ[3]
وقال ابن عطية: إن اشتقاق معنى الكلالة يُفسد تسمية المال بها[4]

٤- أنهم القرابة[5]

والقولان الأولان مؤداهما واحد، ولعل هذا هو معنى قول من قال: إن الكلالة اسم للحي والميت معاً فهذا يرث بالكلالة، وهذا يُورث بالكلالة.[6] وإنْ كان الأقرب أنها

---

[1] - ينظر لسان العرب (كلل) ومعاني القرآن للنحاس (٢/ ٣٤) وزاد المسير (٢/ ٣٢).

[2] - ينظر معاني القرآن للنحاس (٢/ ٣٥) وزاد المسير (٢/ ٣١).

[3] - ينظر معاني القرآن (٢/ ٣٦).

[4] - ينظر المحرر الوجيز (٣/ ٥٢٢).

[5] - ينظر زاد المسير (٢/ ٣١) والدر المصون (٢/ ٣٢٤).

[6] - ينظر معاني القرآن للنحاس (٢/ ٣٥) وزاد المسير (٢/ ٣٢).

(الورثة) بدليل خبر جابر رضي الله عنه أنه قال: قلت: يا رسول الله إنما يرثني كَلاَلَةٌ فكيف بالميراث فنزلت الآية.[1]

أما إعراب (كلالة) فيختلف باختلاف حال (كان) ولها وجهان:

الأول: أن تكون (كان) تامة فتكون (كلالةً) حال من الضمير في (يُورث)[2]

الثاني: أن تكون (كان) ناقصة فيكون (رجل) اسمها وفي الخبر احتمالان:

أ- أن تكون (كلالة) هي خبر كان. إن قيل إنها الميت.

وإن قيل: إنها الوارث فيقدَّر حذف مضاف أي: ذا كلالة.[3]

ب- أن يكون (يُورث) هو خبر كان وفي نصب (كلالة) عدة احتمالات[4]:

١- إنها (حال) من ضمير (يُورَث) إن أريد بها الميت أو الوارث.

٢- أنها مفعول لأجله -إن قيل: إنها بمعنى القرابة- أي: يورث لأجل القرابة.

---

١ - ينظر صحيح مسلم كتاب الفرائض برقم (١٦١٦).

٢ - ينظر معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٣٢) وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤١) والتبيان (١/ ٣٣٥)

٣ - ينظر إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤١) والكشاف (١/ ٤٨٥) وتفسير القرطبي (٥/ ٨٢).

٤ - ينظر في هذه الاحتمالات مشكل إعراب القرآن (١٩٢) والدر المصون (٢/ ٣٢٥) والمنصوبات المتشابهة (١٣٠).

٣- أنها مفعول ثانٍ لـ (يورث) إن قيل إنه بمعنى المال الموروث.

٤- أنها نعت لمصدر محذوف- إن قيل إنها بمعنى الوراثة.

وقد قرئت(يُورِثُ)[1] ويختلف إعرابها أيضاً باختلاف المعنى فعلى الصحيح من معنى (الكلالة) أي الورثة تعرب (مفعولاً به) أول، والمفعول الثاني محذوف لأي: يُورِث أهلَه مالَه.[2]

وإن قصد بها الميت أعربت (حالاً)، أي وإن كان رجل يورث أهله ماله في حال كونه كلالة.

وإن أريد بها القرابة فتنتصب على (المفعول من أجله)، وإن قصد بها المال كانت على عكس الأول.[3] والله أعلم

٧- ومما كان تعدد الوجوه الإعرابية فيه بسبب دلالة العامل قوله: **﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾**[4]

فإن قلنا: إن (جعل) بمعنى (صيّر) فقياماً مفعول ثانٍ، والأول محذوف. والتقدير: جعلها قياماً لكم.

---

[1]- ينظر المحتسب (١/ ١٨٢) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٣٢).

[2]- ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٥) والكشاف (١/ ٤٨٥).

[3]- ينظر الدر المصون (٢/ ٣٢٥).

[4]- من الآية (٥) من سورة النساء.

وإن قلنا: إن (جعل) بمعنى (خلق) فقياماً حال من ذلك العائد المحذوف، والتقدير: جعلها أي خلقها في حال كونها قياماً[1] ويجوز أن تنصب على المفعولية المطلقة أي ((لا تؤتوا السفهاء أموالكم التي تصلح بها أموركم وتقومون بها قياماً.

وهذا قول الفراء،[2] ونسب للكسائي.[3]

٨- ومما تعددت الوجوه الإعرابية فيه بسبب تعدد آراء النحويّين والمفسّرين قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ و ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[4]

ففي (خيراً) عدة وجوه:

١. أنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار تقديره (وأتوا خيراً) لأنه لما أمرهم بالإيمان وبالانتهاء عما يقولون فهو يريد إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير لهم، ولهذا أمرهم بإتيان الخير.

فعلى هذا (خيراً) مفعول به.[5]

وهذا مذهب الخليل، وسيبويه،[6] والأخفش،[7] والزجاج ونقله عن جميع البصريين.[8] ولعل تفسير الخليل تفسير معنى لا تفسير إعراب.

---

[1] - ينظر الدر المصون (٢/ ٣١٠).

[2] - ينظر معاني القرآن (١/ ٢٥٦).

[3] - ينظر تفسير القرطبي (٥/ ٣٧).

[4] - من الآية (١٧٠و١٧١) من سورة النساء.

[5] - ينظر التبيان (١/ ٤١١).

[6] - ينظر الكتاب (١/ ٢٨٢-٢٨٣) ومجالس ثعلب (١/ ٣٠٧) والمقتضب (٣/ ٢٨٣).

[7] - ينظر معاني القرآن (١/ ٢٤٩).

[8] - ينظر معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٣٤).

ولم يذكر الزمخشري غير هذا الوجه.[1]

٢. أنه منصوب على إضمار (كان) أي آمنوا يكن الإيمان خيراً لكم وانتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم.

وهذا قول أبي عبيدة،[2] ونسب للكسائي.[3] وهو الراجح لأن سياق القول يقتضيه

ونسب الزجاج إلى الكسائي أنه انتصب لخروجه من الكلام، وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو: لتقو منّ خيراً لك وأن الكسائي لم يقل أكثر من ذلك.[4] وهو ليس بعيداً من سابقه.

قال العكبري عن التقدير (يكن خير): إنه غير جائز عند البصريين[5] لأن كان لا تحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لابد منه، ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدّر جواب شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه.[6] وهذا الكلام لا يعوّل عليه؛ لأن ما استبعده وقع في الكلام كثيراً مثل: الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير وإن شراً فشر ومثل: التمس ولو خاتماً من حديد. وكذلك لا ضرورة لتقدير الشرط البتة.

١- ينظر الكشاف (١/ ٥٩٣).

٢- ينظر مجاز القرآن (١/ ١٤٣) والقرطبي (٦/ ٢٣) ومشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٤).

٣- ينظر مجالس ثعلب (١/ ٣٠٧) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧) وشرح المفصل (١/ ٣١٧) وشرح الكافية (١/ ٣٩٨).

٤- ينظر معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٣٤).

٥- ينظر المقتضب (٣/ ٢٨٣).

٦- ينظر التبيان (١/ ٤١١).

أقول أيضاً: ليس هذا بلازم لإمكان أن يكون المحذوف فقط جواب الشرط المجزوم بالطلب. أي انتهوا يكن خيراً لكم.

وقد ردّ الفراء هذا الوجه لأنه يأتي بقياس فاسد فإذا قلت (اتق الله تكن محسناً) فإنه لا يصح أن يقال (اتق الله محسناً) وأنت تضمر (تكن) كما لا يصح أن يقال (انصرنا أخانا) أي تكن أخانا.[1] وهذا الاعتراض ليس بلازم؛ لأن المقدّر هنا فيه لبس الوقوع في الحال وفي النداء.

٣. أنه نعت لمصدر محذوف أي (فآمنوا إيماناً خيراً لكم) وهذا منسوب إلى الفراء[2] ولم يقل ذلك صراحة في المعاني وإنما يمكن تأويل كلامه بهذا.

وقال علي بن سليمان الأخفش الصغير: هذا خطأ فاحش لأن المعنى يكون (انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم)[3] وليس هذا بلازم لأن الانتهاء هنا عن الشرك. وفي الانتهاء عنه خير.

٤. هناك قول رابع ذكره النحويون وحكموا عليه بالفساد والبعد، أن تعرب (حالاً)[4]

ومن نماذج تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في الشعر العربي اختلافهم في (وقوفاً) في قول امرئ القيس:

---

[1] ينظر معاني القرآن (١/ ٢٩٦)

[2] - ينظر معاني القرآن (١/ ٢٩٥) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٩٩) وشرح المفصّل (١/ ٣١٧) وتفسير القرطبي (٦/ ٢٣).

[3] - ينظر القرطبي (٦/ ٢٨) وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٧٦).

[4] - ينظر التبيان (١/ ٤١١) ومشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٤) والدر المصون (٢/ ٤٦٩).

١) **وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم**

يقولون لا تهلك أسىً وتجمّلِ

على عدة أقوال:

١. أنّ (وقوفاً) حال مما في (نبكِ) والتقدير: قفا نبكِ واقفين في حال وقوف صحبي على مطيهم.[1] وهو بعيد لا يؤيّده معنى البيت؛ لأنه يوزّع الحال فاعل (نبكِ) وفاعل (وقوفاً) وهو صحبي.

٢. أنّ (وقوفاً) منصوبة على المصدر من (قفا) والتقدير قفا وقوفا مثل وقوف صحبي على مطيهم.[2] وهو قول ثعلب.[3] وهو بعيد أيضاً.

٣. أن (وقوفاً) نابت مناب الظرف والتقدير (وقت وقوف صحبي) وهو مثل قولك (رأيته قدوم الحاج وخفوق النجم)[4] وهو أبعد لتعارضه مع سياق النص.

٤. وقال الكوفيون: نُصبت على القطع من (الدخول فحومل وتوضح فالمقراة).[5] وهذا لا يُتصوَّر.

٥. وقيل على الحال من(يقولون).[6] وهو الوجه الأولى.

1- ينظر شرح القصائد المشهورات للنحاس (١/ ٥) وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري (٢٤) وشرح القصائد العشر للتبريزي (٢٦).

2- ينظر النحاس (١/ ٥) والتبريزي (٢٦).

3- ينظر النحاس (١/ ٥) ابن الأنباري (٢٤) والتبريزي (٢٦).

4- ينظر المراجع السابقة.

5- ينظر المراجع السابقة.

6- ينظر المراجع السابقة.

٢) واختلفوا في قول امرئ القيس أيضاً (صبابةً) في قوله:

ففاضت دموع العين مني صبابةً

على النحر حتى بلّ دمعي مَحْملي

فقيل: نُصبت على أنها مصدر في موضع الحال.[1]

وقيل: على أنها مفعول لأجله.[2] وهو الوجه.

٣) كما احتمل قول زهير (بعيدين) في قوله:

فاصبحتما منها على خير موطنٍ

بعيدينِ فيها من عقوق ومأثم

أمرين:[3]

١. أن تكون حالاً.

٢. أن تكون خبراً لأصبح. وهو عند قوم من النحويين حال أيضاً.

٤) كما اختلف البصريون والكوفيون في قول زهير (كشافاً) في معلقته:

فتعرككم عرْكَ الرحى بثفالها

وتلقح كشافاً ثم تنتج فتتأمِ

فـ(كشافاً) منصوب على المصدر عند الكوفيين، وأما البصريون فهي عندهم مصدر في موضع الحال.[4]

---

[1] - ينظر ابن الأنباري (٣١).

[2] ينظر النحاس (١/ ٧) والتبريزي (٣٣).

[3] ينظر ابن الأنباري (٢٦٢) والتبريزي (١٧٥).

[4] - ينظر ابن الأنباري (٢٦٩).

٥) وقال عمرو بن كلثوم في معلقته:

وثدياً مثل حق العاج رخصاً

حصاناً من أكُفّ اللامسينا

فـ(مثل حق العاج) و(رخصاً) و(حصاناً) نعت للثدي ويجوز أن يكون (حصاناً) حال من الضمير في (تريك) السابق[1] وهذا الأخير بعيد عن السياق.

كما اختلف النحويون في تقدير المنصوب في بعض التراكيب نحو:

١ - (جاء زيد ركضاً) و(ذهب مشياً)

فذهب سيبويه[2] إلى أنها سماعيّة ولا يقاس عليها، وإنما يُستعمل ما استعملته العرب؛ لأنه شيء وضع موضع غيره، كما أن باب (سقياً ورعياً) لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاماً وشراباً.

وأجاز المبرد[3] قياس ما جاء من جنس الفعل نحو (جاء سرعة) ولكنّه لم يجز (أتانا ضحكاً) لأن الضحك ليس من جنس الإتيان.

ومذهب سيبويه والمبرد أن المصدر هنا يعرب حالاً[4] لا مفعولاً مطلقاً، ويقوّي ذلك قوله تعالى: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾**.[5]

---

[1] ينظر الأنباري (٢٨٢) والنحاس (٢/ ٩٤) والتبريزي (٣٢٨).

[2] ينظر الكتاب (١/ ٣٧٠).

[3] ينظر المقتضب (٣/ ٢٣٤ و ٢٦٩) والأصول (١/ ١٦٣).

[4] ينظر المرجعان السابقان.

[5] من الآية (١١) من سورة فصلت.

وقد نسب ابن يعيش،[1] والرضي،[2] وابن عقيل[3] إلى المبرد إعراب المصدر هنا مفعولاً مطلقاً وليس كذلك[4].

٢- (ذهبتُ الشامَ ونزلت الخانَ وسكنت الغرفة ودخلت الدار).

والأصل فيما تقدم من أفعال أنها أفعال لازمة تتعدى بحرف جر، ولكن صحّ استعمالها بدون حروف الجر، فأما (ذهبت الشام) فقد اتفقوا على أن الفعل غير متعدٍ وموضع (الشام) منصوب على الظرفية اتفاقاً كما قال الرضي.[5]

واختلفوا في البقية فقيل:

١. إن (الخان والغرفة والدار) نُصبت بنزع الخافض، والأصل في الخان وفي الغرفة وفي الدار. وهذا مذهب سيبويه.[6]

٢. إنها نصبت على المفعول به. وهو مذهب الجرمي.[7]

ومما يقوّي مذهب سيبويه أمور:

١. أن هذه الأفعال مستعملة بحرف الجر في غير الأمكنة نحو ﴿ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾[8] و ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ﴾[9] ونحوه.

١- ينظر شرح المفصل (٢/ ٥٩).

٢- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٧١).

٣- ينظر شرح ابن عقيل (١/ ٥٧٤).

٤- ينظر المقتضب (٣/ ٢٣٤ و٢٦٩).

٥- ينظر شرح الكافية (١/ ٥٨٦) وينظر شرح المفصّل (٢/ ٤٤).

٦- ينظر الكتاب (١/ ٣٤-٣٥ و ١٥٩) والأصول في النحو (١/ ١٧١).

٧- ينظر أمالي ابن الشجري (٢/ ١٣٨) وشرح الكافية (١/ ٥٨٥).

٨- من الآية (٢٠٨) من سورة البقرة.

٩- من الآية (٤٥) من سورة إبراهيم.

٢. أن الدخول – مثلاً – يعني الانتقال من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط ولا منكشف وبعبارة أخرى: الانتقال ضرب واحد وإنْ اختلفت المواضع على عكس الأفعال المتعدّية التي يكون الفعل مسلّطاً على المفعول به وواقع به.[1]

وقال المبرد:[2] هذه الأفعال تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت له ونصحته، وشكرت له وشكرته. واختاره ابن يعيش.[3]

٣. (جاء زيدٌ وحدَه)

ذهب سيبويه[4] إلى أن (وحده) مصدر في موضع الحال بمعنى منفرداً.

وذهب الكوفيون[5] ويونس[6] إلى أنه منصوب على الظرفية أي (لا مع غيره).

والظاهر والله أعلم أنه حال – لأن تأويله بـ (منفرداً) أولى من (لا مع غيره) لطوله.

---

[1] - ينظر الأصول في النحو (١/ ١٧٠).

[2] - ينظر المقتضب (٤/ ٣٣٧).

[3] - ينظر شرح المفصّل (٢/ ٤٤).

[4] - ينظر الكتاب (١/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

[5] - ينظر شرح الكافية (١/ ٦٤٧).

[6] - ينظر الأصول في النحو (١/ ١٦٦).

٤. (قعد القرفصاء) و(رجع القهقرى)

ذهب سيبويه[1] إلى أنها منصوبة على المصادر بما قبلها؛ لأنّ القرفصاء لما كانت نوعاً من القعود، والفعل (قعد) يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها تعدى إلى القرفصاء الذي هو نوع منه.[2]

وذهب المبرد فيما ذكره عنه ابن السراج[3] إلى أنها صفة لمصدر محذوف، والتقدير (قعد القعدة القرفصاء) و (رجع الرجوع القهقرى). وهو الوجه الذي يقتضيه المعنى.

٥. (طلبته جهدك وأرسلها العراك) ونحوه فيها قولان :

١. وهو قول: أبي بكر بن السراج،[4] والفارسي،[5] وابن الشجري[6] أنها مفعولات مطلقة والحال مقدّرة قبلها أي: (تعترك العراك وتجتهد جهدك).

٢. وقال غيرهم هي مصادر موضوعة موضع الحال، وهو قليل في كلام العرب.[7]

١- ينظر الكتاب (١/ ٣٥).

٢- ينظر أسرار العربية (١٧٦)

٣- ينظر الأصول في النحو (١/ ١٦٠) وينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٥) وشرح المفصّل(١/ ١١٢) وشرح الرضي (١/ ٣٤٩).

٤- ينظر الأصول (١/ ١٦٤).

٥- ينظر الإيضاح (٢٢١).

٦- ينظر الأمالي (٣/ ٢٠).

٧- ينظر الكتاب (١/ ٣٧٢) والمقتضب (٣/ ٢٣٧ -٢٣٨) وشرح الكافية (١/ ١٤٢).

٦. (أنت الرجل علماً وأدباً)

فمذهب ثعلب أنّ هذه مصادر،[1] أي أنت العالم علماً وقال الخليل،[2] وغيره: بل هي حال: أي أنت الكامل في الرجولية علماً. وقال الرضي[3] هي تمييز. وهو الأولى؛ لأنه لم يرد بهذا الوصف التحوّل والتوقيت بل الدوام.

٧. (إمّا صديقاً فأنت صديق)

قيل: صديقاً حال وهو قول سيبويه.[4]

وقيل: خبر لـ(كان) محذوفة وهو قول الأخفش.[5] وهو ليس بعيداً عن قول سيبويه؛ لأن خبر كان يؤدي مؤدى الحال.

وقيل: مفعول به واختاره ابن مالك.[6] وهو بعيد؛ لأنه هو المتحدث عنه.

٨- (أقائماً وقد قعد الناس) و(أقاعداً وقد سار الركب)

فـ(قائماً) و(قاعداً) حال على الأظهر بدليل أن الاستفهام هنا لتوبيخ المخاطب حال كونه مخالفاً لما عليه الآخرون.

وتحتمل المصدريّة – على ضعف – على تقدير (أتقوم قائماً) و (أتقعد قاعداً) بمعنى قيام وقعود، بل قد نسب الرضي، وابن

- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٢٨) وشرح الكافية (١/ ٦٧١) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٢).
- ينظر الكتاب (١/ ٣٨٤).
- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٧١).
- ينظر الكتاب (١/ ٣٨٨).
- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٣٠) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٥).
- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٣٠).

يعيش، وابن مالك[1] إلى المبرّد أن (قائماً وقاعداً) في المثالين المذكورين مصدر عنده. وما نسبوه غير صحيح فالمبرد يقول:[2] ((وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت (أقائماً وقد قعد الناس) فإنما جاز ذلك لأنه حال والتقدير (أتثبت قائماً).

ونسب الرضي أيضاً المصدرية إلى سيبويه.[3] وهذا أيضاً غير صحيح.[4] غير أن سيبويه يقدّر عامل الحال من لفظها، أي (أتقوم قائماً) والمبرد يقدّر عاملها من غير لفظها، أي (أتثبت قائماً).[5]

٩. (كلمته فاه إلى فيّ)

فيها تقديرات:

١. وهو الأقرب: أنه حال وتقديره مشافهة. وهو تأويل لمعنى النصّ
وهو قول البصريين.[6]

٢. أنه مفعول به وعامله (جاعلاً) وهذا منسوب للكوفيين.[7]
وهو غير بعيد عن الأول.

٣. أنه منصوب بنزع الخافض. وهذا منسوب للأخفش[8]
والأقرب هو الأول ((لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة

1- ينظر شرح المفصّل (١/ ١٢٣) وشرح التسهيل (٢/ ١٩٤) وشرح الكافية (١/ ٦٨٥).
2- المقتضب (٣/ ٢٢٩) وينظر (٣/ ٢٦٤).
3- ينظر شرح الكافية (١/ ٦٨٤).
4- ينظر الكتاب (١/ ٣٤٠).
5- ينظر حاشية المقتضب (٣/ ٢٢٩).
6- ينظر الكتاب (١/ ٣٩١) والمقتضب (٣/ ٢٣٦) وشرح المفصل (٢/ ٦١).
7- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٢٤) وشرح المفصّل (٢/ ٦١) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٥٩)..
8- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٢٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٥٩).

مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب (الحال).. ومن نظائره المستعملة في هذا الباب بايعته يداً بيد، وبعته الشاء شاة ودرهماً والبر قفيزاً بدرهم))[1] يقول ابن يعيش: ولو قدّرناه كما قدّره الكوفيون لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن يقال: (كلمته وجهه إلى وجهي وهذا ممتنع.[2] وهذا القول تنقصه الدقة؛ فهذا التعبير ونحوه ليس شاذاً لتواتره بل هو على غير القياس، ويوقف فيه عند المسموع.

١٠. (عسى زيد أن يفعل)

مذهب الجمهور أن موضع (أنْ يفعل) هو النصب[3] بدليل ما جاء عن العرب:

فأبت إلى فهم وما كدت آئباً

وقول الراجز: لا تلحني إني عسيت صائماً

وقول الزباء: عسى الغوير أبؤساً

فهذا يدل على أن الموضع موضع نصب لا رفع.

ثم هل المنصوب هنا منصوب بنزع الخافض توسعاً كما نُسب لسيبويه،[4] أو على أنه خبر عسى وأخواتها كما قال الجمهور[5] أو

1- شرح التسهيل (٢/ ٣٢٤-٣٢٥).

2- ينظر شرح المفصّل (٢/ ٦١).

3- ينظر أسرار العربية (١٢٧) واللباب (١/ ١٩٢) والمغني (٢٠١).

4- ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٩٤) والمغني (٢٠١).

5- ينظر المغني (٢٠١) وشرح ابن عصفور (٢/ ١٨١).

مفعول كما نسب إلى المبرد[1] أقوال وقد تقدم الفصل في مذهب سيبويه والمبرد في الفصل الأول.[2]

ونسب إلى الكوفيين أنه في موضع رفع بدل اشتمال من الفاعل، والفعل قاصر بمنزلة قرب.[3]

وفي صحة هذه النسبة للكوفيين نظر؛ لأن ثعلب يقول ((وأنشدوا (عسى الغوير أبؤساً) أي عسى أن يكون مثل (كان عبدالله قائماً) قال: وهو شاذ: عسى زيد قائماً شاذ)) [4] فثعلب يشبه (عسى) بـ(كان) وينصب الخبر ويحكم عليه بالشذوذ فكيف يقال: إن الموضع رفع.

١١. (عجبت أنك مسافر) أو (عجبت أن سافرت)

اختلف النحويون في موضع (أنّ) ومعموليها، وأنْ وصلته بعد الفعل، فذهب الخليل،[5] ونسب إلى أكثر النحويين،[6] أنّ الموضع موضع نصب حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب، كما أن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى.

---

[1]- ينظر المغني (٤٣) و (٢٠١-٢٠٢) والهمع (٢/ ١٣٨).

[2]- ينظر مبحث المصطلح الفصل الأول (٥٨).

[3]- ينظر شرح الكافية (٢/ ١٠٧١) والمغني (٢٠٢) والهمع (٢/ ١٣٨).

[4]- ينظر مجالس ثعلب (٣٠٧)

[5]- ينظر الكتاب (٣/ ١٢٨).

[6]- ينظر المغني (٦٨٢) والهمع (٥/ ١٢).

وذهب الكسائي[1] -وقوّاه سيبويه[2]- إلى أن الموضع موضع جرّ، بدليل ظهوره في المعطوف عليه في قول الشاعر:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً
إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

وهذا القول قوّي بالشاهد.

وقد وَهَم ابن مالك[3] وابنه[4] فنسبا القول بالجر للخليل، والقول بالنصب لسيبويه.

١٢. (زيد في الدار قاعداً فيها)

هنا تكرر ظرف واحد يصلح لأن يكون خبراً لما هو مبتدأ، وتوسطها ما يجوز ارتفاعه على أنه خبر عن ذلك المبتدأ، وانتصابه على الحال نحو **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾**[5] ونحو **﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾**[6] فهل يجوز رفع ذلك الاسم إلى جانب نصبه أم أن النصب هنا واجب ولا يجوز غيره.

1- تنظر المراجع السابقة.

2- ينظر الكتاب (٣/ ١٢٨).

3- ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٥٠) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٤).

4- ينظر شرح ابن الناظم (١٨٠) والمغني (٦٨٢) والهمع (٥/ ١٢).

5- من الآية (١٠٨) من سورة هود.

6- من الآية (١٧) من سورة الحشر.

ذهب إلى الأول البصريون[1] فأجازوا رفعه إذ لا مانع يمنع ذلك، والتكرار هنا يفيد التوكيد، وفي القرآن ﴿ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[2] كما قرئت الآيتان السابقتان بالرفع.[3]

ونُسب المذهب الثاني للكوفيين.[4] وقيل: إنهم يوجبون نصب الاسم لأنه لم يرد في القرآن إلا بالنصب.

غير أني أشكك في هذه النسبة فالفراء في معانيه[5] يقول بالقول الأول ويجوّز الأمرين معاً، بل يتوسّع في تقرير هذه المسألة. وإن كان الأفضل هو النصب لمجيئه في الكلام الأفصح.

١٣. اختلف النحويون في (سوى) هل تلزم الظرفية أو تكون اسماً متصرفاً فذهب البصريون[6] إلى أنها تلزم الظرفية، وكل ما جاء مخالفاً لهذا فهو شاذ، أو ضرورة.

وذهب الكوفيون[7] واختاره ابن مالك[8] إلى أنها تكون ظرفاً، وغير ظرف.

قال ابن مالك يدل على هذا أمران:[9]

١- ينظر الكتاب (٢/ ١٢٥) والمقتضب (٣/ ٣١٧) ومعاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٤٩) وشرح الرضي (١/ ٦٥٦).

٢- من الآية (١٩) من سورة هود.

٣- ينظر والاتحاف (٤١٤) والبحر المحيط (٨/ ٢٥٠) والتبيان (٢/ ٢٥٩).

٤- ينظر الإنصاف (١/ ٢٥٨) والتبين (٣٩١) وشرح التسهيل (٢/ ٣٤٧) وشرح الرضي (١/ ٦٥٦) والهمع (٤/ ٣٤).

٥- ينظر معاني القرآن (٣/ ١٤٦).

٦- ينظر الكتاب (١/ ٤٠٧) والمقتضب (٤/ ٣٤٩) والأصول (١/ ٢٨٧) والإنصاف (١/ ٢٩٤) والتبيين (٤١٩) وائتلاف النصرة (٤٠).

٧- ينظر أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٧٢) والإنصاف (١/ ٢٩٤) والتبيين (٤١٩) وائتلاف النصرة (٤٠)

٨- ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣١٢) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧١٦-٧١٧) .

٩- ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧١٦-٧١٧).

الأول: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل (قاموا سواك) و(قاموا غيرك) واحد. وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على زمان ولا مكان فليس بظرف.

الثاني: أنّ من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك. وأنها لا تتصرّف والواقع في كلام العرب نظماً، ونثراً خلاف ذلك. فهي قد أضيف إليها. وابتدئ بها. وعملت فيها نواسخ الابتداء، وغيرها من العوامل اللفظية، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم ((ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود))[1] وقوله ((سألتُ ربي ألا يسلّط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم)) [2] وأمّا ما جاء نحو هذا من النظم فمنه:

ولـم يبقَ سوى العدوا

ن دنّاهـــم كمـا دانـوا

وقوله:

تجانف عن أهـل اليمامة ناقتي

وما قصدت من أهلها لسوائكا

والظاهر رجحان مذهب الكوفيين بدليل هذه الشواهد.

---

(1) أخرجه البخاري في الرقاق برقم (٦٥٢٨) ومسلم باب الإيمان (٣٧٦-٣٧٨)

(2) أخرجه مسلم في باب الفتن برقم (٢٨٨٩) ومالك في الموطأ باب القرآن (٣٥).

الخاتمة ونتائج البحث

لعل أهمّ ما انتهت إليه رحلة البحث من نتائج تتمثّل فيما يأتي:

١ - قضية النسبة من أهم قضايا الخلاف النحوي، وقد أثبت البحث أن النسبة إلى الخليل، ويونس، وسيبويه، الأخفش، والكسائي، والفراء، والمبرد، وثعلب، والزجاج، فيها خلط كثير وملابسات عدة فإما أن يكونوا لم يصرّحوا بما نُسب إليهم أصلا، أولم يريدوه على الوجه الذي نُقل عنهم أو أن هناك تحريفا لأقوالهم التي كانت تتعارض في أحيان كثيرة مع ماهو موجود في كتبهم، أو ما نقلة عنهم طلابهم، والنحويون المتقدمون.

وهذه الظاهرة واضحة جدا في كتب المتأخرين كأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي، والأزهري، وغيرهم وربما وقع فيها ابن يعيش في شرح المفصّل، والرضي في شرح الكافية، ولم تَسْلَم من هذا كتب الخلاف المطبوعة (الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصرة) فان نسبة الأقوال فيها غير دقيقة لاسيما إلى الكوفيين، وربما نُسِب إلى الكوفيين جميعا قول وهو للكسائي فقط، أو للفراء، وليس لهم جميعا.

ولعل من أسباب ذلك أن النحويين كانوا ينقلون الخلاف عن غيرهم، لم يكونوا يرجعون إلى كتب النحويين أنفسهم، وهذا ظاهر في ارتشاف الضرب، وهمع الهوامع، وشرح التصريح، إذ كانت الأقوال فيها مأخوذة حرفيا -في أحيان كثيرة- من شرح التسهيل لابن مالك.

٢- إن غموض عبارات سيبويه والمبرد والفراء ولّد صعوبة في تحديد مصطلحاتهم، أو فهم مرادهم واختياراتهم.

٣- ظاهرة الحدود النحوية عند المتقدمين غير واضحة، وهذا ما يفسر عدم اكتمال الحدود في تلك الحقبة.

٤- هناك أقوال وجيهة وذكيّة لبعض النحويين كابن الطراوة والسهيلي وابن مضاء وغيرهم في نظرية العامل يمكن أن تكون مجالا للتيسير النحوي المنشود، ولفهم الظواهر النحوية على وجهها السليم.

٥- إن الاستقراء الناقص لأقوال النحويين يُدخِل الباحثين في خلط ومشكلات كثيرة.

٦- إن تعدد وجوه النصب في كثير من التركيبات يرجع لأسباب متعددة منها الاشتراك في دلالة الصيغ، والحذف، وقبول التراكيب النحوية لتعدد الدلالة، وعدم ظهور العلامة الإعرابية، وتعدد الدلالة المعجمية، وغيرها.

ومن النتائج المتعلقة بالمنصوبات ما يلي:-

١- إن التزام النحويين القول بنظرية العامل جعلهم يتكلفون جهوداً واسعة في تأويل أو توجيه بعض التراكيب التي صحت عن العرب ولعل هذه القضية أخطر القضايا التي حمّلتْ النصوص ومباحث النحو من الافتراضات والتعقيدات والتكلّف ما لا يحتاج إليه الدرس النحوي واللغوي البتّه ولو أنهم وعَوا مقالة الخليل المتقدّمة لوفّروا على أنفسهم وعلى الدارسين عناءً كبيراً في مجال دراسة المنصوبات وتجنّبوا الارتباك الذي ازدحمت به دراساتهم لظاهرة النصب.

٢- استعمل النحويون طريقتين لحصر المنصوبات: هي: طريقة الإجمال، وأول من بدأ بها المبرد. وطريقة التفصيل. وأول من بدأ بها ابن شقير، غير أنه أدخل في المنصوبات بعض الأفعال، والحروف، والمبنيات. وأغفل بعض المنصوبات كالمفعول له، والمفعول معه.

٣- تتداخل المصطلحات عند المتقدمين كسيبويه، والفراء، وربما استعمل أكثر من مصطلح لمسمى واحد، لاسيما عند الكوفيين.

٤- أثبت البحث أن مصطلح (المدعو) ليس مصطلحا كوفيا خالصا، بل انه من مصطلحات سيبويه، قبل أن يكثر من استعماله الكوفيون. كما أن مصطلح (التفسير)ليس مصطلحاً كوفياً خالصاً أيضاً، بل إنه مستعمل عند البصريين كما أن الكسائي أول من استعمل ومصطلح (التبرئة) من الكوفيين، لا الفراء.

٥ إن الزمخشري، وابن مالك، وابن الحاجب، علامات مهمة في تاريخ الحدود النحوية واهم من ناقش الحدود بعدهم ابن هشام.

٦- المتأخرون عالة في الحدود على من سبقهم لاسيما أبو حيان،والسيوطي، والفاكهي الذين كانوا يستعملون حدود ابن مالك غالباً.

المـصـادر والـمراجـع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر والمراجع:

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ت ٨٠٢ هـ تح: د/ طارق عبد عون الجنابي، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢. ابن الانباري في كتابه (الإنصاف) د. محيي الدين توفيق إبراهيم ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ م: جامعة الموصل، (د ط).

٣. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي ت ١١١٧ هـ، صححه علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، (د.ت).

٤. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة: طبعة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ت ٧٤٥هـ، تح: د. رجب عثمان محمد ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦. الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن احمد الكيشي، ت ٦٩٥هـ تح: د. عبد الله علي الحسيني ود. محسن سالم العميري ط١، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٧. أسرار العربية أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧ هـ، تح: محمد بهجت البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي، بدمشق.

٨. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١ هـ، تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط٣ ،عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري ابن السراج، ت٣١٦هـ تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٠. أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ١٩٧٩، (د.ط ود.ت).

١١. إعراب القرآن، أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس ت ٣٣٨ هـ تح: د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٩٢م.

١٢. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ قدم له وضبطه د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ١٩٨٨م، (د.ط).

١٣. أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشجري ت٥٤٢هـ. تح: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٤. الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس ابن ولاد التميمي ت ٣٣٢هـ تح:د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، (د.ط).

١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

١٧. الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي، ٣٧٧هـ تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٨. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، و د. زكريا عبد المجيد و د.احمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٩. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ تح: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٢٠. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، من نحاة القرن الرابع، تح:د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر دمشق ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢١. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٢٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري ت ٦١٦هـ، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

٢٣. التطور النحوي للغة العربية، المستشرق برجستراسر، ترجمة د.رمضان عبد التواب ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٢٤. توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، أحمد بن الحسين ابن الخباز ت ٦٣٩هـ، تح: د. فايز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.
٢٥. التوطئة، أبو علي الشلوبين ت ٦١٨هـ، تح: يوسف بن احمد المطوع، جامعة الكويت ١٤٠١هـ-١٩٨١ (د.ط).
٢٦. التيسير في القراءات السبع، أبو عمر وعثمان بن سعيد الداني ت٤٤٤هـ عني بتصحيحه أوتويرتزل، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.
٢٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر الطبري ت ٣١٠هـ تح: محمود شاكر، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
٢٨. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، ت ٦٧١هـ ط٣، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٢٩. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي ت٣٤٠هـ تح: د.علي توفيق الحمد، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٣٠. الجمل، أبوبكر عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ، تح: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ-١٩٧٢م، (د.ط).
٣١. الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٣٢. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩هـ، تح: د. فخر الدين قباوة و د. محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٣٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري ت ١٢٨٧هـ، تصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٣٤. حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبّان ت ١٢٠٦هـ دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
٣٥. حاشية يس على شرح التصريح، ياسين زين الدين العليمي ت ١٠٦١ هـ، دار الفكر بيروت، (د. ط د. ت).

٣٦. الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، د. محمد فاضل صالح السامرائي، ط١، دار عمار، عمان، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

٣٧. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ت ٣٧٠هـ، تح: د. عبدالعال سالم مكرم، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

٣٨. الحدود، علي بن عيسى الرماني ٣٨٤هـ، تح: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤هـ، (د. ط).

٣٩. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي ت٥٢١هـ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، (د. ط. د. ت).

٤٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي ت١٠٩٣هـ تح: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٤٠٩هـ ـ١٩٨٩م، (د. ط).

٤١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ط. د. ت).

٤٢. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م، (د. ط).

٤٣. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح، ط١، دار الفكر، الأردن، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٤. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، ط١، مط السعادة، القاهرة، ١٩٧٢م.

٤٥. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره، ط١، دار قتيبة، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ تح: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد ود. زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٧. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي ت ٥٩٢هـ، تح: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

٤٨. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج بن الجوزي ت٥٩٦هـ،ط١، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

٤٩. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

٥٠. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني ت ٧٦٩هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، (د.ط).

٥١. شرح ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ت ٦٨٦هـ تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٢. شرح الأجرومية، حسن بن علي الكفراوي الأزهري ت ١٢٠٢هـ، دار المعرفة، الدار البيضاء، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، (د.ط).

٥٣. شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، علي بن محمد الأشموني ت ٩٢٩هـ، دار الفكر، بيروت، (د.ط د.ت).

٥٤. شرح الألفية الشارح الأندلسي محمد بن احمد الهواري ت ٧٨٠هـ تح: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (د.ط).

٥٥. شرح ألفية ابن معط، عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس ت ٦٩٦هـ تح: د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٦. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ت ٦٧٢هـ، تح: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون،ط١،دار هجر، مصر،١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٧. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥ هـ، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٨. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن ابن خروف الأشبيلي ت ٦٠٩هـ، تح: د. سلوى محمد عمر عرب، ط١، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٥٩. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ابن عصفور الأشبيلي ٦٦٣هـ تح: د. صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٦٠. شرح الحدود النحوية، عبد الله بن احمد الفاكهي ت ٩٧٢هـ، تح: صالح بن حسين العايد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، السعودية.

٦١. شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري ت ٦٧١هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٥م.

٦٢. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبوبكر محمد بن القاسم بن الأنباري ت ٣٢٨هـ تح: عبدالسلام هارون، ط٥، دار المعارف، مصر، (د. ت).

٦٣. شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي ت٥٠٢ هـ، تح: د. فخري الدين قباوة، ط٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت،١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٦٤. شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، أبو جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت د. ط).

٦٥. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري ت ٦٧١هـ: تح: محمد محيي الدين عبدالحميد: ط١: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.

٦٦ شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي ت٦٨٦ هـ، القسم الأول تح: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط١، مطبوعات جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٦٧. شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي ت ٦٨٦هـ القسم الثاني تح: د. يحي بشير مصري، ط١، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦٨. شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢ هـ، تح: د. عبد المنعم احمد هريدي ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢- ١٩٨٢م.

٦٩. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨ هـ الجزء الأول تح: د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦م، والجزء الثاني ثم د. رمضان عبد التواب الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠م والجزء الثالث تح د. فهمي ابو الفضل، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة. ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، والجزء الرابع تح: د. محمد هاشم عبدالدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ت).

٧٠. شرح اللمع، ابن برهان العكبري ت ٤٥٦ هـ تح: د. فائز فارس، ط١، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠١هـ-١٩٨٤م.

٧١. شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش ت ٦٤٣هـ عالم الكتب بيروت، (د.ت د.ط).

٧٢. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل الخوارزمي ت ٦١٧هـ، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧٣. شرح المقدمة الكافية في عالم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب ت ٦٤٦ هـ تح:د.جمال عبدالعاطي مخيمر، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكه، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٧٤. صحيح البخاري، الإمام حمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ تح: محب الدين الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط د.ت).

٧٥. صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ت٢٦١هـ تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت ، ١٩٨٣م، (د.ط).

٧٦. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من نحاة القرن السابع تح: د.محسن بن سالم العميري، ط١، مطبوعات جامعة ام القرى، السعودية، ١٤٢٠هـ.

٧٧. عيون الأخبار، أبو محمد ابن قتيبة الدينوري ٢٧٦ هـ، تح: د. مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م، (د.ط).

٧٨. العلل في النحو، أبو الحسن الوراق ت ٣٨١هـ، تح: مها مازن المبارك، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٩. الفوائد والقواعد، عمرين ثابت الثمانيني ت ٤٤٢هـ، تح: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٨٠. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مط جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.

٨١. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد ت ٢٨٥هـ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة، مصر، (د. ت د. ط).

٨٢. الكتاب، سيبويه ت١٨٥ هـ، تح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت،(د.ت).

٨٣. كتابان في حدود النحو، الشيخ شهاب الدين الأبذي ت ٨٦٠ هـ، والشيخ جمال الدين الفاكهي ت٩٧٢ هـ، تح: د.علي توفيق الحمد (د.ط د.ت).

٨٤. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، تح: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي،١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨٥. الكشاف، جار الله الزمخشري ت ٥٣٨ هـ، تح: محمد عبدالسلام شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٨٦. كشف المشكل، علي بن سليمان الحيدرة اليمني ت ٥٩٩هـ، تح: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط١، دار عمّار، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٨٧. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي ت ١٠٩٤ هـ، تح: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨٨. الكواكب الدرية، محمد بن احمد بن عبد الباري الأهدل من نحاة القرن الثالث عشر، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٨٩. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري ت ٦١٦هـ، تح: عبدالإله نبهان وغازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥م.

٩٠. لسان العرب، أبو الفضل ابن منظور ت٧١١ هـ ط٣، دار صادر، ١٩٩٤م.

٩١. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ ت ٧٢٠هـ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤م.

٩٢. اللمع في العربية، أبو الفتح ابن جني ت ٣٩٢ هـ. تح: حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.

٩٣. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠هـ تح: محمد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

٩٤. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ت ٢٩١هـ تح: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف (د. ت).

٩٥. مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ، تح: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٩٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات أبو الفتح ابن جني ٣٩٢هـ تح: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٩٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الاندلسي ٥٤٦هـ، تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩٨. المحلى (وجوه النصب)، أبو بكر ابن شقير البغدادي ت ٣١٧ هـ، تح: د. فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٩٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

١٠٠. المذكرة في أصول الفقة، محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، دار القلم، بيروت، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، السعودية،١٣٩١هـ.

١٠١. المرتجل، أبو محمد ابن الخشاب ت ٥٦٧هـ تح: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م، (لا. ط).

١٠٢. المسائل الحلبيات،أبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ تح: د.حسن هنداوي،ط١، دار القلم دمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١٠٣. مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، د. فخر صالح سليمان قدارة، ط١، دار الأمل، اربد، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.
١٠٤. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تح: صلاح الدين عبدالله السنكاري، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٣م.
١٠٥. المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تح: مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٦م.
١٠٦. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ت ٧٦٩هـ تح:د. محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، (د.ط).
١٠٧. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧هـ، تح: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
١٠٨. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
١٠٩. معاني الحروف، أبو الحسن الرماني ت ٣٨٤ هـ، تح: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة، مصر، القاهرة، (د.ط د.ت).
١١٠. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش ت ٢١٥ هـ، تح: د. فائز فارس، ط٢، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر، ١٩٨١م.
١١١. معاني القرآن وإعرابه أبو إسحاق الزجاج ت ٣١١هـ تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
١١٢. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء ت ٢٠٧هـ الجزء الأول تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني تح: محمد علي النجار والجزء الثالث تح: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، (د.ت د. ط).
١١٣. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ تح: محمد علي الصابوني، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١١٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.
١١٥. المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري ت ٥٣٨هـ تح: د. فخر صالح قدارة ط١، دار عمّار، عمان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١١٦. مقدمة في النحو، منسوبة إلى خلف الأحمر ت ١٨٠هـ، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.

١١٧. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (د.ط د.ت).

١١٨. المقتضب، أبو العباس المبرد ت ٢٨٥هـ تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب، بيروت، (د. ط د.ت).

١١٩. المقرب، ابن عصفور الأشبيلي ت ٦٦٩هـ تح: د. أحمد عبدالستار الجواري، ود. عبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٧١م.

١٢٠. الموطأ للإمام مالك بن أنس، ت ١٧٩هـ تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب، بيروت، (د. ط د. ت).

١٢١. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي ت ٣٤٩هـ، تح: محمد بهجت البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق، (ط. ت د. ت).

١٢٢. من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، سوريا، (د.ط د.ت).

١٢٣. نتائج الفكر، أبو القاسم السهيلي ٥٨١هـ تح: د. محمد إبراهيم البناء،ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤.

١٢٤. النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار عمار، الأردن، (د.ط د.ت).

١٢٥. نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٢٦. النحو والنحاة بين الازهر والجامعة، محمد احمد عرفة، (د.ط د.ت).

١٢٧. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ت ٨٣٣هـ تصحيح الشيخ محمد علي الضباع المكتبة التجارية، مصر (د.ط د.ت).

١٢٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٢٩. الوجوب في النحو، حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، ط١، مطبوعات جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

